بسم الله الرحمن الرحيم

تركيا في عهد العدالة والتنمية

مختارات من مقالات وبحوث على امتداد عقدين حول تركيا

نبيل شبيب

الطبعة الشبكية الأولى شوال ١٤٣٨هـ وتموز/ يوليو ٢٠١٧م

المحتوى

مقدمة الكتاب	**٣**
تمهيد: تركيا.. نجاح غير قابل للاستنساخ	**٤**
الفصل الأول: تجربة العلمانية الأصولية في الميزان	**٩**
الفصل الثاني: تركيا وأغلال التبعية الغربية	**٣٣**
الفصل الثالث: النهضة التركية والتبعات الإقليمية والثورة في سورية	**٦٩**
الفصل الرابع: استهداف تركيا	**٨٥**

مقدمة الكتاب

هذه مجموعة مقالات مختارة من بين مقالات عديدة واكبت تطور تركيا والأحداث المتعلقة بها على امتداد عدة عقود، وبعد مراجعتها واختصار بعضها، تُجمع في هذا الكتاب الشبكي مع مرور العام الأول على محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا يوم ١٥/ ٧/ ٢٠١٦م، إذ لا تكاد توجد دولة أخرى كتركيا في اللحظة التاريخية الحاضرة، يمكن أن يكون نجاحها أو إخفاقها - لا قدّر الله - عنصرا حاسما في كتابة معالم الحقبة التاريخية المقبلة، على الصعيد الإقليمي، العربي والإسلامي، وعلى الصعيد العالمي أيضا، مع اليقين بأن التحوّل أو التغيير الجذري في بلادنا وعالمنا، أصبح محتما، إنما تساهم العوامل الإيجابية في مضاعفة سرعته، والعوامل السلبية في عرقلة بلوغ أهدافه المحورية.

إن ما يميز الحدث التركي في العقدين الأول والثاني من القرن الميلادي الحادي والعشرين عن سواه من الأحداث التي شهدتها البلدان العربية والإسلامية وبلدان أخرى مما يسمّى "العالم الثالث" في منظومة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن الحدث التركي انطلق من طاقة ذاتية محورية تجمع العنصرين القيمي والعملي، حضاريا وسياسيا، داخليا وخارجيا، إدارة وتنفيذا، شعبا وقيادة، مع تنوع تعددي داخلي، لم يمنع من نشأة قواسم مشتركة انطلاقا من المصالح الوطنية المشتركة.. وقد انطلق مسار هذا الحدث من قلب ظروف معيقة للغاية في حقبة التقييد داخليا بعلمانية متشددة مضمونا، مفروضة بالاستبداد عسكريا، مدعومة بالارتباطات الخارجية الأطلسية والمالية خارجيا. وضاعف أهمية "الحدث التركي" مواكبته الزمنية لمتغيرات كبرى عالميا وإقليميا، بدءا بتطورات الخارطة العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وصولا إلى ثورات شعبية إقليمية غير مسبوقة في عدد من البلدان العربية، لتحرير الشعوب والدول من ظروف قاهرة، لا تتطابق مع ما ساد في تركيا من قبل ولكن تشابهها على أكثر من صعيد، فتطور دور تركيا إقليميا وعالميا وأصبحت مسيرة حزب العدالة والتنمية فيها مستهدفة أكثر مما مضى، كما أصبحت مآلات هذا الدور وتأثيره إقليميا وعالميا من أهم العناصر التي تحدد تقلبات صراع الإرادات ما بين شعوب تثور وهيمنة دولية لا تتردد عن استخدام أدوات همجية في هذا الصراع، مباشرة وعبر أنظمة محلية استبدادية في معادلة الهيمنة والتبعية.

في البداية بعد هذه المقدمة مقالة بعنوان "تركيا.. نجاح غير قابل للاستنساخ" للتأكيد أن نشر هذا الكتاب لا يستهدف الدفع في اتجاه خاطئ، ثم تتناول فصوله على التتالي وضع تركيا في العهد العلماني، فكسر أغلال التبعية الغربية تدريجيا، فالتفاعل التركي مع التطورات الإقليمية لا سيما الثورة في سورية، والختام مع أبعاد استهداف تركيا ومآلاته.. إلى ما بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في ١٠/ ٧/ ٢٠١٦م.

نبيل شبيب

تركيا.. نجاح غير قابل للاستنساخ

حدود الاستفادة من مقومات نموذج إردوجان وحزبه في بلدان إسلامية أخرى

(نشر في موقع إسلام أون لاين يوم ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٧م)

ما وقع في تركيا انتصار كبير بمنظور تاريخي، تحقّق على مفصل رئيسي من مفاصل التطورات الجارية بقوة دفع ذاتية أو تحت تأثير قوى دولية وإقليمية تسعى لصنعها وتوجيهها، وتشمل المنطقة الإسلامية عموما. وما وقع يمثل في الوقت نفسه فوزا "اعتياديا" منتظرا على ضوء معايير توقعات النجاح والخسارة في أي انتخابات حرة تجري بعد تحقيق منجزات ملموسة في الواقع المعيشي للناخبين. والجمع بين هذا وذاك ضروري لاستيعاب حجم الحدث نفسه وطبيعته من وراء انتخابات ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٧م، وكذلك لاستخلاص معالم التجربة التركية التي يجري الحديث عنها كنموذج جدير بالاهتمام من أجل بلدان إسلامية أخرى، وتحديد ما يمكن الاستفادة منه وما لا يمكن.

معالم خاصة بالنموذج التركي

ليس أمرا بسيطا أن تسقط في الانتخابات للمرة الثانية أحزاب تُعتبر عريقة في تمسّكها بإرث مصطفى كمال، وتحظى علنا بتأييد القوات العسكرية التي ما تزال تعتبر نفسها الحارسة على ثكنة تطبيق العلمانية التي فرضها على تركيا، ثم أن يفوز في تلك الانتخابات، للمرة الثانية، حزب انبثق من الأوساط الإسلامية، ولا ينقطع وصفه بالإسلامي المحافظ، ويظهر زعماؤه مع نسائهم المحجبات في المعركة الانتخابية وفي الاحتفالات بالفوز، في بلد جعل الحرب على الحجاب رمزا سياسيا لعلمانيةٍ يعضّ عليها بالنواجذ والبنادق.

وإردوجان، زعيم حزب العدالة والتنمية، كان حريصا على متابعة المسيرة دون عراقيل، بعد الإصلاح الذي حققه في الفترة التشريعية الأولى، فأراد فوزا يمكّن حزبه من تشكيل الحكومة بمفرده، كضمان لاستقرار سياسي واقتصادي لم تعرف تركيا مثله منذ إعدام عدنان مندريس، الذي فاز مع حزبه آنذاك ثلاث مرات متواليات فوزا ساحقا، على الأحزاب العلمانية نفسها، فما عادت لها السلطة آنذاك إلا على ظهر دبابات انقلاب عسكري.

العنصر الأهمّ من سواه هو أنّ إردوجان وحزبه استوعب الواقع القائم في بلده كما هو، والأرضية التي يتحرّك عليها، والشروط والظروف والمعطيات المفروضة، محليا ودوليا، وحدود ما يمكن تغييره منها أو إضافته إليها، كما أتقن قواعد لعبة الطرف الآخر، المتمسّك بعلمانيته الأصولية، والممسك من داخل الثكنات بخناق النظام الديمقراطي القائم، وكذلك لعبة الطرف الدولي، الغربي على وجه التخصيص، ومداخل العلاقات معه، سواء عبر حلف شمال الأطلسي، أو عبر الاتحاد الأوروبي، أو عبر العلاقات الثنائية لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ تحديد المنطلقات شرط أوّلي للتحرّك على طريق التغيير أو الإصلاح، والشرط الثاني هو اختيار الوسيلة الأنسب، للتعامل مع واقع قائم على طريق صناعة واقع جديد، تنشأ فيه معطيات يمكن الاعتماد عليها لخطوة تالية.

كان ممّا يلفت النظر في مسيرة إردوجان وحزبه مثلا، التحوّل من معارضة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى تبنّي الالتحاق به كما لم تفعل حكومات سابقة، ثم المضيّ بإصرار شديد على هذا الطريق إلى لحظة زمنية وضعت الزعماء الأوروبيين، لا سيّما الرافضين عضوية تركيا لأنها دولة مسلمة، أمام ضرورة اتخاذ قرار واضح، من وراء مناورات سياسية طويلة، ومشى معهم لهذا الغرض إلى درجة استصدار قوانين يعلم ويعلمون أنّها مرفوضة على مستوى قواعد حزبه وعلى مستوى ناخبيه من عامة الشعب التركي، ثمّ أصبحت الحصيلة الحقيقية من وراء ذلك كله هبوط أسهم الرغبة الشعبية في الانضمام إلى أوروبا داخل تركيا نفسها، إلى جانب أشواط كبيرة قطعتها تركيا في مسيرة الحقوق والحريات وفي المسيرة الاقتصادية، بما يجعل مسألة الانضمام نفسها لا تأتي لتركيا بتلك الميزات التي كان يجري التلويح بها لكلّ دولة حديثة الانضمام تحت عنوان دعمها أوروبيا لتلحق بالمستوى الأوروبي المتقدم، وبتعبير آخر لم يعد هدف الانضمام هدفا حيويا من الدرجة الأولى، وإن بقي التمسّك به وسيبقى حتى يتمّ التقرير النهائي بشأنه.

والجانب الأهم في إتقان إردوجان وحزبه للعبة الخصم الداخلي، العسكري أو العلماني الأصولي، من القيادات العسكرية والحزبية، هو إعلان التمسّك بالنهج العلماني، المفروض على البلاد على كلّ حال، غير أنّه - وهنا أحد المكامن الرئيسية لتميّز المسيرة التركية - كان تمسّكاً بعلمانية يجرّدها تدريجيا من أسلحتها الأصولية فكرا وعقيدة، والعسكرية الإملائية تطبيقا وتنفيذا.

كان ممّا يلفت النظر مثلا أن شعار حرية العقيدة الذي رفعه العلمانيون الأصوليون، أصبح جزءا من واقع يعمل حزب العدالة والتنمية لتحقيقه رغما عنهم وليس برضاهم، وإن بقيت فيه شوائب، لا شكّ أنّها قابلة للاضمحلال في بلد ثبتت استحالة أن تنسى غالبية أهله مبادئ ثابتة في عقيدتهم وتاريخهم الحضاري، مثل مبدأ "لا إكراه في الدين".

كما أنّ نهج الديمقراطية الذي كان يُصوّر وكأنه بضاعة يحتكرها العلمانيون الأصوليون، وهم يقيّدونه بأشد القيود المفروضة على الآخر، تحوّل إلى نهج يكشف عن تلك القيود، وهو ما ساهم في تساقطها أو اهترائها.

وكان ذلك يجري بصورة موازية لجهد حقيقي يُبذل من أجل مكافحة البطالة، والفقر، والتضخم، والانغلاق الاقتصادي، والقروض الأجنبية، فأصبح النجاح الميداني في مقدّمة ما ميّز سنوات حكم إردوجان وحزبه، وانعكس في الحياة المعيشية اليومية، حتى بات الفوز في الانتخابات الأخيرة محتما، فلم يعد السؤال المطروح قبلها يتجاوز حدود حجم الفوز المنتظر، هل يسمح بالانفراد في تشكيل الحكومة أم يفرض ائتلافا ما مع حزب أصغر.

بعد إقليمي في حدث تركي

يأتي الفوز الانتخابي الكبير في تركيا في مرحلة تاريخية مفصلية يجعل من المستحيل أن يبقى دون آثار إقليمية، وكذلك على صعيد العلاقات الدولية التي أصبح في مقدّمة معالمها المعاصرة تلك الهجمة العسكرية وغير العسكرية على المنطقة الإسلامية، مقترنة بادّعاءات "استعلائية" حول نشر الديمقراطية ومنظومة حقوق الإنسان، بأي ثمن، ولو كان من قبيل ما شهدته وتشهده أفغانستان والعراق، ثمّ ذلك النكوص المزري عن ذكر تلك الادّعاءات، مع

ظهور أنّ التيار الإسلامي هو الذي يحظى بتأييد الناخبين، حيثما نُصب صندوق للتصويت "الديمقراطي" على أي مستوى من المستويات.

ووسط هذه التقلبات تظهر مقولات عديدة عن "النموذج التركي"، بعضها ما يصدر عن دوائر غربية حرصت في الآونة الأخيرة على طرح علمنة الإسلام أو علمنة الإسلاميين، واعتبار ذلك شرطا لتأييد "اندماجهم" في تحوّلات ديمقراطية "مرجوّة أو محتملة". وبعضها الآخر يصدر عن دوائر إسلامية، ترى في الحدث التركي نموذجا قابلا للاستنساخ في البلدان الإسلامية الأخرى. وكلا الصيغتين أقرب إلى شعارات منهما إلى "نهج" عملي قابل للتطبيق.

القوى الغربية، السياسية والفكرية والإعلامية، في حيرة كبيرة على صعيد التعامل مع النموذج التركي نفسه، وهي أيضا في مرحلة إعادة النظر في أساليب التعامل مع المنطقة الإسلامية بمجموعها بعد أن غلبت عليها "عسكرة الهيمنة الأمريكية" وتكاد تنتهي بكارثة بمنظور المخططات الغربية. فما يصدر عنها بشأن النموذج التركي لم ينضج عند من يطرحه، ناهيك أن يصبح أرضية صالحة للانطلاق منها في بلدان أخرى.

الحديث من منطلق غربي عن النموذج التركي ما زال يطرح على التيار الإسلامي علمانية أصولية، رغم أنّها أخفقت في تركيا، وهذا ممّا يجعل عنونة الحديث بعبارة "نموذج تركي" متناقضة مع نفسها. ولو صحّ أنّ المقصود هو تقليد مسيرة حزب العدالة والتنمية، فالمفروض إذن أن يتبع التيار الإسلامي في بلدان أخرى نهجا يؤدّي إلى التخلّص من مثل تلك العلمانية الأصولية، ومن قيودها العسكرية والحزبية على النهج الديمقراطي. وليس هذا هو المقصود في الأطروحات الغربية - حتى الآن على الأقل- إنّما المطلوب دعم من تسميهم الدراسات الغربية - كدراسات مؤسسة راند - "المسلمين العلمانيين المهملين" في المنطقة الإسلامية، ليكونوا القوّة المواجهة للتيار الإسلامي.

بينما تفتقر دعوات "اتباع النموذج التركي" في الأوساط الإسلامية افتقارا أكبر إلى تحديد دقيق لما يمكن اتباعه أو استنساخه وما لا يمكن تحت عنوان "النموذج التركي".

ليس في البلدان الإسلامية الأخرى ما يشبه الوضع التركي المفروض من عهد كمال أتاتورك، وإن كان بعضها يطرحه من باب تقليد ناقص أو أعرج.

وليس فيها إقرار بنهج ديمقراطي فيه فسحة كبيرة من شروط التعددية والاحتكام إلى الإرادة الشعبية، بغض النظر عن أنّه مقيد أو غير مقيد بقيود العلمانية العسكرية، فلا يمكن أن ينشأ حزب شبيه بحزب العدالة والتنمية، ليعمل بأسلوب شبيه بأسلوبه.

وليست مسيرة الارتباطات التركية بالعالم الغربي متطابقة مع مسيرتها في بلدان إسلامية أخرى.

هذا ناهيك عن المعطيات الاقتصادية والمعيشية والفكرية وغيرها.

إنّ القاسم المشترك الأعظم في غالبية البلدان الإسلامية الأخرى هو الاستبداد المختلف في جوهره عن التعددية والديمقراطية المقيدة في تركيا.

وهو استبداد يلبس في كل بلد رداء يختلف عمّا يرتديه في بلد آخر، فقد يكون هنا عسكريا صريحا، وهناك غير ذلك، إنّما يبقى هو العنصر الأظهر للعيان، بالمقارنة مع علمانية تتبناها أحزاب محلية، بعضها في مواقع المعارضة

في الدرجة الأولى، كما يتبناها أفراد يجدون من خلال الولاء لكل حاكم مواقع قريبة من صناعة القرار، أما الاستبداد فيمثله أفرادٌ ببزة عسكرية أو دونها - بعد الوصول إلى السلطة - وتمثله أحزاب تجد في رفع شعار العلمانية ما يمكّنها من تحقيق التقاء المصالح، فيما بينها، أو مواجهة التيار الإسلامي الشعبي، أو للتلاقي مع قوى أجنبية، وفي سائر الأحوال تبقى العلمانية وسيلة مرتبطة بما يحقق مطامع ذاتية في الدرجة الأولى، ومرتبطة بعنصر توارث مراكز القوى وصناعة القرار في ميادين متعددة، لا سيما الفكرية والأدبية والإعلامية.

الاستنساخ مستحيل والإصلاح حتمي

إن ما يعطيه النموذج التركي يعطيه في مجال آخر، للقوى التي تتطلع إلى الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في البلدان الإسلامية الأخرى.

أوّل ما يستحيل استنساخه من التجربة التركية هو ما يقال عن التزام إسلامي بمرجعية علمانية.. كما صنع حزب العدالة والتنمية.

ولأنّ العنصر الأبرز في تركيا هو العلمانية الأصولية مع ديمقراطية مقيدة وفي سواها هو الاستبداد مع علمانية ضعيفة، تتحوّل تلك المقولة في حالة تطبيقها إلى التزام إسلامي بمرجعية الاستبداد للوصول إلى منظومة الحريات والحقوق، وهو أمر متناقض مع ذاته.

وفي تركيا لم تكن مسيرة انتزاع الحقوق والحريات من أيدي محتكريها مرتبطة بتبنّي علمانيتهم، إنما كانت رغم قيود علمانيتهم الأصولية.

ولم يكن اتباع نهج اقتصادي يهبط بنسب التضخم من مستوياتها الأسطورية، ويحقق الفوائض في الموازين التجارية، ويحدّ من الفساد، وليد التمسّك بالعلمانية من جانب إردوجان وحزبه، وإلا لتحقّق شيء من ذلك في عهود من سبقوه ممّن كانت العلمانية شعارهم وحصنهم العسكري، إنّما هو نجاح تحقق نتيجة الخروج من قفص الشعارات العلمانية الأصولية ومن واقع الفساد المستشري عبر أحزابها، إلى واقع التخطيط والتطبيق العملي الواقعي على طريق نهضة اقتصادية تنطوي على مكافحة الفساد.

وفي تركيا كان من وراء الفوز في انتخابات ٢٠٠٧م مسيرة طويلة، من مراحلها سجون العلمانية الأصولية، وأمام حزب العدالة والتنمية وزعمائه مسيرة أطول للتخلّص النهائي من السجون وصانعيها.

ويحتاج أي بلد إسلامي آخر يراد فيه الوصول إلى هدف الإصلاح والتغيير، إلى مسيرة مشابهة للنموذج التركي في "معالم أساسية" يسري مفعولها في كل بلد، ولكن لا تكون مشابهة له من حيث خصوصياته ومن حيث الأساليب والوسائل، فهذه مرتبطة بتركيا وظروفها والشروط القائمة فيها.

من أبرز تلك المعالم الأساسية لمن يريد الإصلاح والتغيير:

١- استيعاب الواقع المحلي المتميز عن سواه في كل بلد على حدة، واستيعاب الواقع الإقليمي والدولي استيعابا متجدّدا مع تطوّراته الجارية دون توقف.

٢- القدرة على التفاعل مع المتغيرات تفاعلا مدروسا متوازنا وسريعا، بما يشمل التقويم الدائم لمجرى الأحداث والتطوّرات والقوى المؤثرة فيها، وتعديل المخططات والمناهج بما يتناسب معها.

٣- الانطلاق المرحلي من الواقع القائم وليس من تجاهله، أو تجاوزه رغم وجوده، أو اعتبار الصدام المباشر مع معطياته هو الوسيلة الوحيدة للتعامل معه، ومثل هذا الانطلاق المرحلي يتطلّب ابتكار أساليب ووسائل، تختلف من بلد إلى بلد، وتتميّز بتجانسها واندماجها مع معطيات موازين القوى ومواطن تأثيرها في كل بلد على حدة.

٤- اعتبار الإنجاز المرئي في الميادين الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية وغيرها ممّا يرتبط بحياة الأفراد والشعوب ارتباطا مباشرا، هو الأساس الأول في تحديد الأهداف المرحلية، والعمل لها وفق نهج ثابت قائم بذاته، يراعي المعطيات الواقعية وينطلق منها، واعتبار ذلك شرطا لا غنى عنه - وليس شعارا - في أي مسيرة تريد أن تصل إلى هدف الاحتكام إلى الإرادة الشعبية، آجلا أو عاجلا.

٥- توطين الثوابت في الأهداف البعيدة، وهي الثوابت التي يكون "الإنسان" محورها، ويكون تحريره مدارها، بما يشمل التخلص من مختلف أشكال القهر والاستبعاد والاستغلال في مختلف الميادين، ويشمل البناء المستقبلي القائم على مشروع حضاري متكامل.

الفصل الأول

تجربة العلمانية الأصولية في الميزان

أنياب الأصولية العلمانية في تركيا ١٠
الحكم العسكري من وراء ستار يمارس سياسة علمانية انتحارية
(نشر في مجلة الإصلاح الإماراتية في آب/ أغسطس ١٩٩٧م)

إخفاق العلمانية الكمالية في الهدم والبناء ١٤
من الضربة القاضية للرجل المريض إلى المحاولات اليائسة لوقف المدّ الإسلامي
(نشر في جريدة الشرق القطرية يوم ٣١/ ١٠/ ١٩٩٨م)

تجربة العلمانية والإسلام في تركيا تحت المجهر ٢١
تركيا بعد تجربة ثلاثة أجيال نموذج لبلدان إسلامية أخرى
(نشر في موقع إسلام أون لاين يوم ١٨/٧ / ٢٠٠٧م)

تركيا.. بين يدي التاريخ ٢٥
من حصاد ٢٠٠٩م
(نشر في مداد القلم يوم ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٩م)

تركيا بين إرهاصات إسلامية وبقايا أتاتوركية ٢٨
جولات حزب العدالة والتنمية مع معاقل العلمانية الأصولية
(نشر في مداد القلم يوم ٨/ ٣/ ٢٠١٠م)

أنياب الأصولية العلمانية في تركيا

الحكم العسكري من وراء ستار يمارس سياسة علمانية انتحارية

(نشر في مجلة الإصلاح الإماراتية في آب/ أغسطس ١٩٩٧م)

كان من الملاحظ عقب إسقاط نجم الدين أربكان وحزب الرفاه من السلطة قبل سنوات، أنه مضت فترة لا بأس بها وأنصارُ العلمانية، لا سيّما في مراكز الدراسات والتحليلات في الغرب، متردّدون بشكل واضح عن الإعراب عن الاطمئنان أو حتى الترحيب بالوضع الجديد، أو طرح النظريات والتنبّؤات القائلة - كما هو الحال في تطوّرات مشابهة من قبل - إنّ العلمانية قد حقّقت نصرا جديدا في تركيا.

بين الحوار.. والمواجهة

لقد أدركت العلمانية الغربية منذ فترة طويلة أنّها لم تستطع إيجاد أرضية راسخة في تركيا، ومن قبل وصول الرفاه إلى السلطة كان السؤال المطروح، كم سيحتاج أنصار الإسلام ليعودوا بتركيا إلى جذورها الإسلامية. ولعلّ أبرز ما تحقّق من إنجاز في تلك الفترة الوجيزة لوجود حزب إسلامي على رأس السلطة في تركيا، يظهر للعيان من خلال سؤال آخر طرحته الدوائر الغربية وما زال مطروحا، ومحوره هو إلى متى ستصمد العلمانية في تركيا أمام المدّ الإسلامي المتنامي؟

ولا بدّ لاستيعاب ما شهدته وتشهده تركيا واستشراف ما يمكن أن تشهده من تطوّرات مقبلة، من أن توضع مرحلة وصول الصراع الدائر فيها إلى مستوى السلطة مباشرة، في إطار أوسع نطاقا يشمل أبعاده التاريخية الحضارية، والجغرافية - السياسية، إقليميا وعالميا. فالتعامل مع التيّار الإسلامي في تركيا، قد اتّخذ منحى معيّنا لعبت في تحديده عوامل عديدة، من أبرزها ما يوصف بالتجارب الجارية في بلدان إسلامية أخرى، وكان أبرزها تأثيرا في تركيا حتى الآن ما شهدته الأرض الجزائرية.. فهناك حيث صادر ورثة العلمانية الفرنسية إرادة الناخبين، أوصل الحدث إلى نتائج دامية من حيث مجراها، ولكن رغم سائر الجهود المحلية والدولية، بل ووصول بعض الأطراف بذلك إلى مستوى المذابح، لم يوصل ذلك الأسلوب إلى الحدّ من مسيرة التيّار الإسلامي في بلدان أخرى كما تظهر كل جولة انتخابية تتمتع ولو بقدر قليل من الضمانات لمعرفة الإرادة الشعبية.

في الجزائر بالذات.. سقطت مع مطلع التسعينات الميلادية آخر الأقنعة المزيّفة التي حاولت العلمانية المتغرّبة فترة طويلة التستّر بها في البلدان الإسلامية، وهي تدّعي لنفسها التعبير عن إرادة الشعب، ضاربة بمختلف الأساليب الموضوعية لذلك عرض الحائط، ومكتفية بدلا من ذلك بمزاعم من قبيل الشرعية الثورية من عهد حروب الاستقلال كما قيل عن الجزائر.. وانتهاء بأشكال وهمية من الديمقراطية وعناوين "حكم الشعب نفسه بنفسه" كما هو الحال مع تركيا. ولئن كانت قيمة الحدث في الجزائر أنّها طرحت على مدى عدّة سنوات مضت شعارات "الحوار.. والتعايش.. والتفاهم" بين التيّارات المتعدّدة في البلدان الإسلامية، بغضّ النظر عن الحجم الحقيقي

والجذور التاريخية والشعبية لكلّ منها، فإنّ قيمة الحدث الراهن في تركيا، تكمن في كشفه الفاضح عن أنّ بعض الاستعداد للحوار والتعايش مع الإسلاميين، من جانب فريق ينمو عدده باطّراد من العلمانيين داخل البلدان الإسلامية وخارجها، يقابله وجود فريق من "الأصوليين العلمانيين" يعمل بكلّ الوسائل للعودة بالمنطقة الإسلامية إلى أشدّ درجات المواجهة، دفاعا عن البقية الباقية من مواقعهم ومكاسبهم المادية المفروضة فرضا، على حساب البلاد والشعوب ومصالحها المعاصرة والمستقبلية.

لقد اتضح للعيان أنّ مسيرة الإسلاميين في تركيا بزعامة نجم الدين أربكان، منذ ظهر حزب النظام قبل بضعة وعشرين عاما، ستزداد شعبية باطّراد، وأنّ إفلاس المسيرة العلمانية الطويلة سياسيا واقتصاديا وأمنيا، سيضاعف من تلك الشعبية. حتّى إذا أوصلت الانتخابات النيابية حزب الرفاه (ثم حزب الفضيلة والآن حزب العدالة والتنمية على الأرجح) إلى موقع لم يعد في الإمكان تجاهله بالأساليب القديمة، وظهر للعيان ما يعنيه اتّباع الأسلوب العلماني في الجزائر، لجأت القوى الأصولية العلمانية في تركيا - وفق النصائح الأمريكية العلنية - إلى أساليب جديدة، فلم يكن تسليم منصب رئاسة الوزراء بعد ممانعة طويلة الأمد، إلى نجم الدين أربكان آنذاك، تعبيرا عن الالتزام بما تقتضيه "اللعبة الديمقراطية" التي يُتّهم التيّار الإسلامي عادة بعدم الالتزام بها وبقواعدها، بل كانت بأمل القضاء على شعبيته وشعبيّة حزب الرفاه..

- إمّا بإثبات عجزه عن تسيير أمور الدولة على الأصعدة السياسية والاقتصادية

- أو باستغلال ما يقع فيه من أخطاء "التسرّع" واحتمال أن يوجّه الضربات من موقع السلطة إلى أحزاب أخرى..

- أو من خلال إكراهه على خطوات تتناقض مع نهجه الإسلامي للقضاء على الثقة الشعبية به..

لم يتحقّق شيء من ذلك، بل كانت الإنجازات المنظورة على المستوى الاقتصادي، وكانت السياسة التي كشفت عن حقيقة التسلّط العسكري على الهياكل الديمقراطية القائمة، مع إسقاط القناع عن العلمانية عبر كشف ما كانت تصنعه القيادات العسكرية مع الحكومات السابقة، فتنفّذ إرادتها دون اعتراض.. كان ذلك جميعه سببا في ازدياد شعبية التيّار الإسلامي، ودحض الاتهامات المزعومة ضدّه، فأصبح الخوف من إجراء انتخابات مبكّرة يوازي الخوف من استمرار بقاء حزب الرفاه في السلطة بناء على نتائج الانتخابات الماضية.

وكما هو معتاد منذ ظهر للعلمانية أنصار وللغرب أتباع في البلدان الإسلامية، عادت القوى المتسلّطة إلى أسلوب المواجهة المكشوفة.. وتلك مواجهة تكرّر ما سبق من تجارب علمانية في تركيا وبلدان إسلامية أخرى على السواء، وستتكرّر بالتالي النتائج ذاتها، فيخسر العلمانيون المزيد من المواقع وإمكانات التأثير على عامّة السكان، وينشأ جيل جديد، إسلامي الهوية والاتجاه والأهداف، في "محاضن العلمانية" نفسها.. في مختلف ما تتسلّط عليه من وسائل التربية والتعليم والتوجيه والإعلام وغيرها.

من جولة إلى جولة

لا يعني ما سبق التهوين من شأن ما شهدته تركيا بعد إسقاط الرفاه ويمكن أن تشهده في السنوات التالية أيضا، فالواقع أنّ "الأصوليين العلمانيين" في تركيا عازمون كما يظهر من أسلوب تعاملهم مع الأحزاب ومع السكان على السواء، على خوض ما يمكن وصفه بمعركة بقاء أو فناء، ويدركون أنّهم قابعون في آخر خنادقهم.

قد يصعب حصر سائر الخطوات التي بدأت بالفعل والمنتظرة في هذا الاتجاه، ولكن يمكن بيان أهمّها على الأقل..

١- اعتمد "الانقلاب العسكري - السياسي" للتخلّص من وجود الرفاه في السلطة، على لعبة سياسية مخادعة علنية، رضي رئيس الدولة سابقا والزعيم السابق لحزب "الطريق القويم" سليمان ديميريل لنفسه أن يكون مع صلاحياته الدستورية أداة لها، رغم أنّ نتائجها السلبية أصابت حزبه مع حزب الرفاه..

٢- كان في ذلك نقلة نوعية في علاقة القادة العسكريين العلمانيين بسائر الأحزاب السياسية.. وقد أصبحت لا تعتمد فقط على التلاقي على أرضية علمانية مشتركة، وعلى تنفيذ الأوامر من وراء ستار، بل تعتمد في الوقت نفسه على سياسة "الإملاء" من طرف و"الخضوع" من طرف آخر.. علنا.

٣- جمع الائتلاف الحكومي الأول بعد الرفاه الجديد بين اليمين العلماني واليسار العلماني، رغم افتراق طريقهما منذ عشرات السنين، ولم يجمعهما كما هو معروف التلاقي على مناهج اقتصادية أو تصوّرات سياسية، بل هو الهدف الوحيد المشترك، إبعاد التيّار الإسلامي عن السلطة..

٤- رغم أنّ الفترة التالية في تركيا شهدت دعما خارجيا لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وللحفاظ على عدد من المكاسب التي تحققت في فترة حكم الرفاه القصيرة، فإن الساحة السياسية الداخلية شهدت واقعيا إهمالا خطيرا لأهم القضايا الحاسمة في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية وسواها.. وركّزت حزبيا وعسكريا على هدف رئيسي هو تلك "الجولة حاسمة" - على حدّ ما تحسب وترجو - ضدّ التيّار الإسلامي داخل الحدود.. وكانت النتائج إخفاقا ذريعا على كل صعيد..

٥- ولئن شهدت سائر العهود الماضية عمليات "تطهير" دورية للضباط العسكريين المتديّنين، سواء كانوا من أصحاب الاتجاه الإسلامي السياسي أم لا، فقد كان ذلك يجري بصورة محدودة نسبيا، وكشفت اعتراضات أربكان تلك العمليّة للعيان، وبدلا من التراجع ازدادت القيادات العسكرية من الأصوليين العلمانيين إصرارا على ما تصنع، فسلكت أسلوب التسريحات الجماعية على نطاق أوسع، وفي هذا ما بيّن الاستعداد المتزايد حتّى للمخاطرة بانتشار الاستياء والتذمّر على مستوى الجيش أيضا، مع ما يمكن أن يعنيه ذلك من احتمالات بذر بذور صدامات خطيرة.

٦- ووجّهت القيادات العسكرية والحزبية على السواء رأس الحربة في معركتها الجديدة علنا إلى ما يوصف بالمدارس الدينية، وبتعبير آخر إلى المعاهد التي كانت قد أنشأتها هي في مرحلة سابقة، لتجعل منها "محاضن علمانية" تضبط إعداد الجيل الجديد بعيدا عن التيّار الإسلامي، أو ما يصفه العلمانيون بالإسلام السياسي تمييزا له عن "الإسلام" الذي يريدون صناعته، بعيدا عن كلّ مجال من مجالات التأثير على الشعب.. أو التعبير عن إرادة الشعب.

الخيار الخطير

ظهر في هذه الأثناء ومع اللعبة الجديدة لحظر حزب العدالة والتنمية مع حلول موعد الانتخابات، مدى السذاجة الخطيرة فيما راهنت عليه القوى العلمانية التركية والغربية للتخلّص من حزب الرفاه وزعيمه عبر دعوى قضائية لا تعطي الإجراء من الشرعية قدر ما تأخذ من "مصداقية" كلمة الديمقراطية على ألسنة الأصوليين العلمانيين في

تركيا.. وفي الغرب. لا سيما وأنّ حزب الرفاه كان أكبر حزب سياسي من حيث عدد الأعضاء.. ليس في تركيا فقط، بل بالمقارنة مع سائر الأحزاب السياسية القائمة في البلدان الغربية "الديمقراطية".

وتكرّرت مساعي الأصولية العلمانية للتخلّص من الحزب الرئيسي في إطار التيّار الإسلامي المتعدّد الجماعات والأحزاب في تركيا.. ولا مبالغة في القول إنّ نجم الدين أربكان، كان أقدر من خصومه على خوض "لعبتهم" السياسية في أشدّ الظروف تعقيدا.. فمنذ تقدّم لأوّل مرّة بطلب تأسيس حزب باسم "حزب النظام" مع الإعلان الرسميّ أنّه "إسلامي الاتجاه" كان يدرك أن الطلب سيرفض سريعا، وأنّ الحزب سوف يحظر بعد تأسيسه المبدئي بفترة وجيزة، ولكنّ هذا بالذات ما سخّر وسائل الإعلام وأجهزة الدولة من حيث لا تريد، للتعريف باتجاهه الإسلامي شعبيا.. فلمّا تقدّم فيما بعد بتأسيس حزب جديد باسم "حزب السلامة" مع إلغاء ما بتعلّق بالاتجاه الإسلامي في نظامه الداخلي، لم يعد يوجد لدى السلطات عذر لمنع تأسيسه، ولكنّ الإقبال الشعبي عليه في السنوات التالية، كان لسبب واحد.. هو اتجاهه الإسلامي، وهذا ما بات يسري على الأحزاب الأخرى المشابهة، حتى الآن.

منذ كسب أربكان تلك الجولة الأولى - وقد أطلق عليه وصف الثعلب السياسي - لم ينقطع مسلسل المكاسب لصالح التيّار الإسلامي الذي يقوده، ولم يعد ينفع تغييبه عن الساحة السياسية في الجولة الرئيسية التالية عقب انقلاب عام ١٩٨٠م، عندما بقي في السجن فترة أطول من سواه، واستمرّ حظر تشكيل حزب جديد بديل عن حزب "السلامة" لعدّة سنوات زيادة على حظر الأحزاب الأخرى، كتلك التي كان يتزعّمها سليمان ديميريل وبولند أجاويد.. وعاد أربكان متأخرا على رأس حزب الرفاه، واستطاع تجاوز الأحزاب الأخرى خلال فترة وجيزة..

لعلّ هذا "الأسلوب" الذي تميّزت به تجربة التيّار الإسلامي في تركيا عنها في بلدان إسلامية أخرى، هو ما ميّز من خلف حزب الرفاه وزعيمه، حتى بدا وكأنّه ما يزال منذ الاستقالة يحرّك الأحداث حوله.. بصمت، ويصنع عبر الطرف الآخر من التطوّرات ما قد لا يمكنه تحقيقه لو تحرّك لصنعها بنفسه. أو بتعبير آخر.. **إنّ الحرب التي يعلنها الأصوليون العلمانيّون على التيّار الإسلامي باتت تزيد من ارتفاع الرصيد الشعبي للتيّار الإسلامي، وتقضي على المزيد من المواقع العلمانية**.. وسيّان بعد ذلك ما هي الهياكل التي يعبّر التيّار الإسلامي من خلالها عن وجوده.

إنّ إقدام الأصوليين العلمانيين في تركيا على خطوات مماثلة لخطوات سبق أن أدّت إلى إخفاقهم أكثر من مرّة في تحقيق أهدافهم، إنّما يعبّر عن إدراك أنّهم يخوضون معركة يائسة. ورثة أتاتورك هم الذين وضعوا أنفسهم في ذلك الموضع تاريخيا وشعبيا، فوصلوا من خلال سياساتهم الحزبية والعسكرية على السواء بتركيا إلى مفترق الطرق، فهم يريدونها علمانية مبتورة عن جذورها العقيدية والحضارية والجغرافية.. رغم إرادة شعبها المسلم، أو يريدونها ساحة مواجهة يخاطرون فيها ليس بأنفسهم، وإنّما بالشعب المسلم نفسه، وبمستقبل أبنائه من الأجيال المقبلة.

إخفاق العلمانية الكمالية في الهدم والبناء

من الضربة القاضية للرجل المريض إلى المحاولات اليائسة لوقف المدّ الإسلامي

(نشر في جريدة الشرق القطرية يوم ٣١/ ١٠/ ١٩٩٨م)

ليس مجرّد البقاء زمنا طويلا دليلا على النجاح، فالكيفية والنتائج، هي العناصر الحاسمة في تقويم موضوعي لمبدأ أو منهج، كذاك الذي سلك سبيله مصطفى كمال، الملقّب بأتاتورك، قبل زهاء ثمانية عقود، وما زالت المنطقة الإسلامية بمجموعها، وليس تركيا فقط، متأثّرة بنتائجه، دون إغفال تطوّرات أخرى وقعت وساهمت في تلك النتائج. إنّ كلّ درب جديد تسلكه فرقة انقلابية، أو ثورة شعبية، أو مجموعة حزبية، يتألّف من شطرين اثنين، هدم ما كان قبل ظهورها، وبناء ما أرادت بناءه بتحرّكها.. فكيف كانت عمليتا الهدم والبناء في المسيرة الكمالية في تركيا على امتداد عشرات السنين الماضية؟

القضاء على "دولة الخلافة"؟ - القطيعة مع المنطقة الإسلامية - التغيير المستحيل - مرحلة التقهقر القسري - حدود الدور التركي غربيا - حتمية السقوط

القضاء على "دولة الخلافة"؟

أوّل ما أراد مصطفى كمال هدمه كان "الخلافة الإسلامية"، ومن المعروف أنّ كثيرا من المصلحين المخلصين في العالم الإسلامي كانوا شديدي الاستياء ممّا آل إليه وضعها ويريدون إصلاحه، أمّا مصطفى كمال فكان منطلقه العداء لوجودها، فأراد هدمها من حيث الأساس، وليس بسبب تحوّل السلطة في آخر العهد العثماني إلى حكم طوراني قوميّ متعصّب، يمارس سياسة التتريك على حساب رابطة العقيدة، وينفّذ مخطّطات يهود الدونمة بعد عجز الصهيونية من قبل عن بلوغ غاياتها تجاه الدولة العثمانية.

والواقع أنّ "دولة الخلافة" التي أراد مصطفى كمال هدمها كانت قد بلغت نهايتها من قبل مولده أصلا، من حيث العجز العسكري بعد خسارة أطراف أراضيها، والتعرّض للطعن في القلب منها، وبلغت نهايتها أيضا من حيث العجز العلمي والتقني بعد انقطاع ما بينها وبين مسيرة الحضارة البشرية، كما بلغت النهاية من حيث الفساد الداخلي بعد تضييع المقاييس الإسلامية التي صنعت الإنسان المسلم ورافقته فيما أنجزه عبر العصور في تاريخ التطوّر الإنساني.

إنّ ما هدمه مصطفى كمال كان مجرّد بقايا هيكل دولة، وليس "امبراطورية كبرى"، وبقايا كيان يلفظ الأنفاس الأخيرة ويحمل اسم الخلافة، وليس الخلافة التي كانت قائمة على العدل بين مشارق الأرض ومغاربها.

ليس المقصود هنا التهوين من شأن "جريمة" توجيه مصطفى كمال الطعنة الأخيرة لدولة الخلافة، أو إلى ما بقي منها وما يرمز إليها، ولكنّ المقصود هو تأكيد ما هو أهمّ من ذلك، وما يعتبر قاعدة ثابتة في حياة الأمم والدول، أنّ المناهج المستحدثة القائمة على أفكار منحرفة، من مثل ما تبنّاه مصطفى كمال والكماليون، لا يمكن في الأصل أن تقضي على دولة راسخة قائمة على أسس قويمة ومتينة، إنّما هو الفساد الذي ينخر في تلك الأسس أوّلا، فيجعل كيان الدولة من بعد لقمة سائغة لأيّ منهج جديد، وإن لم يستند إلى قاعدة شعبية عريضة، وكان فاسدا مفسدا من حيث الأساس، أو كان غريبا لا يصلح لمستقبل ذاتي أفضل، فلم يكن ما اعتبره العلمانيون الأصوليون إنجازا تاريخيا، إلا إذا أصبحت البطولة أن يطعن شخص ما شيخا عجوزا مريضا فيرديه قتيلا!..

القطيعة مع المنطقة الإسلامية

وتحت شعار "السلام في الوطن، والسلام في العالم" سلك مصطفى كمال والكماليون سبيل قطع العلاقة بين تركيا من جهة - وفق الحدود التي وصل إليها بالاتفاق مع الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى - وبين أرجاء المنطقة الإسلامية، التي كانت تابعة فعلا أو اسما لعاصمة السلطنة من جهة أخرى!

لقد كانت "القطيعة" عين ما أرادته تلك الدول، فطرحها مصطفى كمال في صيغة شعار، كان إيجابيا ظاهرياً فحسب، ويقول من خلاله إنّ تركيا ستهتمّ بشؤونها الداخلية فقط لتصنع "السلام في الوطن" ولن تتدخّل في شؤون سواها فهي تريد "السلام في العالم". **تخلّى المنهج الكمالي بذلك عن الارتباط العقدي والحضاري والثقافي والتاريخي مع سائر ما ارتبطت به تركيا من قبل، ليهدم بذلك ركنا رئيسيا آخر من أركان الوجود التركي، بدعوى إقامة تركيا الحديثة.**

هنا أيضا لم يكن نجاح المنهج العلماني الكمالي في عملية الهدم "ثمرة" من ثمار طاقته الذاتية، بل كان صورة من صور الاعتراف بواقع فرض نفسه من قبل ظهور الكمالية، فالثورة العربية على سياسة جمعية الاتحاد والترقي، بغضّ النظر عن أغراضها الأخرى، هي التي فصلت المنطقة العربية، وأحداث حرب البلقان قبل الحرب العالمية الأولى هي التي فصلت المنطقة الأوروبية، ومن قبل كانت الحروب مع روسيا التي فصلت المنطقة الآسيوية، وهكذا لم يكن يوجد أصلا سوى "تركيا" في حدودها الراهنة تقريبا، بل سيطرت اليونان على أجزاء تتبع لها في نطاق حدودها الضيّقة في الأصل، فعندما ظهر مصطفى كمال، لم "يقطع" ما بين تركيا وبين المناطق الإسلامية الأخرى، بل ثبّت ما سبق وأدّت إليه المؤامرات الدولية الكبرى والضعف العثماني الذاتي، من انهيارٍ قطّع أوصال الدولة. **إن هذا الجزء من عملية "الهدم" أيضا لم يكن من صنع مصطفى كمال، بغض النظر عن أنّه اعتبر القطيعة "إنجازا" وجعل ذلك جزءا من الدعاية لمنهجه، وما هو إلا ضرب من ضروب التبجّح لا الإنجاز!**

أمّا إنجازه الحقيقي، أو بتعبير أصح ما كان نصيبه من عملية الهدم هذه، فقد كان شَغْل تركيا بنفسها عن أيّ محاولة لتجديد الارتباطات التي كانت قائمة مع بقية المنطقة الإسلامية من قبل، أيّام نهضة الخلافة العثمانية قديما، فجعل من نفسه الأداة التي حقّقت أحد الأهداف الرئيسية للقوى الغربية الدولية، التي ما فتئت تعمل عبر عدّة قرون على

تفتيت المنطقة الإسلامية إجمالا، بعد أن أدركت أهمية سياسة "فرّق.. تسُد" على طريق نشر الهيمنة الاستعمارية المتعدّدة الأشكال.

التغيير المستحيل

أمّا القسط الأعظم من عملية الهدم التي قام عليها مصطفى كمال والكماليون، فكان القسط الداخلي في تركيا "الحديثة" وهذا ما يحمل الوزر الرئيسي عنه، تجاه المسلمين الأتراك قبل سواهم، إذ بدأ بهدم المقوّمات العقدية والحضارية والتاريخية والثقافية للوجود التركي الذاتي وللانتماء التركي الإسلامي الأممي، دون أن يوجد دعائم أيّ بديل عن ذلك الانتماء، بل كان إيجاد مثل تلك الدعائم مستحيلا من البداية، فالانتماء لا يصنعه قرار ولا إجراءات ولا تربية جديدة، لا سيما إذا كانت من قبيل قوانين تفرض القبعة مكان "الطربوش"، إنّما تصنعه تطوّرات متطاولة زمنيا، وتحوّلات معقّدة تاريخيا، وشاملة لمختلف الميادين الاجتماعية والثقافية والفكرية، وهذا بالذات ما سبق وجعل الأتراك شعبا من الشعوب المسلمة، له خصائصه الذاتية كسواه، وله خصائص مشتركة مع سواه، وسيّان أين وصل معول الهدم بين عامي ١٩٢٣ و١٩٥١م، فقد كان يواجه صلابة خصائص ثابتة لدى الشعب، فإن أضعف مفعولها على أرض الواقع حينا من الزمن، مع العجز عن التعويض عنها بسواها في مثل قوّتها، كان لا بدّ أن تعود وتستعيد عافيتها آجلا أو عاجلا.

لم يكن الأمر في ظلّ العلمانية الكمالية في تركيا مجرّد صراع بين الإسلام والعلمانية - ولا نهوّن من شأنه - إنّما كان في حصيلته الأساسية صراعا بين الذات التركية المتميّزة، والجهود المبذولة من أجل "الضياع" دون انتماء بديل، وذاك أحد الفوارق الجذرية بين تركيا والبلدان الأوروبية العلمانية، التي أمسكت العلمانية فيها زمام التوجيه، فذلك ما كان منسجما مع طبيعة تكوينها الحضاري، بما في ذلك الشق "الديني" منه، فكان لا بدّ أن يتحوّل الصراع فيها مع مرور الزمن إلى "تعايش" دون أن يشهد في أيّ مرحلة من مراحله صورة من صور تهديم الانتماء التاريخي، كما هو الحال مع تركيا.

لم تكن العلمانية الكمالية في تركيا مجرّد خلع "الطربوش" وفرض "القبّعة" ولا مجرّد حظر "الحجاب" ونشر "الإباحية" ولا حتّى استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية، **بل كانت تجربة فريدة من نوعها في التاريخ البشري لنزع الأفكار والأحاسيس والتصوّرات من أعماق التكوين الإنساني للفرد التركي**، وليس في واقع حياته فقط.

وكان من المستحيل ابتداءً أن توصل قوّة القانون المسلّح وعقلية العسكري الحاكم، إلى أكثر من مظاهر طافية على السطح، تتناسب طردا مع حجم انتشار البزّة العسكرية، حتّى إذا ما غابت ولو قليلا في الثكنات، وانفسح ولو قدر محدود من الحريات، كما كان في تركيا مع مطلع الخمسينات الميلادية، ظهر على الفور حجم الإخفاق الشديد هنا

أيضا، في هذا القسط الرئيسي من عملية الهدم الكبرى التي مارسها مصطفى كمال والكماليون، فانحسر الزبد وظهر ما ينفع الناس مجدّدا، وتضاعفت المساعي ليستعيد الشعب التركي عافيته.
إنّه منتهى الإخفاق، أنّ العلمانية الكمالية سيطرت على جميع الوسائل الظاهرية لإعادة "صياغة الفرد والمجتمع"، ومرّ ما يقارب تسعة عقود على هذه السيطرة، ومع ذلك فقد عجزت، ليس عن تحقيق تلك الصياغة فعلا بعملية بناء "تركيا الحديثة"، بل عجزت حتى عن مجرّد التهيئة الأولى للطريق نحو البناء بعد هدم ما استقرّ في تركيا من قبل، ورسخ في أعماق تكوين الفرد التركي والشعب التركي.

مرحلة التقهقر القسري

إنّ واقع تركيا بعد أن عاصرت أكثر من جيلين منذ إلغاء السلطنة وإعلان الجمهورية، هو بالذات ما تحدّد معالمه حيرةُ القيادات العسكرية العليا التي صنعتها الكمالية العلمانية، وهي تتساءل:

١- كيف نمنع التيّار الإسلامي من الانتشار؟

٢- كيف نغلق أبواب الدوائر الرسمية والجامعات في وجه الحجاب؟

٣- كيف نمنع من ظهور المزيد من العلماء والخطباء؟

٤- كيف نحدّ من المفعول الشعبي عبر وسائل إعلام خاصّة تتبنّى الإسلام؟

٥- كيف نحول دون تأييد الناخبين لأحزاب ذات توجهات إسلامية في أي انتخابات تجري؟

لقد تحوّل السؤال المحوري في عملية الهدم التي ظهرت مع ظهور مصطفى كمال، من صيغة "الهجوم" على أسس انتماء الشعب التركي المسلم، إلى صيغة "الدفاع" عن البقية الباقية من معاول الهدم العلمانية الكمالية، فهل يوجد بمقاييس التاريخ وتطوّراته أبلغ تعبيرا من ذلك، عن حجم الإخفاق الذريع الذي أصاب الرجل الذي أعطي لقب أتاتورك - أبو الأتراك - وأصاب ورثته؟

كلمة "تجربة فريدة" في تاريخ البشرية لا تعني بالضرورة تجربة متميّزة إيجابيا، بل يسري على تجربة العلمانية الكمالية في تركيا ما يسري على تجارب أخرى عرفتها البشرية، وكانت تمثل ألوانا متعدّدة من الانحراف، كما أثبتت تجارب النازية والفاشية والشيوعية، بل وكما تثبت يوميا النتائج المتتابعة في نطاق مسيرة التجربة الرأسمالية، وقد أصبحت أشبه بأثقال من الذهب يُطحن به "الإنسان" نفسه.

إنّ التجربة العلمانية الكمالية بالذات تنفرد عن سواها بما أثبتته خلال الحقبة الماضية ويمكن اعتباره درسا للمسلمين بالغ الأهمية، إذ يؤكّد **حتمية إخفاق أيّ منهج يتحرّك بما يتناقض مع سنن التاريخ البشري والبناء الحضاري للأمم**، فليس في استطاعة منهج، أيّ منهج، اجتثاث جذور انتماءٍ صنعه تاريخ مديد، فإمّا أن يكون في خصائصه الذاتية ما يتوافق مع ما يجده من معطيات الانتماء الذاتي للشعوب، وذاك من الميزات الكبرى للإسلام حيث انتشر

في أنحاء الأرض، أو أن يفتقد تلك الخصائص الذاتية ويصطدم مع معطيات الانتماء القائم، فيبقى الانتماء، ويهترئ المنهج فور اهتراء البنية الهيكلية للقوّة المسيطرة التي تفرضه من فوق!

لقد أخفق مصطفى كمال والكماليون في عملية الهدم، كما أخفقوا في عملية البناء الذي أعلنته علمانيّتهم هدفا رئيسيا تحت عنوان "تركيا الحديثة" وعبر تحديد نقاط الثقل في الصيغ السياسية المتوالية، كعضوية الاتحاد الأوروبي، وتبنّي المنهج الرأسمالي.

والواقع أنّ الإخفاق على هذا الطريق كان "مبرمجا" كما يقال، إذ لم تكن مشكلة تركيا مع الغرب مشكلة ارتباط به عن طريق تطبيق قوانينه، واستيراد بضائعه، ولا تبنّي أهدافه والانخراط في معسكره، بل كانت وما تزال مشكلة اختلاف الأرضية "العقدية الحضارية" التي تقوم عليها تلك القوانين والشركات والأهداف والمعسكرات.

حدود الدور التركي غربيا

تتبيّن الفوارق المقصودة عند إلقاء نظرة عاجلة على دول أخرى غير تركيا، فقد انهزمت دول المحور في الحرب العالمية الثانية أمام دول الحلفاء التي جمعت الغرب الأمريكي والأوروبي والشرق السوفييتي، ولكنّ دول المحور نهضت من تحت أنقاض الهزيمة، وصعدت سريعا إلى طليعة مسيرة الحضارة المادية الراهنة. وهنا يلفت النظر، أنّ نهوض كلّ من ألمانيا وإيطاليا كان على أسس المناهج الرأسمالية الغربية المشتركة، وكذلك على أرضية الانتماء الغربي المشترك مع سواهما من أركان النسيج الحضاري المادي الراهن، أمّا نهوض اليابان، الدولة الثالثة من المحور، فكان أيضا على أساس هيكل المناهج الرأسمالية المشتركة، ولكن على أرضية انتماء "ثقافي" آخر يظهر فيه التميّز الياباني الذاتي بوضوح.

ونعود إلى تركيا فنجد أنّه لم تكن تنقص مسيرةَ العلمانية الكمالية مناهجُ الرأسمالية، فقد تبنّتها بصورة مبكّرة، ولكن كانت تنقصها أرضية الانتماء الذاتي، التي هدّمها معول الكمالية ولم ينشأ بديل عنها. ولهذا لم يكن كافيا للترابط مع الغرب أن تتوافر "موادّ" البناء المادي في تركيا، على صعيد القوّة العسكرية مثلا، أو على صعيد التصنيع (٨٠ في المائة من الناتج الاجتماعي العام) مثلا آخر، أو على صعيد البنية الاقتصادية وشبكة الاتصالات بالعالم الصناعي الغربي عموما، ولم يغيّر ذلك كلّه من بقاء انتساب تركيا إلى الغرب مصطنعا، لا يتحوّل إلى انتماء، بل هو كما كان من البداية "انتساب توظيف" لتحقيق مهمّة غربيّة محدّدة.

كان من الصور الصارخة في تعبيرها عن نوعية العلاقة الوظيفية لتركيا بالغرب، ما أصاب ورثة مصطفى كمال من قلق إلى درجة "الذعر" عندما سقط المعسكر الشرقي وبدأ الانسياح الغربي شرقا، إذ فقدت تركيا جوهر مهمّة انتسابها إلى الغرب أطلسيا، وما إن استلم ديميريل الرئاسة آنذاك، حتّى سارع إلى واشنطون في زيارته الأولى حاملا في جعبته خمسة "بدائل" لتولّي مهمّة أخرى يرضاها الغرب، فطرح نظرية الدوائر الخمس في السياسة الخارجية التركية، وسط آسيا، وحوض البحر الأسود، ومنطقة البلقان، وشرق البحر الأبيض المتوسط، وما يسمّى منطقة الشرق الأوسط، ثمّ كانت الصورة الصارخة الثانية في هذا السياق، والشاهدة على نوعية الانتساب الوظيفي

القائم، أنّ الغرب، وليس تركيا، حدّد ما يبقى وما لا يبقى من تلك الدوائر المرجوّة لتحرّك أنقرة إقليميا، فكان عليها إلغاء منطقة البلقان، والاكتفاء بدور محدود في البحر الأسود، وتعليق شرق البحر الأبيض المتوسط بسياسة اليونان، والتحوّل في وسط آسيا إلى جسر للوجود الغربي نفسه هناك، وبقيت الوظيفة الرئيسية تجاه القضايا العربية والصحوة الإسلامية، بدءا بقضية فلسطين وانتهاء بمكافحة ما يسمّونه "الأصولية".

حتمية السقوط

الأهمّ - في نطاق مسيرة الكمالية العلمانية - من أشكال المهمة الوظيفية لتركيا إقليميا، هو السؤال عمّا تحصل تركيا عليه مقابل ذلك على طريق البناء الذي وعدت الكمالية بموجبه إقامة "تركيا الحديثة"، وهنا تكمن المشكلة في أنّ الكماليين منذ الانضمام إلى حلف شمالي الأطلسي حتى الآن، يعرضون على الغرب بضاعتهم، ويجعلون ثمنها الوحيد من الناحية الواقعية هو "الانتماء إلى الغرب" ولم يحصلوا على أكثر من الترخيص لتركيا أن تقوم بمهامّها الوظيفية تحت "الرداء الغربي". لم يحصلوا على الثمن، ليس بسبب رفض الغرب فقط، بل وبسبب استحالة تسديد مثل هذا الثمن على أرض الواقع، فالانتماء لا يباع ويشترى، ولا يصنع ويستورد، بل ينشأ تاريخيا أو لا ينشأ، فتبقى النتيجة استمرار معركة علمانية الكماليين، في جولة بعد جولة، من جولات مقاطعة الجذور الانتمائية التاريخية الثابتة في تركيا، وجولات متابعة التسوّل على عتبات الارتباط بجذور أخرى بعيدة المنال، وهو ما ظهر في التعامل مع الاتحاد الأوروبي بأوضح صورها وأدعاها للإحساس بنوع من الرثاء.

ونعود إلى التقدّم المادي والتقني بجوانبه الواقعية المحضة، ونرى أنّه حيثما تحقّق في أنحاء العالم، لم يكن يبدّل بالضرورة أسس السلوكيات المتميّزة في بلد أو منطقة ما، وإن تطوّرت بعض المظاهر، ولهذا بقيت العلاقة بين العامل وربّ العمل مثلا، تخضع لروح جدلية الصراع في غرب أوروبا، ولروح القيصرية في روسيا الشيوعية وبعد أخذها بالمنهج الرأسمالي، ولروح تقديس الأحداث التاريخية في الصين الشعبية والصين الوطنية على السواء، ولروح الآداب الاجتماعية الجمّة في اليابان.

وبالمقابل، وعلى النقيض من تلك البلدان على اختلاف انتماءاتها، أرادت الكمالية العلمانية في تركيا أن تربط المصنع بالقبّعة الأوروبية، والبحث العلمي بسفور النساء، ومدّ الطرق إلى أوروبا بمحاربة التديّن، فكان النجاح الفعلي في التصنيع وفي البحوث العلمية وفي إقامة المنشآت العامّة، على قدر الجهود الفعلية المبذولة في هذه الميادين، وليس نتيجة نزع الطربوش والحجاب وحظر الأذان.

ولكن - وهنا يكمن أحد الاسباب الرئيسية للإخفاق في نهاية المطاف - أصبح شغل تركيا وأهلها بالأطروحات الكمالية الشاذة، هو ما يستنزف ثمرات النجاح الجزئي في بعض ميادين التطوّر المادي، ليس ماليا فقط، بل وعلى صعيد الاستقرار الضروري لمسيرة التقدّم، والأمن الضروري لتعبئة طاقات الفرد، والتضامن الضروري لتحقيق الأهداف المشتركة في المجتمع.

ربّما بدا لفترة وجيزة كما لو أنّ الكمالية العلمانية في تركيا وصلت إلى عصرها الذهبي بعد إسقاط الرفاه من السلطة، لا سيما عندما تحرّكت عقب ذلك دون رادع في شمال العراق، ومارست السياسة التي تريد في قبرص، ووظّفت المياه للضغوط على سورية والعراق، وتحالفت مع الإسرائيليين ضدّ أهمّ المصالح العربية والإسلامية، وتابعت تعاملها مع الأكراد كما تشاء.

ولكن بقليل من التأمّل بمقاييس أخرى، تتجاوز اللحظة الآنية إلى مقاييس المنظور التاريخي، تتحوّل تلك التحرّكات إلى ما يشبه النزع الأخير قبل الاحتضار، أو هي - عند المقارنة الموضوعية دون تفصيل لا تسمح به ضرورة الإيجاز - أشبه بالغزوة الروسية لأفغانستان قبل سقوط الشيوعية، وغزوة قناة السويس البريطانية والفرنسية قبل تسليم الراية الاستعمارية لليد الأمريكية، أو بجولات القمار العسكري في جليد سيبيريا والتي حدّدت نهاية نابليون وهتلر تاريخيا عندما كانا - بالمقاييس الزمنية الآنية آنذاك - في الأوج من مجرى الحدث الذي صنعاه ولم يستغرق سوى لمحة قصيرة في عمر التاريخ.

لعلّ مراكز صناعة القرار في الغرب أدركت ذاك الذي لا تريد القيادات العسكرية الكمالية أن تفتح أبصارها لتراه ماثلا بين يديها، ولعلّ هذا ما يفسّر ما نرصده من تردّد الغرب عن تلبية ما تريده تلك القيادات تردّدا أكبر ممّا مضى، ومن الحذر في تبنّي سياساتها أكثر ممّا مضى، بل لعلّ الغرب يبحث عن بديل، وليس من المتوقّع أن يجد البديل فعلا، وأقصى ما يمكن أن يصنعه هو أن يعرقل عجلة التغيير الحتمي في تركيا، وهو تغيير في اتجاه العودة إلى انتمائها الإسلامي الأصيل، شاء العلمانيّون الكماليون أم أبوا، وهنا لن تتحدّد سرعة الحدث من خلال حجم "العراقيل" التي يضعها الغرب أو سواه بل ستحدّدها المواصفات التي تتوافر للطاقات الإسلامية العاملة، إخلاصا وعلما ووعيا وصبرا على الطريق، وقدرة على التعامل مع العالم المعاصر ومعطياته، بكلّ ما تعنيه هذه الكلمات من معنى.

تجربة العلمانية والإسلام في تركيا تحت المجهر

تركيا بعد تجربة ثلاثة أجيال نموذج لبلدان إسلامية أخرى

(نشر في موقع إسلام أون لاين يوم ٧/١٨ / ٢٠٠٧م)

النموذج التركي نموذج قائم بذاته، يتردّد ذكره في نطاق الدعوة إلى العلمانية في البلدان الإسلامية الأخرى، وحديثا في نطاق التنويه بصورة "الحزب الإسلامي" الممكن قبوله في ظلّ مرجعية علمانية، مثلما أصبح يتردّد ذكره أيضا، في كثير من الكتابات الإسلامية، بصدد دعوات إلى التعامل مع واقع البلدان الإسلامية على غرار ما صنع "حزب العدالة والتنمية".

ومع أنّ لكل بلد ظروفا ومعطيات وشروطا ذاتية تختلف عنها في بلد آخر، يبقى أنّ القواسم المشتركة قائمة بوفرة بين تركيا والعدد الأكبر من البلدان الإسلامية، فيمكن اعتبار "التجربة التركية" أو "النموذج التركي" من منظور علماني أو منظور إسلامي، مصدرا لاستخلاص كثير من النتائج الصالحة، ليس للتقليد المحض فهو مستحيل، إنّما لتحديد معالم كبرى لأرضية الأسس والقواعد السارية المفعول في تلك البلدان أيضا، بغض النظر عن اختلاف الأشكال التطبيقية لتطوّر الأوضاع وفق خصوصيات كل بلد على حدة.

تجربة أجيال ثلاثة

إنّ التجربة التركية للعلاقة بين الإسلام والعلمانية تجربة غنية، حافلة بمختلف العناصر المتعلّقة بالجوانب العقدية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وشاملة للأوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية، وذلك على امتداد ما يناهز ثلاثة أجيال متعاقبة، من جيل النقلة التاريخية الكبرى ما بين بقايا الدولة العثمانية تحت سيطرة حزب الاتحاد والترقي إلى دولة مصطفى كمال عقب الحرب العالمية الأولى، إلى جيل ترسيخ العلمانية على كلّ صعيد تحت سيطرة القوات العسكرية والأحزاب العلمانية اليمينية واليسارية حتى آخر انقلاب عسكري قبيل نهاية الحرب الباردة، ثم إلى جيل الصحوة الإسلامية التركية وتحوّلها إلى تيار سياسي لم يعد يمكن تصوّر الخارطة السياسية التركية ممكنا دون وجوده في الصدارة.

واختزال تجربة ثلاثة أجيال في مقالة أمر مستحيل، وليس مطلوبا من الأصل، إلاّ أنّ تحديد المعالم الكبرى المستخلصة من هذه التجربة ممكن وضروري، ولا ينبغي إغفاله في حقبة انتقالية حافلة بالأحداث الكبرى على امتداد المنطقة الإسلامية، مع بروز محورين فيها، أحدهما مستقبل العلاقة بين الإسلاميين وسواهم داخل الحدود، وثانيهما مستقبل العلاقة بين دول المنطقة ودول العالم الأخرى خارج الحدود. ومن هذه المعالم الكبرى دون تفصيل:

١- لا يمكن لأيّ نظام علماني في أي بلد إسلامي أن يصنع أكثر ممّا صنعه النظام العلماني في تركيا، لترسيخ دعائم العلمانية على كلّ صعيد، بدءا ببتر الجذور الثقافية التاريخية عبر تغيير حروف الكتابة مرورا بتحريم ألبسة شعبية تقليدية (كالطربوش) ومحاربة اللباس الإسلامي (كالحجاب)، وانتهاء بعملية تغريب قيمية وثقافية واجتماعية وسياسية وعسكرية، مع محاولة قسرية لم تنقطع لتثبيت "النسب الغربي الأوروبي" بديلا عن النسب الإسلامي.
رغم ذلك كلّه لا يزال السؤال المطروح من المنظور العلماني بعد ثلاثة أجيال:
ما السبيل إلى تثبيت العلمانية في تركيا والحيلولة دون استرجاع هويتها الإسلامية، ليس على مستوى الحكم والأحزاب، وإنّما على المستوى الشعبي بعد أن أصبحت الانتخابات من وسائل التعبير عن توجّهات الغالبية الشعبية على هذا الصعيد.
والسؤال المترتب تلقائيا على ذلك: **ما الذي يمكن صنعه في أي بلد إسلامي آخر ولم يصنع في تركيا على طريق فرض العلمانية؟**

٢- استغرقت النقلة من حكم عسكري مباشر يفرض العلمانية إلى حكم "ديمقراطي" يفسح المجال أمام التعددية الحزبية شرطَ التزامها بالمرجعية العلمانية جيلا كاملا، ثم كان على القوات العسكرية التي تحوّلت إلى "حارس للعلمانية التركية" أن تقوم بثلاثة انقلابات عسكرية على الديمقراطية، لتحمي العلمانية من أحزابها وممّا تغلغل فيها من فساد مكشوف، أو أوصلت إليه من إخفاق سياسي واقتصادي، أو للحيلولة دون عودة ظهور التيار الإسلامي سياسيا وإن بقي الالتزام بالمرجعية العلمانية مفروضا عليه.
ولم يعد منطقيا بعد هذه التجربة الطويلة لتسلّح العلمانية عسكريا، أن يُطرح السؤال عن حقيقة تعبير التوجّه العلماني عن الإرادة الشعبية وفق معايير الديمقراطية.
وهذا ما يستتبع سؤالا آخر: **متى يتحقق الرجوع إلى الإرادة الشعبية في اختيار المرجعية في الحياة والحكم، وليس في اختيار الأحزاب والسلطة وهياكل الحكم فحسب؟**

٣- خلال الجيل الثالث من التجربة التركية، التي يرمز إليها اسم أربكان ثم اسم إردوجان، لم تدع الدولة التركية تحت السيطرة العلمانية العسكرية سبيلا من السبل إلا وسلكته للحيلولة دون أن يصعد التوجّه الإسلامي عبر صناديق الانتخاب - مع الالتزام المفروض بالمرجعية العلمانية - إلى سدّة الغالبية، وشملت تلك السبل، الحظر، والاعتقال، والأحكام القضائية الجائرة، والحرمان من ممارسة العمل السياسي، والضغوط لإسقاط الحكومة، والضغوط على بقايا الأحزاب العلمانية الخالصة لتتوحّد في جبهة واحدة، ثمّ بعد ذلك كلّه تجد العلمانية التركية نفسها في انتخابات ٢٠٠٧م أمام السؤال:
هل سينفرد حزب العدالة والتنمية بالسلطة مجدّدا أم سيضطر إلى تشكيل ائتلاف حكومي؟
والسؤال بحدّ ذاته عنوان معبّر عن مدى ما يعنيه إخفاق تلك الوسائل، **وإخفاقها في تركيا يوجب السؤال عن المنطق الكامن في محاولات قسرية مشابهة لا تنقطع لاستخدامها في العديد من البلدان الإسلامية الأخرى!**

٤- إلى جانب تلك المعالم الكبرى لخطّ المسيرة التاريخية للمعركة التي فُرضت فرضا على ثلاثة أجيال من حياة الشعب التركي ما بين العلمانية والإسلام، يوجد ما لا يحصى من المعالم الأخرى البالغة الأهمية أيضا في استكمال

معالم الصورة، ولا يتسع المجال للتفصيل فيها، فالإخفاق على هذه الجبهة لم يكن اعتباطيا، والنجاح على تلك لم يكن اعتباطيا أيضا. إنّ كافّة ما شهدته تركيا من صيغ للحكم العلماني أخفق في تحقيق الأهداف الأساسية المعتمدة لتحديد معايير نجاح النظام في أي دولة، على الأصعدة الاقتصادية والمالية وعلى طريق النهضة التقنية والصناعية، إضافة إلى تثبيت مكانة دولية لا تقتصر على "أداء دور إقليمي" يفرضه الانتماء إلى حلف شمال الأطلسي، أو المضيّ لمدة أربعة عقود متوالية في قرع أبواب الاتحاد الأوروبي دون جدوى.

وبالمقابل، وبشهادة الأرقام الثابتة في المصادر الغربية والمرئية في واقع تركيا، لم تعرف البلاد سياسات حكومية ناجحة للتخلّص من النسب الأسطورية للتضخم والديون الخارجية، وفي ضمان استقرار الأسواق المالية والاستثمارية، وفي تطوير الأوضاع الاقتصادية اعتمادا على الطاقات الذاتية، وفي مكافحة الفساد، سوى في فترتين، أولاهما أشبه بالمعجزة الاقتصادية إذ لم تستغرق سوى عام واحد عندما كان نجم الدين أربكان رئيسا للوزراء، والثانية في عهد حكومة إردوجان وانفراد حزب العدالة والتنمية في تشكيلها.

تجربة تاريخية معاصرة

إن التجربة التركية كافية، أو ينبغي أن تكون كافية، لمختلف البلدان الإسلامية الأخرى، لاستخلاص العبرة التاريخية المعاصرة، والوصول إلى نتائج تفرض نفسها على أرض الواقع، وتستدعي أن تتحوّل إلى معايير لمصداقية أي دعوة تصدر عن التيارات والأحزاب، أو عن مختلف القوى الموجودة في السلطة وخارجها، إلى إقامة أوضاع مستقرّة على دعائم التعبير عن الإرادة الشعبية وسلوك طريق النهضة في مختلف الميادين. وهنا لا نتحدّث عن دروس من التاريخ القديم - ولا يستهان بأهميتها - ولا عن تصوّرات يسهل وصمها بالأوهام وإن كانت منطقية في منطلقاتها ونتائجها، بل نتحدّث عن تجربة تاريخية معاصرة، تلقي دروسا يعتبر الإغفال عنها ضربا من ضروب المكابرة، وفي مقدّمتها:

١- إن الانتماء الحضاري لا يمكن أن يُصنع صنعا، بل هو حصيلة التطوّرات التاريخية المديدة، وبه يرتبط الاستقرار الحقيقي في أي بلد من البلدان، وهو أيضا شرط استقرار العلاقات مع بلدان أخرى ذات انتماء حضاري مماثل أو مغاير. ومع رفض الانغلاق الحضاري ابتداء، يبقى من الضروري التأكيد أنّ الانفتاح المطلوب لا يتحقق بطريق الذوبان في الآخر حضاريا، بل في سلامة التعامل معه.

٢- إنّ الفصل بين دور القوّات العسكرية في أي بلد، وبين ممارسة السلطة فيه، عنصر لا غنى عنه لأي نظام قويم، وإنّ كلّ تدخّل تفرضه القوّة العسكرية، أو شبه العسكرية، ويفرضه حزب من الأحزاب، أيا كان اتجاهه، لتحديد طبيعة العلاقة بين السلطة والمواطن، لا يفضي إلى استبداد مرفوض فحسب، بل يفضي أيضا إلى عرقلة طريق النهوض في مختلف الميادين.

٣- لا جدوى من استمرار التمسّك بأسلوب الوصاية على الإرادة الشعبية تحت عناوين صراعات حزبية وسياسية واتهامات وافتراءات، ومع رفع شعارات مستهلكة قديمة من قبيل "لا حرية لأعداء الشعب" أو مبتكرة حديثة

من قبيل "علمنة الإسلاميين"، ولا بدّ من التخلّي عن ذلك لصالح أرضية مشتركة تنطلق من تثبيت المصلحة العليا هدفا، وتحكيم الإرادة الشعبية وسيلة، لعمل مشترك، وبناء مستقبلي مستقر.

٤- إنّ الاحتكام إلى الإرادة الشعبية ليس شعارا للمزايدات، بل مبدأ أساسي تنبثق عنه قواعد ما يسمّى "اللعبة السياسية"، ولا يمكن أن يستقرّ دون أن يشمل تطبيقه والالتزام بما ينبثق عن سريان مفعول قواعده، تثبيتَ المرجعية التي تختارها الغالبية وفق الاحتكام إلى الإرادة الشعبية لتوجيه الحياة والدولة.

إنّ المعركة بين العلمانية والإسلام معركة تاريخية على امتداد القرن الميلادي العشرين، وقد بدأت في تركيا قبل إسقاط آخر أشكال الخلافة الإسلامية، وما تزال مستمرة، وربما شهدت تركيا قبل سواها نهايتها، ولا يوجد ما يستدعي من أي بلد آخر أن ينتظر استمرار المعركة لأجيال ثلاثة أو أكثر، قبل حسمها، وهذا في مقدّمة ما تستدعيه الاستفادة من التجربة التركية النموذجية.

تركيا.. بين يدي التاريخ

من حصاد ٢٠٠٩م

(نشر في مداد القلم يوم ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٩م)

ليس صحيحا الانطباع العام المنتشر عن الحقبة التاريخية الراهنة، أن ليس فيها ما يجدد الأمل في النفوس، وما يؤكد أن مرحلة التقهقر المتتابع عبر أكثر من مائة عام قد شارفت على نهايتها في عالم العرب والمسلمين، ولكن الانطباع التشاؤمي السلبي المشار إليه بالذات ساهم في توجيه الأنظار إلى تركيا والاستبشار بمسيرتها السياسية الحديثة التي سجلت عددا من المواقف المتميزة، المقترنة بسلسلة من الخطوات العملية في الآونة الأخيرة.

. . .

إن الانطباع العام الأقرب إلى القنوط واليأس والتشاؤم، هو من صنع مشاهد مأساوية فظيعة بمختلف المقاييس، قد انطوت على درجات غير مسبوقة من "الإجرام" في حق إنسانية الإنسان، وكان معظمها على حساب العرب والمسلمين وأرواحهم وبلادهم وقضاياهم وحقوقهم وحرياتهم.. والأشد هولا ومفعولا في نشر القنوط أن كثيرا من ذلك كان بمشاركةٍ علنية من داخل الصفوف، أو من خلف الصفوف، علاوة على أن تلك الصفوف هي في واقع الحال صفوف مبعثرة، لا تمثل جبهة مواجهة ومقاومة وصمود مشتركة بمعنى الكلمة، في الوقت الذي بلغ فيه التكتل في العداء للعرب والمسلمين درجة بعيدة صارخة.

قد نقول من الناحية النظرية إن التاريخ كان يشهد دوما انبعاث حركة النهوض من قلب المحن، لا سيما عندما تبلغ درجة تثير القنوط، كما كان في ذروة إجرام الهجمات المغولية والصليبية على القلب من أرض العرب والمسلمين، أو كان عقب وصول الحملات الاستعمارية إلى القلب بعد قضم الأطراف.. على أن القضية ليست مجرد أفكار نظرية، بل الواقع القائم يشهد على إرهاصات التغيير القادم.

لم تبدأ المقاومة في فلسطين والعراق وأفغانستان والصومال وغيرها بين ليلة وضحاها، إنما وصلت في هذه الحقبة إلى مرحلة إثبات وجودها، وإثبات استحالة القضاء عليها قضاء مبرما، رغم تصعيد الحملات الإجرامية، وهذا مما يؤكد أننا بين حقبتي الانحدار والنهوض.. دون إغفال معايير الزمن بمنظور تاريخي.

ولم تصل المتابعة والوعي لما يجري من الأحداث إلى درجة متقدمة نسبيا - وإن لم تكن كافية - على مستوى الشعوب العربية والإسلامية، إنما العنصر الأهم فيها أنها ماضية في الاتجاه الصحيح، مما يؤكد أن المنطقة بمجموعها على طريق لا رجعة عنه.. دون إغفال أن كل تحرك لا بد أن يواجه نكسات معيقة.

لقد أصبح لمخاض التغيير معالم مرئية ملموسة، وأهم ما يميزها أنها "متزايدة"، ولئن كان تسارع نموها بطيئا حتى الآن أو يبدو لمن يتابعه بطيئا عند مقارنته بالآمال الكبيرة في أن يتحقق النهوض المرجو على مختلف الأصعدة، وبأسرع وقت ممكن.. وواقع الحال أنه لم يعد بطيئا بميزان التطورات والتحولات التاريخية.

في هذا الإطار تبدو معالم "الصحوة" على الطريق التركية منسجمة تماما مع معالم "الصحوة" وتراكمها وتعاظم أثرها في المنطقة العربية والإسلامية.

إن تراجع العلمانية الأصولية الاستبدادية عسكريا في تركيا جزء من تراجع العلمانية الأصولية الاستبدادية فكرا وتطبيقا ونظاما في عموم المنطقة العربية والإسلامية.

وإن "اكتشاف" رفض العالم الأوروبي الغربي "احتضان" دولة كبيرة نسبيا، وذات غالبية إسلامية، لهذا السبب بالذات، ورغم رسوخ الحكم العلماني ورسوخ مظاهر التغريب فيها عبر عشرات السنين، هو جزء منسجم مع "اكتشاف" عموم العرب والمسلمين، أن القوى المهيمنة على صناعة القرار في الغرب، لا توجه عداءها - إلى درجة حملات الاحتلال - للأنظمة القائمة تحديدا، ولا يمنع عداءها أن تتبع لها تلك الأنظمة وتواليها وتشارك في تنفيذ مخططاتها، إنما هو عداء مبيت وشامل، لن ينتهي إلا عندما يفرض العرب والمسلمون وجودهم بأنفسهم، على مختلف المستويات، فآنذاك - قد - تستجيب القوى المهيمنة في الغرب اضطرارا، وترجع مرغمة عن فرض علاقات الهيمنة، لصالح عالم قائم على علاقات ندية وإنسانية مقبولة.

هذا في صميم المعادلة التي تحركت تركيا بها بقيادة حزب العدالة والتنمية وزعاماته، وتميزت خلال ذلك بالقدرة الفائقة على الجمع بين متطلبات الامتناع عن مواجهة مفتوحة ومتسرعة لا بد أن تكون إما خاسرة أو مدمرة، وبين متطلبات شقّ الطريق خطوة بعد خطوة **لتخرج تركيا من ظلمات انتماء مستحيل باتجاه الغرب وانقطاع مستحيل باتجاه الشرق.**

وما صنعته السياسة التركية خلال عام ٢٠٠٩م بالذات، ولفت الأنظار أكثر من سواه، إنما هو النتيجة المنبثقة بصورة طبيعية ووفق مرحلية زمنية وموضوعية، عن خطوات سابقة في أعوام ماضية.

لم يعد يوجد ما يبيح "التشكيك" تجاه هذه المسيرة التركية الحديثة، والذي طالما تردد من قبل.. فقد تجاوزت منتصف الطريق، وهذا ما انعكس على مختلف الأصعدة..

١- في المواقف المتميزة خلال عام ٢٠٠٩م على صعيد قضية فلسطين، ما بين الحرب الإجرامية العدوانية على قطاع غزة، حتى التعامل مع قافلة "شريان الحياة"..

٢- فيما بدأ بزيارات التواصل والمواقف الودية تجاه البلدان العربية والإسلامية، ووصل في هذه الأثناء إلى تأسيس شبكة علاقات متنامية متوازنة في ميادين التعاون العملي الهادف على أرض الواقع، وبما يعطي نماذج لن تكون دون صدى، لتتحول "العلاقات" البينية العربية والإسلامية من علاقات "بيانات جميلة الصياغة" و"مؤتمرات استعراضية" و"منظمات معطّلة" و"سياسات متشرذمة"، إلى خطوات عملية ومخططات مشتركة ومشاريع تطبيقية، عن طريق الجيل المعاصر من أجهزة صناعة القرار، أو جيل آخر يحل مكانه آجلا أو عاجلا.

٣- في الانتقال بالعلاقات التركية مع الدول الغربية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، من مستوى اللحاق بالركب الغربي حيثما سار، مع أوهام قبوله بانتماء تركي مزعوم للغرب، إلى مستوى علاقات ندية، ومواقف مستقلة تفرض نفسها، ومطالب واضحة، تضع صانع القرار الغربي بين خيارين، إما الاستجابة

على أساس قواعد مقبولة لتبادل المصالح دون إجحاف وتمييز، أو الرفض مع التعرض لخسارة تلك المصالح، بدلا من أن تكون العلاقات "شارعا باتجاه واحد" كما هو الحال مع كثير من البلدان العربية والإسلامية، فيما تثبّته معادلة الهيمنة من جهة والتبعية من جهة أخرى.

ويمكن تعداد المزيد.. إلا أنه لا ينبغي الإغفال عن أن وصول المسيرة التركية الحديثة إلى ما وصلت إليه، يعني في الوقت نفسه أنها **يمكن أن تتعرض الآن بالذات إلى "محاولات يائسة" لتوجيه ضربات موجعة لها، وإن استحال أن تكون قاصمة تقضي عليها.**

هذا ما ترجحه مؤشرات أولى في هذا الاتجاه داخل تركيا، ليس فقط في ميدان ما ينكشف من "مؤامرات" تحاك من وراء ستار، لتكرار أسلوب الانقلابات والاغتيالات وإثارة أحداث العنف ثم استغلالها، بل وعلى صعيد أكثر من محاولة لنصب العراقيل في وجه ما تريد الزعامة التركية تحقيقه، وأبرزها مؤخرا ما يحاول النفاذ عبر ثغرة مشكلة الأكراد وموروثها التاريخي، بعد أن وجدت لأول مرة محاولات جادة وعملية لإيجاد حلول عادلة لها.

وكان في مقدمة ما يميز السياسات.. أو الخطوات العملية التركية في عام ٢٠٠٩م، أنها توجهت بانفتاحها والسعي للتعاون المشترك، في وقت واحد، إلى سورية ومصر، ومختلف الأطياف العراقية، وإيران ودول الخليج، وليبيا ولبنان، بل شملت المساعي المكثفة لترسيخ "ثقافة" قويمة للعلاقات السياسية لا سيما الإقليمية، كلا من أرمينيا واليونان والاتحاد الروسي أيضا، وجميع ذلك دون أن تبادر تركيا من جانبها إلى قطع ما يتناقض مع بعض هذه التحركات السياسية من العلاقات القائمة مع الدول الغربية، فبقيت تؤكد حرصها عليها، مع الإصرار ألا تكون على حساب "سيادتها" على قرارها، وتعمل على رعايتها مع العمل على وضعها في إطار منظورها هي إلى "أمنها القومي".

وتركيا على هذا الصعيد بالذات نموذج واقعي مشهود، إذا استفادت الدول العربية والإسلامية منه، لإعادة النظر في سياساتها، ومعالجة ما فيها من خلل خطير، جنبا إلى جنب مع الاستجابة ليد التعاون المفتوحة من جانب تركيا، فلا ريب أن ذلك سيساهم في الإسراع بخطوات التغيير على الصعيد الإقليمي الشامل، وليس - كما يتردد غالبا - على صعيد تطور موقع تركيا إقليميا أو تأثير سياستها الإقليمية.

إنما ينبغي التحذير بالمقابل من أنه لا يُستبعد على ضوء ما وصل إليه تدهور بعض سياسات دول المنطقة، أن تجد اليد التركية الممدودة من يحاول توجيه الضربات لها بدلا من التجاوب معها، ومن يصنع ذلك لا يضع نفسه في جبهة "أعداء تركيا" ومسيرتها الحديثة تخصيصا، بل يضع نفسه في جبهة أعداء المنطقة عموما، بشعوبها وأنظمتها على السواء، وهذه الجبهة بالذات، هي ما يسمّى "الحصان الخاسر" بين يدي التاريخ نحو التغيير، والتغييرُ قادم دون ريب، والخسارة الأكبر هي خسارة من لا يشارك في صناعة مسيرته مشاركة إيجابية.

تركيا بين إرهاصات إسلامية وبقايا أتاتوركية

جولات حزب العدالة والتنمية مع معاقل العلمانية الأصولية

(نشر في مداد القلم يوم ٨/ ٣/ ٢٠١٠م)

ما بين نهجين "معتدلين"! - جولة حاسمة؟ - جولة سياسية بامتياز

ما الذي يجري في تركيا في الوقت الحاضر مطلع ٢٠١٠م؟ هل وصل "الغرور" بحكومة إردوجان إلى درجة المخاطرة غير المحسوبة، وبالتالي إلى احتمال انهيار "التجربة" التي دخلت فيها.. كما يرى ذلك بعض المدافعين عن الأصولية العلمانية بعجرها وبجرها؟ هل يمكن أن تستجيب الدول الغربية إلى دعوات متطرفة - كدعوة دانيال بابيس - للتدخل المباشر من أجل وقف مسيرة حزب العدالة والتنمية، بعد أن تجاوزت "الخطوط الحمراء" في سياساتها تجاه قضية فلسطين وقضية الملف النووي الإيراني؟

بالمقابل.. ألا ينبغي السؤال: هل شارفت العلمانية الأصولية الكمالية في تركيا على نهاية عهدها؟

يبدو أن غالب التوقعات الرصينة الراهنة تميل - على تعدد المنطلقات والمعايير - إلى القول بذلك فعلا، ثم تطرح السؤال: ماذا يأتي بعد الكمالية؟

ما بين نهجين "معتدلين"!

تدور التوقعات المستقبلية والتكهنات حول تصورين محوريين بشأن مستقبل تركيا المنظور: نهج علماني معتدل.. أو نهج إسلامي معتدل! والمقصود:

١- نهج علماني معتدل.. أي بنكهة أخرى غير الكمالية الأتاتوركية، يستمد المعالم الكبرى لمرجعيته من صيغة علمانية أوروبية "معتدلة"، ولا ينبغي هنا إغفال أن غالب ما يهيمن في أوروبا الرسمية والثقافية يعتمد صيغا أصولية علمانية متشددة.. المهم في حالة تركيا أن يكون النهج التطبيقي المعتدل بصيغة لا تحول دون التعايش مع النهج السياسي الديني لا سيما الإسلامي، غير الأصولي، ولا ينبغي هنا أيضا إغفال أن استخدام كلمة "أصولي" في هذا السياق يتجاوز انحياز تعريفها غربيا، وينطلق تحديدا من استبعاد الاتجاه المتطرف والمتشدد والمتعنت، بالمعايير الإسلامية نفسها.

٢- نهج إسلامي معتدل.. ولا يخفى هنا أيضا أن التعبير يتجاوز الجدل المعروف حول استخدامات كلمة "اعتدال" في عالم السياسة والفكر والإعلام غربيا، فالمهم في النظرات الاستشرافية لمستقبل تركيا هو قابلية استقرار نموذج للحياة والسلطة، يستمد المعالم الكبرى لمرجعيته من الإسلام، بصيغة تطبيقية لا تحول دون التعايش مع النهج السياسي العلماني.. المعتدل، وهو تحديدا العلمانية غير الأصولية، وبالتالي المغايرة للكمالية الأتاتوركية.

عند الحديث غربيا عن "النموذج الديمقراطي التركي" وقابلية اعتباره نموذجا للبلدان الإسلامية، إنما يدور حول **ما وُصف أعلاه بالنهج العلماني المعتدل، وعند الحديث من منطلق إسلامي عمّا يُرجى لتركيا مستقبلا، إنما يدور حول ما وصف أعلاه بالنهج الإسلامي المعتدل، والفارق الجوهري بينهما هي المرجعية المعتمدة، ثم ما يمكن في إطارها من ضماناتٍ لوجود مجال مفتوح لحرية العمل السياسي والثقافي والفكري والحزبي وغيره، على أساس المرجعية الأخرى.**

جولة حاسمة؟

ليس هذا السؤال المزدوج جديدا من حيث جوهره، إنما يتجدد طرحه بمختلف الأشكال ومن مختلف المنطلقات كلما طرأ جديد في مسيرة التطورات السياسية، لا سيما منذ تجدّد ظهور تيار سياسي إسلامي (بعد مندريس في خمسينات القرن الميلادي العشرين)، وتطوّره تدريجيا من عهد أربكان القصير، إلى عهد إردوجان المستقر في السلطة رغم محاولات متكررة لزعزعته.

ويتجدّد هذا السؤال الآن مع آخر التطورات الجارية في الساحة التركية، والتي تبدو للناظر إليها من خارج نطاقها في صورة "جولة حاسمة"، وكأنها الأخيرة، بين المسيرة التي انتهجها حزب العدالة والتنمية مع إردوجان، وبين بقايا معاقل العلمانية الكمالية الأتاتوركية.

يظهر ذلك للعيان من خلال تسلسل الأحداث:

١- زعامة حزب العدالة والتنمية (وليدة حزب الرفاه تاريخيا) والقائمة على ثلاثي إردوجان - جول - أوجلو، انطلقت في الانتخابات التي أوصلتها للسلطة من تبني "الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي" بعد معارضة ذلك من قبل بشدّة، وكانت الاستطلاعات تقول آنذاك إن أكثر من ٧٠ في المائة من سكان تركيا يؤيدون ذلك.

٢- المرحلة الأولى مما سمي إصلاحات تقنينية وسياسية كانت تحت عنوان التلاؤم مع شروط الانضمام، وانطوت على تناقض واضح مع كثير مما يعتبر من المسلّمات التشريعية التقنينية الإسلامية، وأسفرت واقعيا عن انهيار "مكانة" المعقل الأول للكمالية الأتاتوركية، وكان يتمثل في ممارسة السلطة عبر ما يسمى "المجلس القومي التركي" من فوق أجهزة السلطة القائمة على الانتخابات. وقد تزامنت تلك الخطوة مع سياسة اقتصادية ومالية حققت نقلة نوعية لتركيا لتصبح دولة ناهضة عالميا، مع الحدّ من انتشار الفساد عبر العهود الحزبية والعسكرية السابقة.

٣- المرحلة الثانية كانت جولة صاخبة علنية أسفرت عن انهيار سيطرة الكمالية الأتاتوركية على مؤسسة الرئاسة ذات الصلاحيات الواسعة نسبيا، وانتهت واقعيا بانهيار مفعول سيطرة الكمالية الأتاتوركية على قيادات المؤسسة العسكرية أيضا، وهو ما كان المؤشر الأهم عليه الإعلان عام ٢٠٠٣م عن الكشف رسميا عن المؤامرة الانقلابية التخريبية المضادة للحكم "الديمقراطي" بزعامة حزب العدالة والتنمية وفق الانتخابات، وأضيف إليها الكشف عن مؤامرة أخرى عام ٢٠٠٧م، وقد ساهم الكشف عنهما في القضاء على "تقديس مكانة العسكر" وبالتالي عما تعبر عنه مقولة "لا أحد فوق القانون" في الوقت الحاضر.

٤- المرحلة الثالثة هي المرحلة الساخنة الحالية، والتي لم يعد يُستبعد في إطار مجراها حتى الآن، أن تسفر عن انهيار مفعول سيطرة الكمالية الأتاتوركية على معقل الأجهزة النيابية العامة والقضاء، مع استخدامها من قبل - وهذا هو العنصر الأهم - في إقصاء كل اتجاه لا ينضوي تحت سيطرتها، مما تمثل في مسلسل حلّ الأحزاب وقد بلغ إلغاء وجود ٢٥حزبا منذ عام ١٩٦١م.

إذا تحقق ذلك، أي إذا أمكن تمرير تعديلات دستورية جديدة، تجعل صلاحية "حل الأحزاب" سياسيا في نطاق المجلس النيابي المنتخب، مع بقاء الحسم النهائي في نطاق السلطة القضائية، يمكن القول إن الجولة الحالية كانت بالفعل جولة حاسمة، ليس بالنسبة إلى وجود "الكمالية الأتاتوركية" من حيث الأصل، فهي تيار سياسي موجود وسيبقى في المستقبل المنظور، وإنما بالنسبة إلى "هيمنته الاستبدادية" على أجهزة الدولة لدرجة تجعل مبدأ "حكم الشعب لنفسه" وفق الأسس الديمقراطية الغربية، مجرد "قناة" من قنوات السلطة، يتحدد حجمها ومفعولها داخل إطار ما يسمح به "تيار" سياسي من التيارات المتعددة في تركيا.. وهذا شأن كثير من الأنظمة الاستبدادية الأخرى.

الاعتراضات من جانب المهيمنين على الجهاز القضائي، لا سيما المحكمة الدستورية العليا، بأن ما يريد حزب العدالة والتنمية تحقيقه هو "تقليص" صلاحيات السلطة القضائية، اعتراضات مغالطة، فسيادة القضاء واستقلاله غير مطروحين للبحث على المستويات السياسية والحزبية، ولا على مستوى اقتراحات التعديلات الدستورية، إنما يمس "التقليص" جانبا واحدا، هو جانب إعطاء جهاز القضاء "صلاحيات" تتناقض مع التوازن ما بين السلطات الثلاث في الدولة وفق النهج الديمقراطي الغربي، ولا تتناقض مع "تعدديتها" أو مع استقلال السلطة القضائية وسيادتها.

وعند النظر في الممارسات الجارية في أي دولة ديمقراطية أوروبية، نجد حالات عديدة لإقدام السلطة التشريعية الممثلة في مجالس نيابية منتخبة، على تعديلات دستورية أو تشريعات قانونية جديدة، تصبح هي "المرجع" الملزم للسلطة القضائية المستقلة فيها.. فليس استقلالها دون حدود في الواقع الديمقراطي الغربي. وجلّ ما يوجد من شروط تحدّ من صلاحيات السلطة التشريعية تجاه القضائية لا يخرج عن نطاق أحد أمرين:

١- المبادئ الأساسية للدولة.. فلا يمكن تشريع قانون يلغي تثبيت الحريات والحقوق الأساسية، وإن وجد ما يحدّ منها لا بد أن يبقى في نطاق تحديد الأولويات فيما بينها (مثل حرية العقيدة، وحرية الإعلام).

٢- صياغة العملية الإجرائية لتعيين أصحاب المناصب القضائية الحاسمة، بحيث لا يستطيع ائتلاف حزبي يصل إلى غالبية تشريعية نيابية أن يستغل فترته التشريعية ليسيطر على السلطة القضائية.

لم يطرح حزب العدالة والتنمية في تركيا حتى الآن (ساعة كتابة هذه السطور) تفاصيل مشروعه للتعديلات الدستورية، إنما لا يصل مضمون التصريحات الصادرة عن زعمائه بهذا الصدد إلى مستوى التناقض مع شيء من هذين المحورين الأساسيين.

جولة سياسية بامتياز

إن ما أعطى مسيرة حزب العدالة والتنمية قوتها المتميزة أنها كانت - وما تزال - قائمة على مهارات سياسية فائقة، وأنها استطاعت الانتقال بالحزب والتيار الذي يمثله، من موقع الدفاع بسبب هيمنة الاستبداد إلى موقع جعل خصمه الحقيقي داخل البلاد في خط الدفاع الأخير عن استبداده، واتخذت هذه النقلة المعالم الرئيسية التالية:

١- التركيز على الكليات الكبرى والقبول بخسارة جولات جانبية رغم قيمتها الرمزية، مثل جولة الحجاب في الجامعات (وهو ما يشمل قطاع تعيين المسؤولين عن إدارة الجامعات ويدخل في صلاحيات الرئاسة) وكذلك تأجيل ميادين بالغة الأهمية، إلا أنها لم تكن قابلة لتحقيق النجاح فيها في البداية، وهو ما يسري على ما ورثته حكومة إردوجان من أسلافها على صعيد العلاقات مع الأكراد كمثال من القطاع الداخلي، والعلاقات التركية الإسرائيلية كمثال من قطاع السياسة الخارجية.

٢- توسيع نطاق القاعدة الشعبية بنجاح ملحوظ، فقد اعتمد الوصول إلى الغالبية على تأييد عموم السكان من الفئات الفقيرة والمتضررة إضافة إلى البعد العقدي الإسلامي، وأمكن عبر سياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة الحصول على تأييد متصاعد على صعيد أصحاب المال والأعمال والتجار وغيرهم من الفئات المهنية والنخبة الثقافية.

٣- اتباع النهج المرحلي في تعديل السياسات الخارجية التركية، مع الاعتماد على موازنة المصالح المتبادلة وتوظيفها وفق معايير المصالح التركية نفسها، وهو ما حافظ على حدّ لا يستهان بأهميته من العلاقات المصلحية مع الاتحاد الأوروبي رغم التأرجح المعروف على صعيد "مفاوضات الانضمام" إليه، وأدى إلى تحويل التأييد الشعبي لذلك (هبطت نسبته إلى حوالي ٤٥ في المائة وأحيانا إلى أقل من ذلك) من وسيلة ضغط على الحكومة التركية إلى وسيلة ضغط بيدها تجاه القوى العلمانية الأصولية التي سلكت سبيل سياسات التغريب و"الأوروبة" بشكل مطلق.

٤- يسري شبيه ذلك على التعامل مع العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، وهو ما أوصل إلى أن الحرص على "عدم الاستغناء عن تركيا" بات يخفف الضغوط الغربية عليها، بعد أن كان "عدم استغناء تركيا عن تلك العلاقات" مصدرا من مصادر الضغوط الخارجية، وانعكس ذلك بوضوح في تميّز السياسات التركية، تجاه العراق وأفغانستان أولا، ثم في نطاق قضية فلسطين والملف النووي الإيراني مؤخرا.

٥- معادلة التراجع النسبي في "حميمية" العلاقات التركية - الغربية، بتصعيد مدروس لمستوى "علاقات التعاون" الإقليمية، مما شمل دول الجوار الجنوبي والمنطقة العربية، مثلما شمل أرمينيا وروسيا شمالا، وهذا مما ساهم في نشأة ظاهرة "عدم الاستغناء عن تركيا".

ليس مصدر قوة حزب العدالة والتنمية عقديا بسبب توجهاته ومنطلقاته، فعالم السياسة لا يتأثر بذلك "وحده" إنما هو مصدر قوة عملية نشأت عن ممارسة سياسات استوعبت الواقع القائم وسلكت السبل العملية لتغييره التدريجي في اتجاه لا يتناقض مع المحور الجذري لتلك التوجهات والمنطلقات، وإن بدا في بعض منحنياته على "طريق سياسية وعرة" متناقضا معها في بعض التفاصيل والخطوات الجزئية.

والاعتماد على هذه القوة المكتسبة سياسيا عبر تراكم إنجازات واقعية، هو ما يرجّح الآن أن تسفر الجولة الحاسمة بين جولات متعددة، عن تحقيق الأهداف المقررة لها، وهذا ما يتضح عند التأمل في بعض مظاهرها اليومية، دون استغراق في التفاصيل، ومن ذلك مثلا:

١- تهديد الكماليين الأتاتوركيين في الداخل باللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا لوقف التعديلات الدستورية وحتى لحظر حزب العدالة والتنمية، والتهديد مقابل ذلك باللجوء إلى الاستفتاء الشعبي، أي إلى "مصدر السلطات الثلاث" وفق المفهوم الأساسي الذي يقوم عليه حكم ديمقراطي بصبغته الغربية.

٢- لجوء تحالف "صهيوني - أرمني" في الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة الضغوط غير المباشرة على التوجهات السياسية التركية عن طريق ما يسمّى "قضية مذابح الأرمن"، واهتراء مفعول هذا التهديد على ضوء تطوير العلاقات التركية - الأرمنية بدعم أمريكي، مما يحرج حكومة واشنطون ويجعلها "خصما" للتحالف المذكور داخل "الكونجرس" الأمريكي.. فضلا عن مفعول "عدم الاستغناء عن تركيا" في القضايا الإقليمية بمنظورها الأمريكي والأطلسي.

٣- تحويل ورقة "المسألة القبرصية" من ورقة ضغط أوروبي إلى ورقة ضغط تركية، عبر السياسة التي اتبعتها حكومة إردوجان وأوصلت في البداية إلى سقوط مشروع الأمم المتحدة لتوحيد الجزيرة بسبب معارضة القبارصة اليونانيين وليس معارضة القبارصة الأتراك، كما أوصلت في المرحلة الحالية إلى ظهور انحياز أوروبي كبير ساهم في تخفيف التأييد الشعبي التركي للانضمام إلى الاتحاد وبالتالي في تخفيف الضغوط الداخلية على الحكومة التركية لتنفيذ "طلبات الاتحاد" بما يتجاوز الحدود التي وضعتها لنفسها.

٤- الوصول بعملية ترسيخ "الديمقراطية" بصبغتها العلمانية إلى مرحلة تجعل الأصوليين الكماليين في موقع العزلة شعبيا ودوليا، وهو ما يمكن أن يساهم في حسم نتائج الجولة الجارية، رغم أن حصيلتها - في منظورهم - هي ازدياد قوة الاتجاهات والمنطلقات التي يمثلها حزب العدالة والتنمية، والتي توصف بالإسلامية "المعتدلة".

الفصل الثاني: تركيا وأغلال التبعية الغربية

بحث إعلامي: تركيا بين التبعية الأمريكية.. والمستقبل الإسلامي ٣٤
دور تركيا بعد سقوط الشيوعية تحت المجهر
(نشر في مجلة المجتمع الكويتية في شباط / فبراير ٢٠٠١م)

تركيا على العتبات الأوروبية ٤٣
معضلة شروط انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي
(نشر في موقع إسلام أون لاين يوم ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٢م)

الجدار الفاصل بين تركيا وأوروبا ٤٧
إردوجان يضع أوروبا على المحكّ
(نشر في مجلة البيان في آذار/ مارس ٢٠٠٤م)

بحث إعلامي: الاتحاد الأوروبي على أعتاب تركيا ٥١
بناء مستقبل تركيا.. ومفعوله الحضاري
(نشر في موقع إسلام أون لاين يوم ٢٧/ ١٠/ ٢٠١٠م)

هجرة الأدمغة التركية إلى تركيا ٥٨
بين ضجة سياسية غبيّة وأرقام إحصائية ذكية
(نشر في موقع إسلام أون لاين يوم ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٠م)

الاتحاد الأوروبي وتركيا ما بعد الانقلاب الفاشل ٦٥
نظرة استشرافية
(نشر في شبكة الجزيرة يوم ١/ ٨/ ٢٠١٦م)

بحث إعلامي

تركيا بين التبعية الأمريكية.. والمستقبل الإسلامي

دور تركيا بعد سقوط الشيوعية تحت المجهر

(نشر في مجلة المجتمع الكويتية في شباط / فبراير ٢٠٠١م)

تتابعت الأحداث على الساحة التركية خلال السنوات القليلة الماضية، وبدأت تسجل قفزات تلفت النظر على الصعيد الدولي والإقليمي، ويرتبط هذا المسلسل من التطوّرات وما يتفرع عنها في نسيج العلاقات التركية - الغربية.. الشامل لسياسة أنقرة في المنطقة الإسلامية ولا سيما العربية، ارتباطا وثيقا بنقطة الانطلاق التي تحددت للسياسة التركية مع سقوط الشيوعية في مطلع التسعينات الميلادية.

من حارس أطلسي إلى حارس إقليمي

كان ديميريل ممن شملتهم عقوبات الانقلابيين عام ١٩٨٠م، وعاد إلى الساحة من جديد، في فترة خسرت فيها تركيا بسقوط الشيوعية موقع الحارس الأطلسي المسلح على الجناح الجنوبي الغربي لحلف وارسو والاتحاد السوفييتي، وبدأ في عهد أوزال التساؤل عن دورها المستقبلي، جنبا إلى جنب مع تنامي الدعوات القومية والصحوة الإسلامية فيها، وعندما وصل ديميريل إلى منصب الرئاسة في نطاق القنوات المحدّدة لتحركه وأمثاله، كان أول نشاط سياسي مارسه، أن سافر إلى واشنطون فأدلى بتصريحات كانت - أسلوبا ومضمونا - أشبه بالتوسلات، ألاّ يستغني الغرب وزعماؤه عن تركيا، وهذا رغم معاملتها إلى ذلك الحين معاملة مهينة، رغم أنّها حارس أطلسي في موقع بالغ الأهمية، فبقي الغرب معها كالسيد الجائر لتابع طيّع، فلا يعطيه إلاّ بقدر ما يمكّنه من متابعة الخدمة المطلوبة منه، وليس بقدر ما قد يقدمه من خدمات طوعية إضافية، فضلا عما قد يرجوه لنفسه.

اختار ديميريل أرض واشنطون لإعلان تصوّره لمستقبل تركيا السياسي، وكأنه يرسخ بذلك أنه لا يريد لها مستقبلا خارج التبعية المحضة بواشنطون وزعامتها للغرب.. وعرض على الغرب بعد الوفاق الأمريكي - الروسي، وفي إطار المصالح الغربية المستقبلية، خدمات التحرّك التركي الفعال في خمس دوائر جغرافية - سياسية، هي كما عدّدها:

منطقة البلدان الإسلامية المستقلة وسط آسيا وجنوب قفقاسيا..

حوض البحر الأسود بما يشمل رومانيا وبلغاريا بمشاركة روسية من جهة ويونانية من جهة أخرى..

منطقة البلقان على الجناح الجنوبي الشرقي من أوروبا..

شرق البحر الأبيض المتوسط..

ما يسمى منطقة "الشرق الأوسط" التي تمتد إلى إيران ودول الخليج جنوبا وتشمل ساحة الصراع المفروض على المنطقة عبر زرع الكيان الصهيوني الطفيلي فيها.

حتى الآن لم تختلف تصورات المسؤولين في تركيا عن هذا المنطلق الذي حدده ديميريل بدوائره الجغرافية - السياسية الخمس، مع فارق رئيسي.. وهو أنّ حجم التحرك التركي في كل من هذه الدوائر الخمس على حدة، لم يكن يتقرّر وفق التصورات والرغبات والمصالح التركية نفسها، وإنّما في نطاق ما صنعته الحدود والقيود المقررة تبعا للمصالح الغربية ولا سيما الأمريكية.

في البلقان: التحرك تركي.. والتوجيه أمريكي

إنّ التجاوب الأمريكي والغربي مع عروض الخدمات التركية كان محدودا ثم مشروطا بأداء مهام معينة صاغتها المصالح الغربية في الدرجة الأولى، ثمّ وجد هذا الدور دفعة كبيرة، انعكست في التطورات التالية في المنطقة، وهي من نتائج سياسة تحالف العلمانية العسكرية في تركيا مع الصهيونية العالمية أمريكيا والمحلية إسرائيليا.

أوّل ما بدأت تظهر الحدود والقيود وتفرض على دور أنقرة وتثبت صفة التبعية عليه، كان في منطقة البلقان، فطوال السنوات الأولى للحرب الصربية والتواطؤ الدولي المكشوف ضدّ المسلمين في البوسنه والهرسك، لم تستطع أنقرة التحرك.. فقد كان المطلوب أمريكيا عدم التحرك الفعال لمواجهة الجرائم الصربية في البلقان، وقد أرادت أنقرة التحرّك بالفعل، سواء بتأثير نزعة قومية أو ضغوط الرأي العام للسكان المسلمين فيها، ولكن كان الموقف الغربي واضحا وعلنيا بمعارضة أي تحرك تركي في منطقة البلقان.. وجاء تعليل ذلك في بعض التصريحات الرسمية بدعوى مراعاة الاعتبارات التاريخية.

وشهدت ألبانيا فترة انتظار غربي تلفت النظر بالمقارنة مع سرعة دعم التحولات السياسية والاقتصادية في بلدان أخرى من البلدان الشيوعية سابقا، ورافق هذا الانتظار بذل الجهود الغربية، لا سيما الأمريكية والألمانية والإيطالية، لإيجاد بديل عن الشيوعية المنهارة، في صورة قوة سياسية أو حزبية غربية.. وكان على تركيا، ورغم استمرار بقائها في الحظيرة الغربية، ألاّ تشارك في تلك الجهود، وأن تمتنع عن إثبات وجودها أو القيام بالدور الذي رغبت القيام به في ألبانيا كجزء من دائرة البلقان.. إلى أن استقر اتجاه الريح الغربية الجديدة فيها.

ويسري شبيه ذلك على كوسوفا.. وبشكل إجمالي لم يسمح ارتباط التبعية بواشنطون أن يتحرك الحارس الإقليمي التركي الجديد حيث أراد أو كيفما أراد في البلقان، كيلا يفتح الساسة العلمانيون من حيث لا يريدون أبواب تأثير القوى التركية غير العلمانية للمشاركة فيما انفرد الغرب به، متعمدا العمل على إقصاء البلدان الإسلامية جميعا، من كان مقصّرا عن التحرك أصلا أو من أراد التحرك كتركيا، وبقي ذلك حتى تمكنت السياسة الأمريكية عبر التواطؤ الدولي وضغوط الإجرام الدموي الصربي، من إيجاد معطيات عسكرية وسياسية واقتصادية جديدة في البلقان، تقيّد الوجود الإسلامي فيه ما أمكن، وترسخ الأقدام العسكرية الأطلسية بزعامة أمريكية.. وآنذاك فقط أصبح في إمكان السياسة التركية التحرّك، داخل القنوات المسموح بها في إطار الصيغة الأمريكية والأطلسية في البلقان.

هل تعامل الغربيون مع تركيا في البلقان على هذا النحو فعلا؟

هل يصح الزعم أنّهم جعلوا من إقصاء الإسلام ولو أتى عن طريق العلمانية الأتاتوركية هدفا رسميا في البلقان؟

يوجد من يشكك في ذلك رغم أنه قائم مشهود بالعين المجردة.. ومعلن رسميا بصوت مسموع ولا يتم وراء الكواليس، إنما يصدر التشكيك أيضا عمن ينكر ذلك السلوك العدائي ويزعم أنه من قبيل ما يصنعه فكر المؤامرة. أما من يرغب في متابعة الأرضية القائمة متابعة موضوعية، وعلى أي شيء تقوم تركيا بدور الحارس الإقليمي في دائرة البلقان، فعليه أن يتابع مسلسل الشروط الرسمية التي تعامل بها الأمريكيون خاصة مع المسؤولين البوسنيين والكوسوفاويين، بدءا بميدان التسلح.. الذي لم يصل على كل حال إلى مستوى يكفي لمواجهة تسلّح العدوّ الصربي بجوارهم وداخل أرضهم، وانتهاء بالميدان الإنساني كعودة المشرّدين.. فحتى في هذا الميدان لم يعد إلى الأرض البوسنية التي هاجر منها من قبل، سوى الصرب والكروآت، أما من أعيد من المشردين البوسنيين المسلمين وهم أضعاف مضاعفة، فكان عليه أن يوطّن نفسه في أرض جديدة غير التي استولى الصرب والكروآت في الحرب عليها، أي في نطاق ما بقي من أرض للبوسنيين أثناء الحرب الصربية والتواطؤ الدولي.

في قفقاسيا: بين نفط قزوين وحرب الشاشان

في دائرة حوض البحر الأسود، بقي التحرّك التركي من الأصل شكليا، لا يصنع جديدا، باستثناء انطلاقه من أرضية الصراع على نفوذ بدلا من أرضية التعاون والتنسيق والتكامل مع بلدان إسلامية أخرى.. إذ لم يكن المقصود ابتداء ولا شهدت السنوات التالية لاحقا، ما يوهم بأن دور الحارس الإقليمي يشمل أرمينيا مثلا.. فبقيت مشكلتها مع أذربيجان بسبب قره باخ ساحة للتحركات الروسية والأمريكية والأوروبية، مع استثناء تركيا المجاورة، كذلك لم يكن المقصود قطعا التحرك في جيورجيا.. وهذا ما ظهر بصورة مشابهة في مشكلة أبخازيا مثلا.

رغم أن أرضية الإسلام جغرافيا هي التي صنعت لتركيا مجالا للحركة إذا أرادت الحركة فعلا في وسط آسيا وفي قفقاسيا، إلاّ أن المنهج والأهداف والميادين.. كانت من صناعة أمريكية، وليس من صناعة الروابط المشتركة مع شعوب المنطقة، إلا ما خرج من نشاطات ثقافية واقتصادية وغيرها من توجيه الحكم العلماني القائم، أو ما أفلت عقاله أثناء الفترة القصيرة التي أفلتت فيها السلطة من أيدي العلمانيين جزئيا ووصلت إلى حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان قبل حظره.

ومعظم ما تحركت به تركيا من مشاريع اقتصادية في المنطقة، كانت حريصة على تمويله بمشاركة غربية، وعلى تزويده بالخبرات الفنية الغربية، كذلك فمعظم ما تحركت به في ميدان يمس جوانب فكرية أو تعليمية أو ثقافية، كان في حدود التنسيق مع موسكو، ومع تجنب كل ما يمكن أن يعكّر العلاقات.. لا سيما بعد أن ازدادت في تركيا كسواها من البلدان الإسلامية ردود فعل الرأي العام الإسلامي على الممارسات الروسية المعادية على طول الخط، من جنوب طادجكستان في أقصى الشرق، إلى قلب الشاشان المتعرضة لحرب إبادة إجرامية.

لقد كان لتنامي الصحوة الإسلامية في تركيا، وكان لظهور بوادر صحوة قومية أيضا، بدأت في عهد تورجوت أوزال، أثر كبير في مخاوف الغرب الأمريكي الأولى من الاعتماد على تركيا في البلدان الإسلامية وسط آسيا

وفي قفقاسيا.. وهذا مما ساهم طوال النصف الأول من التسعينات الميلادية، في ميل السياسة الأمريكية ميلا واضحا إلى التفاهم مع موسكو على حساب أنقرة، في أكثر من قضية وميدان، وبرز منها إلى السطح مثلا قضية الخلاف على التقنين الدولي للملاحة البحرية عبر مضائق البوسفور والدردنيل.. وشمل الموقف الغربي السلبي صفقة تمديد أنابيب النفط المطروحة للبحث منذ اتضح أنّ منطقة بحر قزوين هي المرشحة قبل سواها لمنافسة منطقة الخليج في استمرار الاعتماد على ركيزة رئيسية من ركائز تقدم العالم الغربي وهيمنته الدولية عبر الحفاظ على هوة الثراء والفقر عالميا.. وهي ركيزة استغلال ثروات النفط والغاز "خارج الحدود الغربية".

لسنوات عديدة بقيت الشركات النفطية الأمريكية العاملة في جنوب قفقاسيا تنهج نهج واشنطون السياسي في استبعاد تمرير الأنابيب الجديدة عبر الأراضي التركية، ولم يتبدل هذا الموقف ويأخذ مجراه الجديد لعقد الاتفاقات الأخيرة على هامش قمّة اسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلاّ بعد أن أثبتت تركيا جدارة سيطرة العلمانية العسكرية فيها، بمتابعة مهمة الحارس الأطلسي بلباسه الجديد ودوائر نشاطاته المتوسعة!

مفتاح التبعية: اضطهاد الإسلاميين.. واحتضان الصهيونيين

لم تصدر التصريحات الأمريكية على أعلى المستويات بدعم رغبة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.. ولا تبدل الموقف اليوناني من داخل حكومة أثينا تجاه تركيا في أكثر من قضية.. إلا بعد استكمال جوانب ما وعد به ديميريل من خدمات في الدوائر الخمس المذكورة، وعلى وجه التخصيص في الساحة الأهم بمنظور السياسة الأمريكية، في حقبة شهدت اكتمال السيطرة الصهيونية على مقاليدها الرئيسية.

كان العنصر الحاسم للتحول المشار إليه هو الاتفاق العسكري المعقود مع الكيان الإسرائيلي يوم ٢٣/ ٢/ ١٩٩٦م وكشفت عنه وسائل الإعلام في مطلع نيسان/ إبريل عام ١٩٩٦ م، وظهرت في تركيا أصوات القلق من قبيل ما كتب مصطفى أوزجان يوم ٨/ ٤/ ١٩٩٦م في صحيفة "يني شفق" الإسلامية الاتجاه معبرا عنه وقائلا: (يجب ألا نزعج جيراننا من أجل إسعاد إسرائيل لأن نتيجة ذلك هو خسراننا وعزلتنا السياسية في المنطقة).. وكان الجواب على لسان موقّع الاتفاقية نائب رئيس الأركان التركي جويك بير، يتخذ صيغة التحدي المقصود، وهو ينفي ما شاع من تهوين لمحتوى الاتفاقية لتخفيف ردود الفعل العربية، ويؤكّد على لسان الناطق الرسمي باسم الأركان العسكرية، بأنها اتفاقية في إطار إقامة حلف بين الطرفين.. وهو الوصف السليم لها عند التأمل في عناوين مضامينها المعلنة، مثل: تبادل الخبرات، وتبادل الزيارات، والتدريبات والمناورات المشتركة، وزيارات موانئ متبادلة، والتعاون في التصوير والأفلام العسكرية، ثم تبادل الخبرات العسكرية، في المجالات الثقافية، والاجتماعية، والتاريخية، والاستفادة المتبادلة من إمكانات الطرفين على صعيد رعاية الآثار، وتقنية حفظ المعلومات، وتبادل الزيارات الرياضية والفنية بين الجيشين! وهذا - دون ريب - أكثر من مجرد اتفاقية عسكرية، وأقل ما يقال فيه إنه ينطوي على استخدام الجيش بقياداته العلمانية المهيمنة، للقيام بما يشبه عملية غسيل دماغ جماعيا داخل تركيا.

ثم إذا كان ما سبق هو القليل المعلن، فالتفاصيل المقررة سرا أوسع نطاقا وأخطر مضمونا، ومن المؤكّد أنها تشمل فيما تشمل تلك المعركة الكاسرة التي افتتحها العلمانيون الأصوليون ضد التيار الإسلامي في تركيا بما لا يستثني

أشدّ فئاته وجماعاته اعتدالا، وبما يستهدف البنية التحتية للإسلام نفسه لا التيار الإسلامي فقط.. أي أرضية وجود الإسلام الراسخ على المستوى الشعبي في مختلف الميادين، وهي المعركة التي "اندلعت" عام ١٩٩٦م مع عقد الاتفاق المذكور، وما زالت مستمرة إلى الآن.

صحيح أنّ العداء العلماني في تركيا لم ينقطع من قبل، وأن لاضطهاد الإسلاميين تاريخا طويلا سيّان في ذلك من ركز نشاطه على ميادين الدعوة الفكرية والثقافية والاجتماعية أو من امتد به في إطار شمول الإسلام إلى الميدان السياسي والاقتصادي.. ولكن شهدت التسعينات الميلادية بعد سقوط الشيوعية من جهة وتحت تأثير واقع الصحوة الإسلامية في تركيا نفسها من جهة أخرى، شيئا من الليونة، أو نشأ بعض الثقوب في جدار التعصب العلماني الأصولي، فصدرت عن السلطات التركية من قبل مشاركة الإسلاميين في الحكومة تعديلات قانونية إيجابية تمس بعض الجوانب المعيشية والمظاهر الإسلامية الشكلية المحضة وتعليم الأطفال والناشئة.. وهذا ما أرادت استئصاله المعركة العلمانية الجديدة التي تؤكد الشواهد ارتباطها بالاتفاقية العسكرية المشار إليها، وقد بلغت ذروتها الأولى يوم ٢٨/ ٢/ ١٩٩٨م عندما أعلن مجلس الأمن القومي اعتبار "التوجه الإسلامي" هو أكبر الأخطار السياسية على تركيا العلمانية، وما زالت هذه المعركة تشهد تصعيدا بعد تصعيد، ومن ذلك في الوقت الحاضر الحملة المحمومة التي يتزعمها النائب العام فورال سافاس المعروف بعدائه للإسلام والإسلاميين حتى العظم.. لحل حزب الفضيلة بعد حزب الرفاه ثم لحل حزب العدالة والتنمية بعد الفضيلة.

وأتى التصعيد التالي عندما سارع مجلس الأمن القومي إلى إصدار توصياته.. أو أوامره إلى الحكومة التركية يوم ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٩م، بأن مرحلة ملاحقة التوجه الإسلامي يجب أن تستمر، وحدد بصورة خاصة ما يريد في هذا الإطار بقوله: "ينبغي على الحكومة العمل على إقصاء التوجه الإسلامي كلية عن المدارس الخاصة وكثير من المؤسسات والهيئات التركية الأخرى".. وشارك النائب العام في الحملة المشار إليها مطالبا بمزيد من القوانين المتشددة للملاحقة والتنصت والاعتقال، في سائر ما يرتبط بملاحقة التوجه "الهادف إلى تقويض دعائم العلمانية كما أرساها كمال أتاتورك".. ومعروف ما تمّ في هذا الإطار خلال السنوات التالية، وبصورة تمتهن أبسط الحقوق والحريات الإنسانية امتهانا فاضحا ومباشرا.

تركيا.. كابوس الاتحاد الأوروبي؟

واضح مما سبق أن بدء الحديث بالدوائر الخمس وفق ما حدده رئيس الدولة السابق ديميريل لا يعني أنّه كان يملك فعلا صلاحية صناعة القرار.. إنّما ينفسح المجال له ولأمثاله للمشاركة في السلطة، لاتفاق تصوّراتهم العلمانية، **أمّا عندما يؤدّي مظهر الشكليات الديمقراطية للحكم العسكري، إلى خلل ما ويوصل إلى السلطة حزبا كحزب الرفاه أو زعيما كنجم الدين أربكان، فسرعان ما تسقط أقنعة الشكليات الديمقراطية، ويستعرض أصحاب القرار حقيقة الوضع الاستبدادي الذي يملكون زمامه دون مواربة، فالسلطة في تركيا هي سلطة مجلس الأمن القومي، بمن فيه من قادة عسكريين، لا يحتملون أن يكون في البلاد رأي آخر يعبر عن نفسه..** حتى كان ممّن حوكموا

وأدينوا وسجنوا بعض من كانت أدلة إدانتهم شعرا نظموه أو قرؤوه، ناهيك أن يكون مصدرَ قلق العلمانيين حزب سياسي يمضي في لعبة الديمقراطية إلى أقصى ما تزعمه لنفسها، فيلتزم بها أكثر من أدعيائها، ويخوض الانتخابات بشروط خصومه، ويفوز.. فيعاقب بالحظر، وإنّما هي عقوبة توقع على ناخبيه.. على الشعب.. الذي يزعمون أنه مصدر السلطات، ويحافظون على سوط الانقلابات العسكرية مسلّطا فوق رؤوس من ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا أشبه بالدمى من السياسيين وأحزابهم، ولكن هم دمى راضون بمصيرهم وأدوارهم المحدودة.. أما من يتمرّد على أوامر مجلس الأمن القومي فيعامل بمثل ما وجد حزب الرفاه وزعيمه أربكان، وإن كان لا يضير هؤلاء انحراف معاملة المنحرفين لهم.. ما داموا على الطريق القويم!

إذا كان هذا شأن العسكريين من علمانيين أصوليين، وشأن من ارتضى لنفسه الارتباط بهم من أحزاب علمانية، فما شأن الدول الغربية في مواقفها التي لا تفتأ تزعم فيها الانطلاق من تأكيد النظام الديمقراطي وتثبيت حقوق الإنسان؟

الواقع أنّ الاتحاد الأوروبي لم ينقطع عن مطالبة تركيا بتحسين تعاملها مع حقوق الإنسان وتحسين وضع النظام الديمقراطي فيها، ولكن الواقع أيضا أنّه لم يتخذ موقفا قويا واحدا ينتقد فيه اضطهاد التيار الإسلامي في تركيا بالذات، وهو المعرّض أكثر من سواه للاضطهاد وبمختلف الوسائل وعلى كل الأصعدة!

لم ينتقد الأوروبيون امتهان حقوق الإنسان المسلم بالذات، وهم الذين لا يفتؤون يذكرون حقوق كاتب من الكتاب أقرب بأفكاره ومسلكه إلى الغرب، بل قد يصلون بها إلى قضية الأرمن قبل أكثر من ٨٠ سنة، ولكن لا يصلون بها إلى ما تشهده تركيا من اضطهاد يومي متواصل لفتيات ونساء ملتزمات بالإسلام، بدءا بالحرمان من التعليم، وانتهاء بالحرمان من حقوق سياسية مقررة للنساء.. ولكن شريطة ألا يكونوا ملتزمات بدينهن!

ليست الديمقراطية عرجاء في تركيا فقط، بل هي عرجاء في الغرب أيضا عندما يدور الأمر حول التعامل مع التيار الإسلامي، حتى لو ارتضى أهله لأنفسهم الدخول إلى الساحة عبر قنوات حددها العلمانيون.. كما في تركيا.

ولا يقتصر الأمر على تجاهل هذا الاضطهاد العلني.. بل يصل إلى مستوى دعمه بصورة مباشرة وغير مباشرة، وواشنطون بالذات لم تتحرك بقوة لصالح ضم تركيا إلى الاتحاد إلاّ بعد أن ظهر بصورة قاطعة، ومن خلال تجربة عام واحد في السلطة، أن التيار الإسلامي قادر على فتح باب جديد أمام تركيا، للتعامل مع أمريكا والدول الغربية وفق المبادئ الدولية.. مكان تعامل التبعية من جهة والهيمنة من جهة أخرى، وفتح باب جديد آخر باتجاه التلاقي والتعاون في ميادين مثمرة مع الدول الإسلامية الأخرى، دون أن يصل التيار الإسلامي بالساحة الداخلية في تركيا.

ينبغي هنا ملاحظة أنّ الانفتاح الأوروبي على طلب عضوية تركية مشروط، وأن ما بين الوعد الصادر بشأن الانضمام وبين احتمال الانضمام الفعلي، مسيرة بضعة عشر عاما، فيها ما لا يحصى من العقبات القائمة حاليا والقابلة للظهور مستقبلا، (وقد ظهر بعضها فعلا مع قرار عام ٢٠٠٢م بالتوسعة الكبرى للاتحاد بضم عشرة دول إليه.. واستثناء تركيا) والمرجح ألا يتحقق الانضمام في النهاية أصلا، كما تتنبأ بعض الصحف التركية كصحيفتي

حريت وجمهوريت، إذ ما يزال السبب الذي تردد ذكره في العامين الماضيين مرارا سببا قائما، وهو رفض وجود دولة إسلامية في الاتحاد الأوروبي، ولكن ينبغي عدم فهم هذا الموقف على أساس رفض وجود دولة تاريخها إسلامي، وسكانها يدينون بالإسلام، فهو في واقعه موقف صادر عن الخشية من الحاضر القائم، ومن المستقبل ترجيحا، وليس من الماضي الذي انقضى.. هو موقف صادر عن الخشية من دولة يمكن أن يكون الإسلام هو مرجعيتها في المستقبل المنظور، أو يمكن أن يكون انضمامها سببا في التلاقي المباشر في ساحات التأثير المتبادل، الفكرية والثقافية والاجتماعية والفنية، ما بين الإسلام من جهة، والتصورات الوضعية المختلفة من جهة أخرى، فخشية هذه المواجهة المباشرة، بشروط متكافئة قد توجدها علاقات عضوية كاملة في منظمة مشتركة، خشية كبيرة أيضا.

إن الحاجز الحقيقي القائم في وجه قبول تركيا أوروبيا كان وما يزال مرتبطا بمستقبلها الإسلامي حياة وسلطة، وليس بماضيها الإسلامي تاريخا ونسبا فحسب.

تعدد الغايات في اللعبة الأمريكية

لا ينفي ما سبق وجود أسباب إضافية عند الأوروبيين أنفسهم، ولعل أبرزها قضية الأكراد، ووجود تركيا في الاتحاد الأوروبي مع ما يعنيه من أعباء حالية ومستقبلية.. لا يخرج قطعا عن التصورات الأمريكية بالنسبة إلى مستقبل أوروبا، فإلى نهاية الحرب الباردة، كان الاستقرار في غرب أوروبا استقرارا أمريكيا وفي المصلحة الأمريكية، إنّما بدأ يتحوّل إلى سبب رئيسي لمضاعفة القدرات الأوروبية على منافسة الأمريكيين عالميا في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتقنية والتجارية.. وبالمقابل فإن شغلهم أو انشغالهم بقضايا البلقان، والخلاف مع موسكو، والتوسعة الأوروبية ونفقاتها، ودخول مشكلات قبرص وبحر إيجة والأكراد وربما المزيد على ذلك إلى الاتحاد الأوروبي مع تركيا.. جميع ذلك ينسجم مع تصور يقول، كلما انشغل الأوروبيون بأنفسهم وقارتهم والمنطقة المحيطة بهم، ازدادت حاجتهم إلى تجديد ارتباطهم الأمني بواشنطون أو البقاء بتميزهم الأمني المنشود في حدود الهيمنة الأطلسية.. كما يريد الأمريكيون.

ولكن لا تتوقف الغايات الأمريكية بالنسبة إلى تركيا عند هذه التصورات.. وهذا ما يفهم من حديث الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون أمام المجلس النيابي في أنقرة في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٠م، بتأكيده لوجود أكثر من "مفتاح" بمعنى أكثر من غاية واحدة وأكثر من مخطط إقليمي، يريد الأمريكيون أن يتوافر في دور تركيا المستقبلي، في إطار سياساتهم هم للمنطقة بطبيعة الحال.. فكان من أقواله بهذا الصدد: ((أعتقد بأن واحدا من أربعة أو خمسة مفاتيح لمستقبل مجموع هذه المنطقة من العالم، هو أن تكون تركيا شريكا كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي، ولذلك سوف أتابع دعم هذه العضوية)).

إذا كانت العضوية مفتاحا واحدا.. فلا ريب أن التحالف العسكري مع الإسرائيليين مفتاح آخر، والسيطرة على مستقبل الثروة المائية في المنطقة مفتاح ثالث، والحيلولة دون وصول تيار إسلامي أو أي تيار وطني آخر إلى السلطة مفتاح رابع.. فضلا عن المفتاح الأطلسي عسكريا.. وما يمكن أن يكون له من دور إقليمي.

إن المخططات الأمريكية بعد الحرب الباردة تتحدّث عن أساليب جديدة لما تسميه واشنطون "تأمين المصالح الأمريكية العالمية" و"استخدام السلاح النووي وإن لم يملك الطرف المستهدف سلاحا نوويا" وكذلك (الضربات العسكرية الوقائية بدعوى الحرب ضدّ الإرهاب).. وهذا نراه على أرض الواقع لتأمين الهيمنة الأمريكية عسكريا واقتصاديا وماليا.. وهو ما يتجاوز في بعض المناطق الهيمنة غير المباشرة، ويصل إلى مستوى إحكام السيطرة المباشرة، ومن ذلك الأرض الإسلامية عموما نظرا إلى رصيدها الحضاري التاريخي وبالتالي طاقتها الكامنة لمستقبل الحضارة البشرية، ثم الأرض العربية خصوصا، ففيها - علاوة على الرصيد الحضاري - المقدسات الإسلامية والثروة النفطية.
لم يسبق أن تحرك الأمريكيون لبسط سيطرتهم إلا اعتمادا على ركائز داخل الأرض التي يستهدفونها، ولئن لعبت إيران هذا الدور حينا، والعراق حينا آخر، ويؤديه الكيان الإسرائيلي على الدوام، فتركيا هي المرشحة أمريكيا لهذا الدور في حدود المستقبل المنظور على الأقل.

لا يستهان هنا أيضا بمفعول الصحوة الإسلامية على توجيه المخططات الأمريكية المضادة.. وهذا ما يظهر مثلا في الموضوع المحبب لدى الغربيين.. وهو قضايا حقوق الإنسان التي سبقت الإشارةُ إلى الشذوذ والانحياز في الموقف الأوروبي على صعيدها، وتكفي هنا إشارة أخرى إلى موقع "حقوق الإنسان" في التصورات الأمريكية عن مستقبل الدور التركي.. وهذا بعد أن كانت فترة حكم الرفاه القصيرة، ورغم القيود المفروضة عليها وحولها، كافية لترى واشنطون رأي العين اتجاه الريح في تركيا، نحو استقلال فعلي عن التبعية الخارجية، وتوجه إسلامي مستقر في المستقبل المنظور، فمنذ ذلك الحين لم يعد الموقف الأمريكي يلتزم بأساليب الهمس والمواربة واختيار عبارات مطاطة، كما تصنع واشنطون عادة عندما تتخذ موقفا متناقضا بصورة مباشرة مع حقوق الإنسان، بل بدأ الحديث العلني المباشر، فعلاوة على تحريك الإسرائيليين واليونانيين باتجاه أنقرة، تكررت مطالبة واشنطون للاتحاد الأوروبي - كما صنعت وزارة الخارجية رسميا في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٧م -بعدم وضع قضية حقوق الإنسان عقبة في وجه الانضمام التركي إلى الاتحاد!

لا ينبغي استغراب ذلك التناقض والزيغ.. بل يمكن استغراب غيابه لو غاب، إذ يستحيل استقرار مواقف منصفة على صعيد حقوق الإنسان وحرياته، بعد تحويلها أداة يستخدمونها على حسب ما تقتضيه ظروف متقلبة ومصالح أنانية، وليس استنادا إلى معايير القيم والمبادئ!

وبعد..

لقد اكتملت الاستعدادات المطلوبة ليكون لتركيا دور جديد في المنطقة.. بدأت بممارسة بعض جوانبه منذ فترة، وعرقلها أمران رئيسيان، هما العقبة اليونانية في وجه تمتين العلاقات التركية - الغربية تمتينا يسمح بتوظيف السياسات التركية الأخرى لخدمة الأغراض الغربية في المنطقة.

أما العقبة الثانية فهي ما لا ينفع معه مكر.. وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال، فالتناقض القائم بين المعطيات المتوافرة في تركيا وبين الطريق الذي تساق عليه سوقا من يوم صناعة أتاتورك زعيما حتى اليوم.. تناقض لا يزول، إلا بتبديل الطريق والنهج المفروض من الخارج ومن الأعلى بالبندقية علنا أو بالمكر والتخطيط سرا.. أما تركيا نفسها فلا يمكن تبديلها، فما يجري على صعيدها لا يختلف في جوهره عن كلمة تقال تندّرا عن ضياع الانسجام بين حاكم وشعبه، أنه يمكن تبديل الشعب ما دام تبديل الحاكم مستحيلا!

لقد قامت تركيا على ماض لا يلغى.. وعقيدة لا تموت.. وشعب لا يفنى.. وإرادة قد تقيد حينا من الزمن ثم تتحرر.. وإن ارتباط التركي بالأرض الإسلامية الممتدة من ورائه ارتباط مشهود منظور.. في السلام والكلام والعادات والتقاليد والأخلاق.. كما أنه قائم في المآذن والمساجد والمنازل والأسواق.

وصحيح أن ما شهدته تركيا من استبداد علماني لم يشهده بلد آخر من البلدان العربية والإسلامية المستقلة.. ولكن لا ريب أن الشاشان وداغستان وتتاريا وبشكيريا وكذلك طادجكستان وأوزبكستان وأذربيجان وغيرها.. جميع هذه المناطق شهدت استبدادا أعظم.. وجهودا أضخم.. ومحاولات لمحو هوية تلك البلدان وأهلها من الوجود بل ولإبادتهم أصلا، وجميع ذلك لم يستمر سبعين سنة فقط بل عدة قرون، ثم لا يكاد المسلم يستعيد شيئا من حريته هناك، إلا ويبدأ على الفور بالبحث عن قرآن كريم يقرؤه، ومال يبني به مسجدا، وأستاذ يعلمه دينه، ودار لتربية أبنائه على الإسلام.

إن الخيار المطروح في تركيا ليس ما بين دور غربي أوروبي أو أمريكي أو أطلسي، يهدم ما بينها وبين جيرانها من المسلمين مقابل علاقات التبعية الأجنبية المستمرة دون جدوى منذ سبعة عقود وأكثر، إنما هو الخيار المطروح على خصوم تركيا وشعبها وإسلامها من القلة العلمانية المعتمدة على البندقية والدبابة وعلى الارتباط التبعي الخارجي.. فهؤلاء هم المخيرون بين أن يصلحوا ما بينهم وبين قومهم ليكونوا جزءا من تركيا وحاضرها ومستقبلها من جديد، أو أن يصنعوا ما يصنعون، ويكسبوا من الإثم على قدر ما يفسدون، ثم يرحلون ويأتي الله بقوم آخرين من المؤمنين الصادقين العاملين المجاهدين، فيكونون كما وصفهم القرآن الكريم من الأذلة على المؤمنين، الأعزة على الكافرين، وهؤلاء هم الذين سيسيرون بتركيا ومع تركيا إلى مستقبل إسلامي حتمي، على طريقها الإسلامي القويم، ويحققون لها أهدافها في حياة عزيزة كريمة، وما ذلك على الله بعزيز.

تركيا على العتبات الأوروبية

معضلة شروط انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

(نشر في موقع إسلام أون لاين يوم ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٢م)

بقيت العلمانية الحاكمة في تركيا واقفة على أبواب القارة الأوروبية منذ عشرات السنين، تنتظر الإذن بالدخول دون جدوى، ورغم بلوغ الطلب مستوى الاستجداء في الآونة الأخيرة، إلاّ أن تركيا بقيت على الأعتاب بينما قرّر الاتحاد الأوروبي أن يفتح أبوابه شرقا وجنوبا في أكبر عملية توسعة بعد الحرب الباردة.

أوروبا والانتخابات التركية

كان يفترض أنّ المسؤولين السياسيين والعسكريين في تركيا أدركوا ضرورة التخلّي عن أمل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر على الأقل، ويكفي لذلك التأمل الواقعي في حصيلة الانهيار الاقتصادي والنقدي الكبير في عهد أجاويد، إذ لم يقوّض فقط القليل من الإصلاحات والمنجزات التي سبق تحقيقها، لا سيما في فترة الحكم القصيرة لرئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان، إنما زاد على ذلك أنّه وسّع الهوة الاقتصادية الفاصلة بين تركيا والدول الأوروبية بصورة خطيرة.

وبدلا من النظرة الواقعية وتجنّب الحديث المتكرّر عن مسألة الانضمام إلى الاتحاد، بدا في الأسابيع والأيام الأخيرة التي سبقت انتخابات ٣/ ١١/ ٢٠٠٢م في تركيا، أنّ هموم إعادة تشكيل الهياكل السياسية والحزبية وترميم البنية الاقتصادية، ليست أقلّ شأنا عند الساسة الأتراك من همّ الحصول على وعد أوروبي ما، بأي صيغة، لا سيما بعد الإحساس في المعركة الانتخابية بوطأة تجميد الطلب التركي من جهة - وفق توصيات اللجنة الأوروبية - إلى جانب تلبية طلب قبرص (الجنوبية) من جهة أخرى في إطار التوسعة الجديدة، وهذا رغم ما سبق من تهديدات وتحذيرات صدرت عن أنقرة، ورغم إظهار قدر كبير من الاستعداد لتسوية النزاع بصورة ما، كما تشير المحادثات الجارية بين الجانبين القبرصيين بوساطة الأمم المتحدة.

الواقع أنّ عمليات استطلاع الرأي في تركيا لا تعطي الحزب الرئيسي المعارض للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو حزب العمل القومي (أو حزب الحركة القومية) فرصة كبيرة للفوز مثل تلك التي تعطيها لحزب العدالة والتنمية المتوقع أن يحصل على ثلث أصوات الناخبين ويحتل المرتبة الأولى في المجلس النيابي الجديد. ويرفض زعيم الحزب أردوجان، المحظور عليه ترشيح نفسه، أن يوصف حزبه بالإسلامي، كما أنّه يصرّح بتأييد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولكن لا يبدو أنّ أحدا في تركيا أو أوروبا يأخذ هذه المواقف مأخذ الجدّ، إنّما يسود الاعتقاد بأنّها مجرّد مناورات، وبالمقابل أصبح تصعيد حملة النائب العالم التركي ضد الحزب وزعيمه، يساهم في زيادة فرص نجاحه، لتزداد معها تكهّنات الأوروبيين بأنّ الدعم العلني للأحزاب العلمانية بات يؤدّي إلى نقيض المقصود منه، ولكن في الوقت نفسه أصبح القرار الأوروبي برفض تحديد موعد للمفاوضات حول الانضمام،

يساهم في انتشار مزيد من خيبة الأمل في صفوف أنصار هذا الانضمام، وبالتالي يزداد عزوفهم عن الأحزاب الساعية له.

في الآونة الأخيرة وجدت الأحزاب العلمانية التركية نفسه محشورة في زوايا الضغوط الغربية، عبر الشروط المشدّدة للحصول على قروض مالية جديدة، وعبر إصرار واشنطون على شنّ حرب على العراق تعتبر تركيا في مقدّمة المتضرّرين منها سيّان كيف تكون نتائجها، ثم عبر إعلان اللجنة الأوروبية توصيتها باستثناء تركيا (ورومانيا) من عملية التوسعة الكبرى القادمة.

لقد وصلت الأجواء الانتخابية في تركيا إلى العواصم الأوروبية وشعرت بضرورة التجاوب بصورة ما مع الإلحاح المتكرر مؤخرا من جانب المسؤولين الأتراك، ولكن كما كان التجاوب الأمريكي محدودا لم يتجاوز التصريح بأن واشنطون لم تطلب من تركيا بعد شيئا محددا بشأن الحرب ضد العراق، كذلك كان التجاوب الأوروبي محدودا، إلى درجة تثير التساؤل عن صدوره بهذه الصورة!

كان أقصى ما صدر عن ألمانيا ثم عن القمة الأوروبية في ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٢م، وبصورة غير رسمية، هو التنويه عموما باحتمال الإعلان في القمة الأوروبية القادمة قبل نهاية ٢٠٠٢م عن "موعد زمني"، لن يكون هو موعد الشروع في مفاوضات ما، بل سيكون "موعدا لتحديد موعد آخر" يتقرّر فيه.. متى سيكون "موعد بدء التفاوض"!

في هذا الإطار يظهر من بين الأصوات العديدة، لمسؤولين سياسيين ومحللين إعلاميين، والتي تستبعد انضمام تركيا إلى الاتحاد في أي يوم من الأيام، بعض الأصوات التي تقدّر أن يكون الانضمام - إذا تحقق - بعد ما لا يقل ١٠-١٥ عاما.

دعم اقتصادي محظور

توجد تكهنات وتحليلات عديدة حول أسباب بقاء الأبواب الأوروبية مغلقة في وجه تركيا، معظمها يشير إلى انتمائها الإسلامي، ومنها ما يشير إلى أنها دولة "كبرى" إقليميا من حيث عدد السكان والطاقة العسكرية عند مقارنتها بالدول الأعضاء حاليا وفي المستقبل في الاتحاد الأوروبي. ومقابل ذلك يُطرح السؤال عن سبب عدم اتخاذ موقف واضح ومباشر برفض الانضمام من حيث الأساس، وهنا لا مجال للتكهّن، فالدور التركي المعروف في حلف شمال الأطلسي، وازدياد أهمية ما يرتبط به تجاه الجوار العربي والإيراني بصورة خاصة، يجعل حرص الأوروبيين- ومن ورائهم حرص الأمريكيين - كبيرا على ألاّ يصدر موقف يسبب مواجهة أو قطيعة مع تركيا، التي تلعب بالورقة الأطلسية بحذر، كما كان عبر التهديد المبطن بالحيلولة دون توسعة الأطلسي شرقا، ثم التعامل مع القوات الأطلسية في البلقان، ثم المفاوضات الأوروبية - الأطلسية بشأن استخدام المنشآت الأطلسية في مهام عسكرية تنفرد بها القوات الأوروبية.

على أنّ ما يُطرح علنا في الحديث عن طلب الانضمام التركي يدور حول الوضع الاقتصادي، ووضع "الديمقراطية وحقوق الإنسان" في تركيا في الدرجة الأولى. فالحجة الرسمية الأولى المطروحة من جانب الأوروبيين هي الهوة الاقتصادية القائمة منذ زمن بعيد والمتفاقمة مؤخرا، ولكن رغم أهمية الجانب الاقتصادي، تبدو هذه الحجّة واهية

عند التأمل فيها، فقد سبق أن انضمّ إلى الاتحاد الأوروبي كثير من الدول الأوروبية الأخرى، كاليونان، وإيرلندا، والبرتغال، وفق قرارات وضعت في الحسبان وجود هوّة اقتصادية من قبل ينبغي ردمها، فتمّ "تقليصها" قبل الانضمام، واستمرت الجهود في الاتجاه نفسه من بعد، ومع ذلك لا تزال توجد معدّلات فروق كبيرة بين دولة أوروبية عضو وأخرى.

على أنّ الأهمّ في نطاق المقارنة مع وضع تركيا، أنّ كثيرا من الدول الشيوعية سابقا في شرق أوروبا، حصلت على معالم واضحة لمخطط زمني عام لانضمامها إلى الاتحاد، عندما كانت أوضاعها الاقتصادية أسوأ ممّا عليه في تركيا حاليا رغم الانهيار الاقتصادي والنقدي الأخير فيها.. فلم تمنع من ذلك "الهوّة" القائمة مع دول غرب أوروبا، بل ساهمت بنفسها في تقليصها، عن طريق الاستثمارات المالية المكثفة، والتسهيلات التجارية التدريجية، والقروض السخية، والدعم بالخبرة التقنية والإدارية، والتركيز على تنشيط الصناعة المحلية وإصلاح أوضاعها، ولا تزال الفوارق قائمة رغم ذلك، وهي ما تفرض على الاتحاد الأوروبي قرار "تمويل" السنوات الأولى من التوسعة القادمة بمبالغ يزيد حجمها على ٤٥ مليار يورو.

تركيا لم تحصل على ما يشبه هذا الدعم المكثف من جانب الأوروبيين أو من الغرب عموما في أي وقت من الأوقات، ولم ترفع الحواجز بينها وبين الدول الأوروبية، وكان من التبريرات المعلنة لهذا الصدد تجنّب تدفق المزيد من العمال الأتراك إلى غرب أوروبا لارتفاع البطالة فيها، على أن هذه البطالة نفسها لم تدفع المسؤولين في دول الاتحاد إلى ممارسة سياسية مماثلة تجاه شرق أوروبا، بتحصين الحدود ونصب الأسوار حول سوق اليد العاملة.

معضلة احترام "حقوق الإنسان"

الحجة الرئيسية الثانية بشأن "الديمقراطية وحقوق الإنسان" تحوّلت في هذه الأثناء إلى معضلة تعترض طريق العلاقات بين الأوروبيين والأتراك. وتدور هذه الحجة في الأصل حول محورين اثنين:

١- المحور الأول هو حقوق الإنسان، ويلاحظ هنا أنّ جلّ الانتقادات والتقارير الدورية والحملات السياسية والإعلامية من جانب الدول الأوروبية كانت تركّز لعدة عقود مضت على قضية الأكراد في تركيا. وبدأت تتساقط المبررات المباشرة لذلك، لا سيما بعد اعتقال عبد الله أوجلان وتخلّي حزبه عن استخدام العنف، ثم شروع السلطات التركية في الانفتاح ولو جزئيا وبحذر شديد تجاه حقيقة وجود "الهوية الكردية" في البلاد. ففقد هذا المحور جزءا كبيرا من مفعوله في العلاقات الثنائية مع الأوروبيين أيضا، ولم يعد يظهر في التقارير الرسمية إلا في إطار "التعميم" غالبا. أمّا من يحرص على التخصيص عبر الأمثلة عن وضع حقوق الإنسان في تركيا فلم يعد يستطيع أن يتجاوز حقيقة أنّ انتهاك حقوق الإنسان إنما يصيب حاليا التيار الإسلامي وأنصاره في الدرجة الأولى، بل واتسع نطاق ذلك ليشمل نسبة عالية من "العامّة" وليس من صفوف المشتغلين في الحقل الحزبي والسياسي فقط. تشهد على ذلك الإجراءات القمعية على صعيد مكافحة الحجاب وعلى صعيد المدارس والمعاهد الخاصة والرسمية. وهذا ما أصبحت تذكره بعض الجهات الأوروبية من وقت إلى آخر، وتسكت عنه جهات أخرى تماما، ولكن لا

يوجد بينها من يريد أن يبلغ الانتقاد درجة تقديم دعم غير مقصود لصالح التيار الإسلامي في تركيا على حساب التوجهات العلمانية.. وهذا ممّا أفقد الموقف الأوروبي مصداقيته.

ويدرك الأوروبيون أنّ التركيز على حقوق الإنسان كشرط للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أصبح يضع السلطات العلمانية في تركيا أمام "مهمّة مستحيلة".. فتطبيق الحريات والحقوق بمعنى الكلمة، يمكن أن يؤدّي في نهاية المطاف إلى سقوط العلمانية المعتمدة على القوة العسكرية في الدرجة الأولى، وإذا سقطت بهذا الطريق فسيعني ذلك أن تنفيذ "شرط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي" أسقط في نهاية المطاف هدف الانضمام نفسه، والذي بات لدى العلمانيين بمثابة الدليل على اكتمال مسيرة الحصول على "انتماء أوروبي" بديل عن الانتماء الإسلامي.

٢- يسري شبيه ذلك على المحور الثاني في إطار اشتراط "الديمقراطية وحقوق الإنسان" فهو ما يصيب صميم البنية السياسية-العسكرية القائمة في تركيا، والمتحكّمة في الخارطة الحزبية وفي الحياة السياسية اليومية. والاتحاد الأوروبي - إذا كان على استعداد بالفعل للقبول بانضمام تركيا إليه - لا يستطيع لأسباب عديدة القبول بانضمامها مع بقاء صناعة القرار السياسي في أيدي القيادات العسكرية، مباشرة أو غير مباشرة. على أن الأوروبيين يعلمون أيضا ما يعلمه زعماء الأحزاب العلمانية التركية أنفسهم، من أنّ تلك القيادات العسكرية، الوصية على علمانية أتاتورك، هي الضمانة الوحيدة لاستمرار سيطرة العلمانية على تركيا بما في ذلك جانب السعي لانتماء أوروبي، وبالتالي فإنّ تحرير صناعة القرار السياسي من الجيش يعني سقوط العلمانية نفسها آجلا أو عاجلا، وآنذاك ستفقد مسألة الانضمام أو عدم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قيمتها على أرض الواقع في تحديد طبيعة العلاقات التركية-الأوروبية.

سيّان هل تصحّ مقولة إنّ رفض تركيا في أوروبا قائم فقط لأنها دولة إسلامية بغالبية سكانها، أم لا تصحّ، فالنتيجة واحدة، وهي أنّ المعضلة الأكبر بين تركيا والاتحاد الأوروبي، هي معضلة إخفاق ٨٠ سنة من العلمانية في أن تحلّ مكان الإسلام على المستوى الشعبي ومستوى النخب الشعبية، ومعضلة بقائها مجرّد مبدأ مفروض عبر القوّة العسكرية في الدرجة الأولى.

لم يعد بقاء تركيا على العتبة الأوروبية في ظلّ هذه المعضلة أكثر من حالة سياسية شاذة لا يمكن أن تستمر طويلا، وتظهر طبيعة هذه المعضلة في حقيقة أنّ الطرفين الأوروبي والتركي لا يملكان واقعيا إمكانية أخرى للتصرّف سوى في حدود ما يبقى الوضع على حاله قدر الإمكان، خشية من انزلاقه في اتجاه لا يريده الجانبان، ولهذا يعطي الجانب الأوروبي جرعات محدودة ومدروسة من الوعود الضعيفة كيلا تنقطع شعرة العلمانية الواصلة بين الجانبين وينهار بانقطاعها الجزء الغربي الهوية والنتائج من الدور الذي تؤديه تركيا إقليميا، ما بين قضية فلسطين جنوبا وحرب الشاشان شمالا، وبين أفغانستان شرقا والبلقان غربا.. وبالمقابل يأخذ الجانب التركي تلك الوعود الضعيفة، ويتمسّك بها، وقد يروّج لها ويتوهم أو يحاول نشر الوهم بأنه "هامّة.. وخطوة على الطريق" وما شابه ذلك، ليسوّقها في تركيا، بالقدر الذي يمنع أن تصل خيبة الأمل درجة انفجار الغضب الشعبي تجاه الغرب إجمالا وتجاه من يربط به حاضر بلاده ومستقبلها على وجه التخصيص.

الجدار الفاصل بين تركيا وأوروبا

إردوجان يضع أوروبا على المحكّ

(نشر في مجلة البيان في آذار/ مارس ٢٠٠٤م)

تركّزت الأنظار على تركيا في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ، وازداد التساؤل عن مستقبل دورها السياسي الإقليمي على ضوء علاقاتها مع البلدان العربية والإسلامية من جهة، وعلى ضوء علاقتها بالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، فضلا عن التطوّرات الداخلية التي تحققت في عهد رئيس وزرائها الحالي إردوجان، ولم يكن من المنتظر تحقيقها على هذا النحو السريع والواسع النطاق نسبيا.

الخيارات المتعدّدة أمام تركيا

من الأسئلة المطروحة حول السياسة التركية ما يتعلّق بتآكل دورها في شمال العراق وأثر ذلك على ارتباطها بحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، ثم السؤال عن التوقعات المنتظرة من التحرّك التركي على صعيد دول جوار العراق وهل يمكن أن يتحوّل إلى حوار متواصل، ثم ما إذا كانت تركيا ستلعب بورقة مجموعة الدول الإسلامية الثمانية التي تأسست بمبادرة رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان وتجدّدت احتمالات تنشيطها، وتصل التساؤلات إلى الدور التركي في المنطقة العربية عموما، وفي الوقت نفسه وصلت الوعود أو المراوغات والمساومات بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى مرحلة متقدّمة، وهو ما يرتبط بموعدين، أحدهما سريان مفعول التوسعة الأوروبية قبل منتصف عام ٢٠٠٤م، وبالتالي مصير الأزمة القبرصية في هذا الإطار، والثاني موعد القرار المنتظر من جانب الاتحاد الأوروبي في نهاية العام نفسه، بشأن البدء (أو عدم البدء) بمفاوضات رسمية مع تركيا حول تلبية طلبها الانضمام إليه.

الأوروبيون ربطوا باستمرار تجاوبهم السياسي الذي يلوّحون به إزاء طلب الانضمام التركي، بمسألة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وبالتعديلات الدستورية والقانونية باتجاه ديمقراطية غربية تنسجم مع النهج السائد في الاتحاد الأوروبي، وكان آخر ما توقّعه كثير من المحللين الأوروبيين، هو أنّ الخطوات الحاسمة في هذا المجال، بما فيها إلغاء عقوبة الإعدام التي يعلّق الأوروبيون عليها الكثير، بدأت تجد طريقها إلى التقنين بالذات في عهد رجب طيب إردوجان، الذي يوصف بالسياسي الإسلامي الإصلاحي أو "الليبرالي"! وشكّك كثيرون في ذلك في البداية، إلى أن أصبح تتابع تلك الخطوات وحجمها أوضح للعيان من إمكانية وصفها بالخطوات المخادعة أو المراوغة، كذلك فوجئ كثير من المحللين الأوروبيين بعدم صحّة تنبّؤاتهم الأولى حول عدم رغبة إردوجان وحزبه - بسبب الانتماء الإسلامي أيضا - في التمسّك بهدف أنظمة الحكم التركية العلمانية المتعاقبة من قبل حول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. والواقع أنّ سياسة إردوجان وحزبه فاجأت معظم الأطراف، إذ استطاع خلال فترة وجيزة

نسبيا أن يفتح عددا من الأبواب داخليا وخارجيا، بحيث أصبح لدى تركيا خيارات سياسية متعدّدة، وليس خيارا غربيا وأوروبيا واحدا كما كان مع معظم أسلافه.

وضع السياسة الأوروبية على المحكّ

الموقف التركي قبيل اندلاع حرب احتلال العراق كان نقلة نوعية حاسمة من سياسة "عسكرية أمنية" مرتبطة ارتباطا وثيقا بالولايات المتحدة الأمريكية، إلى سياسة وضعت في اعتباراتها (١) المصالح الذاتية والموقف الشعبي و(٢) العلاقات مع دول المنطقة إقليميا، ثمّ (٣) العلاقات مع الأوروبيين، لا سيّما الدول الرئيسية التي عارضت الحرب أيضا.

ووصف ذلك الموقف بأنّه ينطوي على مخاطرة كبيرة بخسارة الدعم المالي الأمريكي لمواجهة الانهيار الاقتصادي المريع مع نهاية عهد بولاند أجاويد، وفقدت هذه المخاوف مفعولها على أرض الواقع، فقد تحسّن الوضع الاقتصادي في تركيا حتى انخفضت نسبة التضخم إلى أدنى معدلاتها منذ عشرات السنين، وبدأ المستثمرون يتحرّكون في تركيا بمشاريع جديدة، كما فتحت أبواب تعاون اقتصادي إقليمي جديدة، علاوة على تأكيد الاعتماد على الشريك التجاري الأوروبي، وجميع ذلك دون الوصول بالعلاقات التركية - الأمريكية إلى قطيعة شاملة.

وعلى الصعيد الداخلي كان تمسّك إردوجان وحكومته بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بمثابة الورقة الحاسمة في انتزاع سلسلة من التنازلات على صعيد صلاحيات القيادات العسكرية التي بقيت هي الحاكم الفعلي من وراء سائر الحكومات السابقة، المرتبطة بالغرب ارتباطا مطلقا من قبل.

حتى في قضية قبرص التي بدا الموقف التركي فيها تراجعا عمّا كان عليه، يمكن القول إنّ ظهور هذا الموقف في صيغة تراجع أفسح المجال لحكومة إردوجان للمطالبة بالثمن من جانب الأوروبيين، ولكنه في الوقت نفسه بقي تراجعا في حدود التخلّي عمّا لم يمكن تحقيقه على كل حال، فالدولة القائمة في شمال قبرص لم تحصل على اعتراف رسمي غربي في العهود السابقة، ولم يكن ينتظر مثل ذلك الاعتراف في عهد إردوجان، إنّما ساهم تعديل المواقف الرسمية في تركيا في إعطائها - ولو جزئيا - مراكز أقوى في المفاوضات الجارية حول الأزمة، وهو ما كان مفتقدا من قبل.

بصورة عامّة يمكن القول وفق التعبير الشائع، إنّ إردوجان استطاع أن يرمي بالكرة في ملعب الأوروبيين بصورة خاصة، ولم يعد باستطاعة الاتحاد الأوروبي أن يراوغ بشأن التفاوض على طلب الانضمام، إلا وهو يخاطر بمصداقيته بصورة كاملة، كما يخاطر بأن تنغلق الأبواب كلية بين تركيا وأوروبا مقابل انفتاحها بقوّة تجاه المنطقة العربية والإسلامية.

بين المنظور الأمريكي والمنظور الإسلامي

يتحدّث الأوروبيون من جانبهم في الوقت الحاضر بأكثر من لسان في مسألة العلاقات مع تركيا، ويركّزون على ثلاثة محاور رئيسية. المحور الأول الذي يمكن أن يلعب دوره في قرارهم القادم، هو أنّ ما يوصف بالإصلاحات

الدستورية والقانونية في تركيا ليست حتى الآن سوى قرارات نظرية، ولا بدّ من رؤية التطبيق العملي لها. والمحور الثاني هو أنّ الوضع الاقتصادي في تركيا ما يزال ضعيفا، فطاقة الإنجاز الاقتصادي التركية لا تتجاوز ٢٣ في المائة من وسطي طاقة الإنجاز في دول الاتحاد الأوروبي، ولن يستطيع الاتحاد تحمّل الأعباء المالية الكبيرة للدعم المطلوب من أجل التقارب الاقتصادي الضروري لانضمام تركيا إليه. أما المحور الثالث فيتحدّث عنه الأوروبيون بصيغ متعدّدة، ويتعلّق بالخلفية الدينية الإسلامية، أو ما يوصف بالانتماء الثقافي التركي للحضارة الإسلامية، المغاير لما هو موجود في الاتحاد الأوروبي، فمنهم من يعتبر ذلك مدخلا إلى الانتقال بالحوار بين الغرب والعالم الإسلامي إلى ميدان "عملي" لبناء الجسور، ومنهم من يجاهر بمعارضة انضمام تركيا بسبب الانتماء الإسلامي بالذات، وهو ما يسري على غالبية الأحزاب اليمينية، لا سيما وأنّ انضمام تركيا يعني انضمام دولة يقطنها ٧٠ مليونا من المسلمين، ويمكن في ضوء نسب الزيادات السكانية الحالية أن تصبح أكبر دول الاتحاد سكانا خلال فترة وجيزة، وربّما قبل أن يتحقق الانضمام الفعلي إذا تحقق فعلا، وهو ما يستغرق سنوات عديدة، فالمطروح الآن ليس قرار الانضمام في وقت محدد، بل احتمال إجراء مفاوضات، قد تفضي إلى الانضمام وقد لا تفضي إليه، ودون الالتزام بأي مواعيد زمنية مبدئيا ، والمتفائلون فقط يتحدّثون عن بضعة عشر عاما.

إلى وقت قريب كانت الولايات المتحدة الأمريكية تطالب الأوروبيين بإلحاح بالاستجابة لطلب الانضمام التركي، وهو ما بدا في كثير من الأحيان ورقة سياسية تجاه أنقرة ليزداد ارتباطها بواشنطون، وإحراجا للأوروبيين غير القادرين على الاستجابة لهذا الطلب، والأرجح أنّ واشنطون التي ترصد المتغيّرات السياسية والشعبية في تركيا، أرادت أن تجعل من مضاعفة دمج تركيا في العالم الغربي حائلا دون أن تلعب دورا ما، قد لا يتفق مع الأهداف الأمريكية في المنطقة الإسلامية، أو أرادت أن توظّف هذا الدور في المستقبل أيضا بصورة تحقق تلك الأهداف، وفي الوقت نفسه تريد واشنطون أن يحمل الاتحاد الأوروبي العبء المالي لهذا الدمج.
لم يعد هذا الموقف الأمريكي يتردّد بنفس الوتيرة، ممّا يشير إلى أنّ المعطيات تبدّلت بمنظورهم في هذه الأثناء، فالاتحاد الأوروبي يسعى للتميّز بسياسته الخارجية عن السياسات الأمريكية، بما في ذلك ما يتعلق بالمنطقة الإسلامية، وإذا كان لتركيا دور بمنظوره، فالمطلوب أن يكون دور "الجسر" الذي كانت تؤكّده لنفسها رسميا باستمرار، وليس دور "أداة" عسكرية أو ضغوط سياسية واقتصادية، كما أرادته واشنطون. وينطلق الأوروبيون في سياستهم هذه من استشعار خطر أن يكون للاضطرابات السياسية والعسكرية في المنطقة المجاورة لأوروبا نتائج وخيمة العاقبة، تصيبها أكثر ممّا تصيب الولايات المتحدة الأمريكية، لأسباب عديدة، منها القرب الجغرافي.

مناورة أوروبية جديدة؟

يبدو أن سائر المعطيات تؤكد أنّ الحاجز القديم بين تركيا والاتحاد الأوروبي قد سقط، وأنّ مسألة انضمامها إليه باتت مسألة زمن فحسب، ولكن لا يمكن الجزم بذلك، ولا يوجد في التصريحات الرسمية الأوروبية ما يفيد الجزم، بل يمكن توقّع مفاجأة ما في الاتجاه المعاكس تماما.

يلاحظ في هذا الإطار أنّ الأوروبيين فصلوا فصلا دقيقا ومتعمّدا في مخططهم الزمني للفترة الحالية، ما بين قرار سريان مفعول توسعة الاتحاد في أيار/ مايو عام ٢٠٠٤م، بما يشمل "قبرص" كيلا يصبح حلّ الأزمة القبرصية ملحّا زمنيا، وبين قرار الشروع أو عدم الشروع في مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد والذي يُفترض اتخاذه في نهاية ٢٠٠٤م. وبتعبير آخر أراد الأوروبيون انتزاع ورقة الأزمة القبرصية من أنقرة، كيلا تستخدمها وسيلة للضغط بصدد طلب الانضمام، وبدلا من ذلك أصبح الأوروبيون يوظّفون هذه الورقة سياسيا - دون التصريح رسميا بذلك - للضغط على تركيا في اتجاه توحيد شطري الجزيرة مجددا، لينضمّا إلى الاتحاد معا، بدلا من انضمام الشطر اليوناني وحده، وأصبح عدم استجابة تركيا لذلك موضع تهديد أوروبي "غير رسمي" بتأثيره سلبا على القرار الأوروبي بشأن الانضمام، مع أنّ الشروط الموضوعة له، والمعروفة بشروط كوبنهاجن، لا تتضمّن ما يسمح بالربط بين الانضمام والأزمة القبرصية.

في الوقت نفسه يمكن القول بالمقابل إنّه ما دامت المفاوضات القبرصية جارية، لا يريد الأوروبيون اتخاذ مواقف متشدّدة تجاه الطلب التركي، يمكن أن تؤثر سلبا على تعامل تركيا الجديد مع الأزمة القبرصية. ولكن دون أن يعني ذلك إعطاء وعد قاطع حول انضمام تركيا إلى الاتحاد.

من هنا يمكن التساؤل: هل تمارس السياسة الأوروبية في المرحلة الراهنة سياسة المراوغة إلى أن يتحقق الحلّ للأزمة القبرصية، أم أنّها تجاوزت أسلوب المراوغات القديم فعلا؟

إنّ الحاجز القائم بين تركيا والاتحاد الأوروبي هو حاجز موضوعي فرضه التاريخ والانتماء الديني والثقافي الحضاري، وليس من السهل أن يزول بالجهود السياسية، إن لم يكن ذلك مستحيلا. وليس المهمّ السؤال ما إذا كان الأوروبيون سيسقطونه من جانبهم أم لا، كما فعلت تركيا في ظل الحكم العلماني الطويل، وإنّما الأهم من ذلك السؤال عن النتائج فيما إذا أقدموا على هذه الخطوة فعلا.

الموقف الرسمي يوحي.. أو ربّما يريد عمدا أن يوحي بالعزم على إسقاطه، فهل سيبقى هذا الموقف على حاله بعد حلّ الأزمة القبرصية المنتظر؟ وإن بقي فهل ستكون العضوية التركية في الاتحاد قريبة التحقيق، أم سيبرز عامل حقوق الإنسان والأقليات، ألن يكون ذلك مدخلا إلى بداية لعبة جديدة بين الاتحاد وتركيا، ما بين التفاوض، ومواعيد مراحله العديدة المتتالية، ثم الشروط الإضافية، والاستثناءات التقليدية وكم تطول فترتها الزمنية!

وأخيرا هل يريد من يصرّحون بتأييد الانضمام من أجل أن تكون تركيا "نموذجا ديمقراطيا للعالم الإسلامي" وصلة وصل معه.. هل يريدون المضيّ على هذا الطريق، وهل تستطيع تركيا القيام بهذا الدور؟ هل يؤدّي الانضمام إلى اندماج.. أو ذوبان الهوية الإسلامية التركية في الهوية الأوروبية، أم يكون لها مفعول عكسي غير منتظر، لا سيما وأنّ مخاوف الأوروبيين بدأت تظهر للعيان أكثر ممّا مضى، بل وبدأت تتخذ شكلا متعنّتا - كما في قضية الحجاب بفرنسا - وذلك إزاء الوجود البشري الحالي للمسلمين في دول الاتحاد، وهو ما بين ٥ و٦ في المائة حسب التقديرات الرسمية، فكيف ستكون تلك المخاوف إذا ما بلغت هذه النسبة بين ليلة وضحاها، أي فور انضمام تركيا المحتمل، أكثر من ١٢ في المائة، رغم توسعة الاتحاد الأوروبي شرقا وجنوبا.

بحث إعلامي

الاتحاد الأوروبي على أعتاب تركيا

بناء مستقبل تركيا.. ومفعوله الحضاري

(نشر في موقع إسلام أون لاين يوم ٢٧/ ١٠/ ٢٠١٠م)

معالم تاريخية في العلاقة التركية الأوروبية - واقع مفاوضات الانضمام - "التنوع الثقافي".. والعنت السياسي - أيّ الطرفين يحتاج إلى الآخر؟ - الدور التركي.. بمنظور حضاري

أين وصلت العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في حقبة حزب العدالة والتنمية؟
هل يسفر المخاض الحالي عن انضمام تركيا إلى الاتحاد.. وما الذي يترتب على الانضمام أو عدم تحقيقه؟
ما نوعية الضغوط التي تظهر للعيان بين وقت وآخر.. من يمارسها ومن يستجيب أو لا يستجيب لها؟
هل يمكن اعتبار التجربة التركية في التعامل مع قوى دولية نموذجا لمجموعة الدول العربية؟

تركيا حديث العرب والمسلمين، وأوروبا والغربيين، والأسئلة المطروحة أكثر من الأجوبة، ومعالم تطوّر تركيا داخليا ودورها إقليميا ظاهرة للعيان من جهة، وحافلة بإشارات الاستفهام من جهة أخرى، وما يتردّد بصددها يتأثّر بعوامل ترتبط بالمتحدّث عنها غالبا، أكثر ممّا تنطلق من الوقائع المرتبطة بالسياسة التركية نفسها، ومنذ التحرّك التركي على الساحتين الفلسطينية والإيرانية تضاعف هذا الحديث وتضاعفت معه إشارات الاستفهام، وغلب على المستوى الشعبي العربي الأملُ عموما بينما تنافرت وجهات النظر على مستوى ما يوصف بالنخب، تبعا لغلبة التوجّهات العلمانية والقومية والإسلامية عليها.
هل يمكن في خضمّ ذلك الجدل وأثناء مجرى التطوّرات دون أن تتبلور حصيلتها بما فيه الكفاية، التوصّلُ إلى أجوبة واضحة على التساؤلات المطروحة؟
لا يتحقق ذلك دون دراسة متعمّقة، إنّما يمكن في بحث إعلامي تحليلي موجز استخلاص بعض المؤشرات العامة، من خلال العودة بالموضوع ما أمكن إلى ما يقوم عليه من معلومات وحقائق موضوعية.

معالم تاريخية في العلاقة التركية-الأوروبية

ليس المقصود هنا العودة إلى الساحة العثمانية وتتابع الأحداث من أبواب القسطنطينية إلى أبواب فيينا، وعبر تقسيم البلقان إلى تقسيم الأرض العربية، حتى سقوط الخلافة العثمانية وانهيار المنطقة الإسلامية، إنّما المقصود العناوين الكبرى لمحطات معدودة في مسيرة العلاقة بين ما سمّي تركيا الحديثة والمجموعة الأوروبية التي أصبحت تحمل اسم الاتحاد الأوروبي.
وعند التأمّل في الصورة الإجمالية للوقائع المجرّدة لا بدّ من التمييز بين مرحلتين، ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢م وما بعدها. وكان هدف الانتماء إلى أوروبا في مقدمة ما بدأت به سلطة كمال

أتاتورك مع إعلان الجمهورية يوم ٢٩/ ١٠/ ١٩٢٣م، في نطاق مبادئه الستة (القومية والعلمانية والجمهورية - وهي المبادئ الثلاثة التي بقيت دون تغيير منذ تثبيتها في نص الدستور لاحقا - والتعبئة الشعبية وتوجيه الاقتصاد والتغيير الثوري، وطرأت عليها عدّة تعديلات).

رغم التوجّه الثابت نحو أوروبا يُلاحظ على فترة ما قبل العدالة والتنمية، وعبر تعاقب الأحزاب العلمانية اليمنية واليسارية على السلطة (مع عدم إغفال خصوصيّة عهد عدنان مندريس ١٩٥٠-١٩٦٠م) أنّه لم تفلح جميع المحاولات التركية في الحصول على "تجاوب" أوروبي.. ناهيك عن "استجابة" لرغبات الانضمام والاندماج في المجموعة الأوروبية.. وهي تتحوّل من رابطة اقتصادية، إلى رابطة أوروبية، ثم إلى الاتحاد الأوروبي.

أمّا "تركيا الحديثة" (ولم يكن يوجد اقتصاديا أو علميا أو تقنيا ما يسوّغ هذه التسمية الأوروبية لها سوى الأخذ بالعلمانية عقيدة وسلوكا مفروضين بقوّة العسكر) فقد انضمّت سنة ١٩٤٩م إلى ما يسمّى "المجلس الأوروبي"، الهيئة الأوروبية التي تأسست في العام نفسه، دون صلاحيات ملزمة، لدعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وتهتمّ حاليا بحقوق الإنسان والأقليات في الدرجة الأولى، وتعمل إلى جانب الاتحاد الأوروبي.. كما انضمت سنة ١٩٥٢م إلى حلف شمال الأطلسي الذي تأسس سنة ١٩٤٩م.. وكان أول طلب انضمام إلى "الرابطة الاقتصادية الأوروبية" سنة ١٩٥٩م، وعُقدت اتفاقية اندماج (التعامل بميزات محدّدة) بين الطرفين سنة ١٩٦٣م، ثمّ تكرّر طرح طلب الانضمام مراراً دون جدوى بين سنتي ١٩٦٩ و١٩٨٩م.

لم تنقطع الأزمات والانقلابات من قبل.. إنّما تميّزت الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧م بتشكيل سبع حكومات، مع ازدياد حدّة الأزمات الاقتصادية والمالية، ثمّ ظهر للعيان - من قبل تشكيل حكومة نجم الدين أربكان (١٩٩٦-١٩٩٧م) ورغم إسقاطها عسكريا- ما وقع من تبدّل في الخارطة الحزبية والميول الشعبية عبر انتشار التوجّه الإسلامي، ولعلّ هذا من العوامل التي لعبت دورها عند عودة حزب الشعب الجمهوري (الأتاتوركي بزعامة بولاند أجاويد آنذاك) إلى السلطة، في أوّل تجاوبٍ صدر عن الاتحاد الأوروبي، سنة ١٩٩٩م، وهو الإقرار لتركيا بوضع "دولة طالبة للانضمام"، ممّا كان يمثّل تلبية المطالب التاريخية للعلمانيين، وهذا ما يرجّحه صدور التجاوب بعد إسقاط أربكان ثمّ استلام أجاويد رئاسة الوزراء.

رسميا عُلّل الموقف الأوروبي الجديد بشروع أجاويد في بعض الإصلاحات على صعيد القوانين المرتبطة بحقوق الإنسان.. إنّما جاء التجاوب رغم وصول الفساد المالي والإخفاق السياسي إلى درجة غير مسبوقة، أصبحت في مقدّمة أسباب التحوّل الداخلي في تركيا، فوصل حزب العدالة والتنمية إلى الغالبية وتشكيل الحكومة (عبد الله جول ثم رجب طيب إردوجان) منذ عام ٢٠٠٢م، وآنذاك فقط بدأت إصلاحات قانونية ودستورية واقتصادية واسعة النطاق، وألحّ إردوجان على الفور إلحاحا شديداً على المطالبة بجواب أوروبي قاطع بشأن طلب الانضمام، فتقرّر في نهاية ٢٠٠٤م أن تبدأ مفاوضات الانضمام الرسمية يوم ٣/ ١٠/ ٢٠٠٥م، واقترن الموقف الأوروبي بتأكيد أمرين: أوّلهما أنّها مفاوضات "مفتوحة" فيمكن أن تنتهي بالرفض أو القبول، وثانيهما أنّ مشروع الانضمام (الذي لا يستغرق عادة سوى سنة إلى بضع سنوات) يحتاج بالنسبة إلى تركيا إلى أكثر من ١٥ سنة، وأن تركيا آنذاك يجب أن تكون "تركيا أخرى مختلفة تماما".. على حدّ تعبير وزير الخارجية الألماني الأسبق يوشكا فيشر.

واقع مفاوضات الانضمام

انطلاقا ممّا يسمّى "شروط كوبنهاجن" المقرّرة عام ١١٩٩٣م (آنذاك من أجل التوسعة الأوروبية شرقا بعد سقوط الشيوعية) تشمل مفاوضات الانضمام ٣٥ بندا، يجري التفاوض عليها وفق مخطط زمني، بحيث تسفر عن تطبيق شروط كوبنهاجن على أرض الواقع في الدولة التي تقدّمت بطلب الانضمام، ثم يتخذ المجلس الأوروبي على مستوى رؤساء الدول / الحكومات قرار قبول العضوية رسميا.

سقط بندان (المؤسسات.. وقضايا أخرى) من ٣٥ بنداً لعدم وجود حاجة إلى التفاوض حولها مع تركيا، ومضى ساعة كتابة هذه السطور على بدء المفاوضات ٥ سنوات، وحصيلتُها مع نهاية ٢٠١٠م هي:

١- الشروع في التفاوض واختتامه بنجاح حول بند واحد، هو البند رقم ٢٥ (العلوم والبحث العلمي).

٢- الشروع وعدم إنهاء التفاوض حول ١٢ بندا (معظمها اقتصادية مثل حرية حركة رؤوس الأموال، والصناعة والشركات الصناعية).

٣- تقرّر برغبة جماعية أو تلبية لاعتراضات بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجميد المفاوضات أو تأجيلها فيما يشمل ٧ بنود.

٤- بقي ١٣ بندا مفتوحا، إنّما لا يمكن الشروع في معظمها دون اختتام المفاوضات في بنود أخرى، يُعتبر مضمونها هو الأرضية لسواها، وغالبها ممّا جرى تجميد التفاوض حوله.

هذا ما أوجد في هذه الأثناء حلقة مفرغة، تثير قلق الأوروبيين، وكانت الحجة الرسمية الرئيسية للعرقلة والمماطلة من جانب الاتحاد الأوروبي - أو بعض دوله - هي: عدم سماح الحكومة التركية لجمهورية قبرص (القبارصة اليونان جنوب الجزيرة، والدولة العضو في الاتحاد الأوروبي) باستخدام الموانئ الجوية والبحرية التركية وفق اتفاقية "الاتحاد الجمركي" المعقود بين تركيا والاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٦م (الجدير بالذكر أنّه يفرض على تركيا الالتزام بما يقتضيه في صياغة علاقاتها مع طرف ثالث، ولا يفرض على الأوروبيين ما يقابل ذلك، وتقول مؤسسة العلوم والسياسة في برلين، إنّ هذا يعني "تخليّ تركيا عن بعض ميادين سيادتها كدولة دون أن تحصل بالمقابل على حق التأثير على القرارات التي تتخذها مجموعة الدول الأوروبية وتؤثّر بها على تلك الميادين").

الحجة الرسمية التركية لعدم تلبية الطلب الأوروبي المذكور هي: عدم تنفيذ الاتحاد الأوروبي وعدَه السابق بفتح أبوابه اقتصاديا أمام جمهورية شمال قبرص (القبارصة الأتراك شمال الجزيرة.. والدولة التي أقيمت ١٩٧٥م بعد التدخل العسكري التركي ردّاً على انقلاب مدعوم من جانب اليونان سنة ١٩٧٤م) وكان قد صدر الوعد الأوروبي المشار إليه على ضوء استفتاء شعبي في شطري قبرص على حلّ وسطي من جانب الأمم المتحدة لإعادة توحيد الجزيرة، وقد وافق عليه القبارصة الأتراك.. ورفضه القبارصة اليونان في استفتاء شعبي.. وتلا ذلك ضمّ الجزء "اليوناني" كدولة عضو في الاتحاد، وعدم تنفيذ الوعد بالانفتاح الاقتصادي على الجزء "التركي".

فيما عدا ذلك لم تترك السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية مجالا لتكرار حجج سابقة، كانت تتعلّق بحقوق الإنسان والوضع الاقتصادي، فمعظم ما طرحه الجانب الأوروبي وجد التطبيق، بما في ذلك تشريعات قانونية وجدت حكومة إردوجان (المعروفة بخلفيّتها الإسلامية) صعوبة كبيرة في تمريرها لتناقضها مع جوانب

معروفة في الشريعة الإسلامية، ورغم ذلك لا يزال الاستعداد التركي قائما للاستجابة إلى مزيد من المطالب وفق "شروط كوبنهاجن".. وهو ما يتطلّب مزيدا من التعديلات الدستورية والقانونية.

"التنوع الثقافي".. والعنت السياسي

لم تعد مسألة المماطلة والعرقلة مسألة تطبيق شروط كوبنهاجن إذن.. ولم يعد خافيا أنّ مشكلة الأوروبيين مع تركيا تكمن في ميدان آخر، إذ لا شكّ أنّ تركيا بلد يختلف جوهريا عن البلدان الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ووجوه الاختلاف عقدية حضارية ثقافية، بينما تلاشت معالم الاختلاف الأخرى:

١- عبر انتقال تركيا التدريجي من دولة علمانية أتاتوركية، بنهج استبدادي عسكري تحت رداء حزبي ديمقراطي، إلى دولة علمانية بنكهة إسلامية، تطبّق نهجا ديمقراطيا سياسيا يفرض إجراءات التغيير الدستورية والتقنينية والسياسية رغم ما يجده داخليا من مقاومة علمانية أصولية، قومية وأتاتوركية وعسكرية.

٢- كذلك عبر انتقال تركيا التدريجي في عهد حزب العدالة والتنمية تحديدا، من دولة متخلّفة اقتصاديا، مدينة ماليا، فاسدة إداريا وحزبيا، إلى دولة تحتل المرتبة الأولى أوروبيا من حيث معدلات النموّ الاقتصادي السنوي، وقادرة على الاستقلال ماليا عن القبول بقروض مالية غربية ودولية مشروطة (صندوق النقد الدولي والمصرف المالي العالمي).

٣- هذا علاوة على ممارسة سياسات داخلية بدأت تؤتي ثمارها من حيث استقلالية القضاء وسيادة القانون وضمان الحقوق والحريات وتحسين أوضاع الأقليات، وسط مقاومة وعقبات كبرى من مراكز القوى المتوارثة عبر العهود الماضية للعلمانية الأتاتوركية.. وعلاوة أيضا على ممارسة سياسة خارجية إقليمية ودولية، لم يعد يخفى أنّها تعزّز مكانة تركيا إقليميا وعالميا.

المشكلة هي أنّ تركيا مختلفة عقديا وحضاريا وثقافيا عن الدول الأوروبية، ولا يجد بعض تلك الدول بأساً في ذلك - كبريطانيا - فالمطلوب أن تكون تركيا "جسرا حضاريا"، بينما لا تستطيع دول أخرى "تصوّر" عضوية كاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي، مثل فرنسا وألمانيا.

- قد تتلاقى الدوافع من وراء هذا الرفض على محور "التصلّب العلماني" الشامل للأحزاب الفرنسية، والجزئي في ألمانيا الشامل لأحزاب اليمين فيها.

- وقد تتباين.. ولعلّ الجانب الاقتصادي هنا يلعب دوره على هذا الصعيد لدى ألمانيا أكثر من فرنسا، فالدور المركزي لألمانيا أوروبيا يعتمد على الجانب الاقتصادي، ومن أعمدته كون ألمانيا أكبر دول الاتحاد سكانا (٨٢ مليون نسمة.. دون أيّ زيادة متوقعة) وهي الدولة "الوسط" ما بين غرب أوروبا وشرقها، ويمكن أن تصبح تركيا خلال فترة وجيزة هي أكبر الدول الأعضاء إذا أصبحت عضوا في الاتحاد الأوروبي (عدد السكان ٧٢ مليون نسمة حاليا.. مع زيادة سريعة مطّردة) ويسجّل تقدّم تركيا الاقتصادي بخطوات سريعة ما لا يُستهان بأثره داخل الاتحاد إذا تحقّق الانضمام، كما أنّ دورها المركزي ما بين أوروبا ووسط آسيا والمنطقة العربية والإسلامية،

يمكن أن يطغى على أيّ دور مركزي آخر داخل نطاق الاتحاد، لا سيّما على ضوء ما يُستشرف من تطوّرات على مراكز الثقل في خارطة العالم المستقبلية.

لم تعد الاعتراضات على الانضمام والحرص على بقاء مسار المفاوضات بطيئا ثقيلا مرتبطا بحجج مستمدّة من شروط كوبنهاجن أو مضامين بنود المفاوضات، قدر ما بات المطروح علنا هو عقبة "الاختلاف الثقافي" القائم كما هو معروف على الجانب العقدي في الدرجة الأولى.

أيّ الطرفين يحتاج إلى الآخر؟

لا يوجد جواب قاطع بل يمكن أن تتحقّق الفوائد لكل من الجانبين من خلال وجود تركيا في الاتحاد الأوروبي، هذا إذا اقتصرت النظرة على المعايير الاقتصادية والسياسية والأمنية وحدها.. ولم توضع مسألة "الاختلاف الثقافي العقدي الحضاري" في الميزان.

وكان ممّا يلفت النظر من بداية عهد حزب العدالة والتنمية، أنّ رئيسه إردوجان لم يكن يخفي من قبل معارضته انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.. وكانت الاستطلاعات تقول إنّ أكثر من ٧٠ في المائة من الشعب التركي يريدون الانضمام لأسباب عديدة.

وإذا بحكومة إردوجان تتبنّى من البداية ما سمّي سياسة ديبلوماسية هجومية حتى قطعت مسألة الانضمام في عهدها أشواطا لم تقطع معشارَها على امتداد عدة عقود سابقة، إنّما لا ينبغي أيضا إغفال استلام حزبه السلطة بعد قبول الاتحاد الأوروبي طلبَ الانضمام، ولم يوجد لديه ما يستدعي "إلغاء" اتفاق وقعته حكومة تركية سابقة. صحيح أنّ حزب العدالة والتنمية استطاع من خلال هذا الخيار بشأن الانضمام، أن يحقّق الكثير من الإصلاحات الدستورية والسياسية داخليا، بذريعة تنفيذ "شروط كوبنهاجن"، ولكنّ الحصيلة الآن على أرض الواقع هي:

١- إذا تحقّق الانضمام فعلا فهو يحمل إلى الاتحاد الأوروبي دولة تركية مستقرّة ولها تأثيرها القوي إقليميا ودوليا.. فلا يكون في عضويتها خسارة كبيرة لو بقيت "ضعيفة بين أقوياء".

٢- إذا انهار مشروع الانضمام فهو ينهار بسبب العرقلة الأوروبية، وهو ما رصده الشعب التركي فهبطت نسبة تأييده للانضمام إلى أقل من ٤٨ في المائة.

٣- من شأن تعليل الرفض الأوروبي بالاختلاف الثقافي العقدي الحضاري أن يعطي استعادة الانتماء الإسلامي إلى جانب الانتماء القومي التركي دفعة كبرى داخل تركيا.. ويمكّن من تسهيل متابعة ما بدأ حزب العدالة والتنمية تحقيقه من انفتاح على العالم العربي والإسلامي.

ولئن كانت تركيا في حاجة إلى الاتحاد الأوروبي، من منظور اقتصادي وسياسي داخلي، فقد تضاءلت هذه الحاجة إلى حدّ أدنى.. فلم تعد تركيا تقف أمام "خيار استراتيجي واحد": إما التخلّف أو الانضمام والتطوّر.. كما كان الأمر مطروحا من قبل.

بالمقابل يدرك الاتحاد الأوروبي أنّ أهمية تركيا ازدادت "نظريا" بعد انهيار الشيوعية في الشرق، ثم ازدادت عمليا وتضاعفت على أرض الواقع خلال الأعوام العشرة الماضية. ولئن كانت الأهمية لأيّ دولة لا تستقرّ على

منطلق سياسي وأمني دون أن تكون لها أرضية اقتصادية ومالية، فهذا بالذات ما شهد ولا يزال يشهد تطوّراً سريعا وملحوظا على أسس راسخة.

في هذه الأثناء وصلت تركيا - وهي دولة متوسطة.. وليست مجموعة دول أو دولة كبرى أو دولة نفطية - إلى المرتبة السابعة عالمياً من حيث التعامل التجاري مع الاتحاد الأوروبي، وبلغ حجم صادراتها إلى ما يناهز ٣٤ مليار يورو عام ٢٠٠٩م مقابل استيراد ما قيمته ٤٠ مليارا تقريبا.

ومن المؤشرات على أنّ تركيا أصبحت "قوة اقتصادية متوسطة" عالميا ما يمكن رؤيته عبر مقارنة سريعة على صعيد مؤشر: (الناتج الاجتماعي العام بمليارات اليورو/ السكان بالملايين) ونجد:

تركيا (٧٢/٦٥٠ = ٩٠٠)، ألمانيا (٨٢/٢٠٢٠ = ٢٤٦٠)، فرنسا (٦٥/١٥٣٠ = ٢٣٥٠)، جميع أعضاء جامعة الدول العربية معا (٣٠٠/١٦٠٠ = ٥٣٣).

محاور الاهتمام الغربي الأكبر بتركيا ناشئ عن اعتبارات سياسية وأمنية.. تمتدّ آفاقها حتى أفغانستان وباكستان عبر إيران، وحتى الخليج العربي عبر فلسطين وما حولها، وحتى الحدود الصينية والروسية عبر وسط آسيا، وحتى قلب أوروبا عبر البلقان.

لم يعد يغيب الدور التركي عن أيّ دائرة من هذه الدوائر، ولا يُستغرب مع اقتراب نهاية عام ٢٠١٠م - أي اقتراب موعد "مراجعة" ما وصلت إليه المفاوضات حول الانضمام - أن توالت التصريحات الغربية، الأطلسية والأمريكية ومن بعض الأطراف الأوروبية، بالإلحاح على التحذير من وصول المفاوضات إلى طريق مسدود.. والمقصود: العجز عن فتح بنود جديدة في المفاوضات، مع عدم الوصول إلى نتائج فيما هو مفتوح منها.. وهذا رغم مرور ٥ سنوات على الشروع فيها، و١٢ سنة على قرار "قبول طلب الانضمام".. وعشرات السنين على طرح الرغبة في الانضمام بمختلف الوسائل.

هذا الإلحاح موجّه إلى الاتحاد الأوروبي، بمعنى تحميله المسؤولية عن الوضع الراهن.

الدور التركي.. بمنظور حضاري

ينبغي النظر إلى الدور التركي ومستقبل علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي أو الغرب عموما من منظور آخر، وليس من منظور "محاور الاهتمام الغربية بتركيا".. وهنا نجد الكثير، ومن ذلك:

١- يمكن أن تلعب تركيا دورا حاسما على نقاط التماس ما بين عالم رأسمالي بلغ عبر العولمة المتوحّشة والعقل العسكري مرحلة الاهتراء، وعالم إسلامي ينتظر تحرّكا سياسيا واعيا لتوظيف إرهاصات النهوض فيه على مستوى حضاري إنساني.

٢- يمكن أن يلعب النموذج التركي في المنطقة العربية والإسلامية دورا كبيرا في بيان الإمكانات الواقعية لسلوك طريق التقدّم داخليا، سياسيا واقتصاديا، وخارجيا عبر سياسات مرحليّة واقعية، على أرضية عقدية إسلامية، يمكن أن يتبلور من خلالها - رغم ما يُرصد من نواقص في مرحلة المخاض - مشروع إسلامي نهضوي متكامل.

٣- لا يُنتظر أن يوصل دور "الوساطة" التركي - كما يظهر للوهلة الأولى في الوقت الحاضر - إلى نتائج حاسمة

في قضايا ساخنة، مثل الملف النووي الإيراني أو قضية فلسطين.. فالوساطة القويمة النزيهة ممكنة بين طرفي صراع مختلفين، وليست ممكنة بين طرف معتدٍ بمختلف المعايير وطرف معتدى عليه في مختلف الميادين.

٤- لا ينفصل مستقبل الدور التركي عن مجموع مجرى المتغيّرات الدولية الجارية بسرعة ملحوظة.. على محاور:

- انكفاء مفعول الهيمنة العسكرية الغربية تدريجيا..
- انكفاء مفعول الاحتكار المالي والاقتصادي للمادية الغربية بتسارع متصاعد..
- ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية..

٥- وصول الأوضاع المتردية في المنطقة العربية والإسلامية إلى "الحضيض" على صعيد اهتراء "الدولة وسيادتها"، و"التجزئة القطرية وداخل القطر الواحد"، و"التخلّف العلمي والتقني والاقتصادي".. وهو وضع لا "يسمح" بمزيد من التردّي، ولا بدّ أن يفضي إلى تحرّك معاكس تفرضه سنن التاريخ، وهنا بالذات يمكن للنموذج التركي الذي سبق سواه، أن يلعب دورا إيجابيا في ألاّ يكون التحوّل الحتمي المنتظر في صورة متفجّرة، بل يرجى له أن يطرح البدائل الإيجابية الواقعية، التي تجعل من "الغضبة الشعبية المتصاعدة" و"المقاومة المتواصلة المتزايدة" وقودا لطريق النهوض.. وليس لطريق الانفجار.

هجرة الأدمغة التركية إلى تركيا

بين ضجة سياسية غبيّة وأرقام إحصائية ذكية

(نشر في موقع إسلام أون لاين يوم ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٠م)

أين يستوطن الغباء؟ - حملات تحريضية - الكفاءات.. والاندماج - الهجرة المضادّة - كيف تستقطب تركيا ذوي الكفاءات

ما يعنيه هجرة الأدمغة التركية.. إلى تركيا، يظهر للعيان بقدر ما يوضع على أرضية واقع ما تعانيه الدول الأوروبية على صعيد التعامل مع تلك "الأدمغة" داخليا رغم تصاعد حاجتها إلى الخبرات والكفاءات.

تقول أسبوعية "دي تسايت" الألمانية استنادا إلى المؤسسة الالمانية الاتحادية للإحصاء، إن ألمانيا تشهد في كل ٣-٤ دقائق رحيل مواطن ألماني عنها، أي ١٧ مواطنا في الساعة، و٤٢٤ يوميا.. وتتساءل الصحيفة: علام يدور الجدل بين الساسة الألمان إذن حول "الهجرة إلى ألمانيا"؟ لقد بلغ عدد الراحلين عام ٢٠٠٩م ١٥٥ ألفا، وأكثر من ذلك في كل من عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م، ونسبة ذوي الكفاءات بين الراحلين أعلى من المعدّل الوسطي في ألمانيا، ولم يصل عدد "العائدين" من الألمان عام ٢٠٠٩م يزيد على ١١٥ ألفا، والحصيلة تعني ما يُعرف بهجرة الأدمغة، بينما تبلغ احتياجات الاقتصاد الألماني للقوى الاختصاصية العاملة حوالي ٣٠٠ ألفا في المرحلة المقبلة.

ما علاقة ما سبق بالجدل الدائر في ألمانيا ايضا حول الإسلام والمسلمين والتعدّد الثقافي؟

أين يستوطن "الغباء"؟

إنّ إنكار واقع التعدّد الثقافي القائم وإنكار واقع الاندماج القائم في ألمانيا، هو في حصيلته رفض عدم الاستجابة لتطويع المسلمين لإسلامٍ مبتكر آخر، أي عدم إخضاع الفرد المسلم - سيّان بأصول أوروبية أو غير أوروبية - منظومةَ قيمه الإسلامية للرؤى العلمانية، حتى على صعيد الممارسات السلوكية الشخصية، والحريات الشخصية الفردية، والحقوق المكفولة دستوريا وقانونيا.

وقد انطلقت الموجة الأخيرة من تجدّد الجدل في ألمانيا حول المسلمين ولا سيما الأتراك والعرب عن صدور كتابٍ بقلم "تيلو سارازين" وعبر تصريحاتٍ أدلى بها، وجميع ذلك على محور: "ألمانيا تزداد غباء لأنّ غالبية المسلمين فيها ليسوا مؤهّلين للاندماج".. وكانت معارضته الرسمية والإعلامية (في البداية.. فلم تعد شديدة كما كانت عند الصدمة الأولى) بسبب تعميمه وربط مزاعمه تلك بأسباب "وراثية"!

ثمّ كانت المحطة التالية في موجة الجدل هذه من خلال ردود الفعل الواسعة النطاق، السلبية من جانب غالبية زعماء الأحزاب الحكومية، من المسيحيين والليبراليين، مقابل ردود فعل إيجابية خارج هذا النطاق.. وذلك على قول رئيس الجمهورية "كريستيان فولف" ضمن كلمته بمناسبة الوحدة الألمانية: إن الإسلام جزء من ألمانيا.. ولم يمنع من ردود الأفعال تلك حذرُه المقصود في الصياغة، عندما أكّد الموقعَ الثابت للإرث المسيحي واليهودي في

المجتمع، ثمّ أضاف أنّ الإسلام.. أصبح.. جزءاً من ألمانيا دون القول مثلاً إنّ هذا يستتبع مراعاة منظومة قيمه ثقافيا!

وكان أقصى ردود الفعل السلبية وضوحا قول رئيس حزب المسيحيين الاجتماعيين في ولاية بافاريا "هورست زيهوفر": "لا نحتاج في سدّ ثغرة أصحاب الكفاءات والتخصصات إلى جلب مهاجرين من دائرة ثقافية أخرى".. ثمّ وصل التصعيد إلى محطته التالية عندما حاولت المستشارة الألمانية "أنجلا ميركل" اتخاذ موقف ما بين المؤيّدين والمعارضين لمقولة رئيس الجمهورية، فقالت: "مجتمع التعدّدية الثقافية أخفق تماما" وهي كلمة تعني واقعيا: رفض تعدّدية القيم في البلاد، وأضافت: ".. والإسلام جزء من ألمانيا".. أي أنّه جزء من الواقع القائم وليس "مصدرا" للقيم!

هذه ضجة سياسية محضة، وغبيّة إلى حدّ بعيد.

أولا: هي ضجّة سياسية.. إذ ترتبط مثلا بالأسلوب التقليدي لمحاولة أحزاب اليمين الأوروبي عموما كسبَ تأييد شعبي عن طريق تبنّي بعض أطروحات "اليمين المتطرّف" - كما جرى من قبل في سويسرا والنمسا وهولندا وفرنسا - ضدّ الأجانب عموما والمسلمين بمن فيهم المواطنون الأوروبيون المسلمون تخصيصا. ولا ريب في مفعول الاستمرارية على هذا الصعيد نتيجة "المعارك الانتخابية" التي لا تنقطع، على المستويات المحلية (في ألمانيا) عدّة مرات سنويا، وعلى المستوى الاتحادي مرة كل ٤ أعوام على الأقلّ.

إنّما بات لذلك مفعول الحلقة المفرغة:

١- من المعروف أنّ اليمين المتطرّف يتعمّد نشر الخوف المرضي من الإسلام والمسلمين، وهو ما يبلغ درجة الإساءات المعروفة..

٢- يزداد مفعول الترويج لأطروحات الأحزاب اليمينية المتطرّفة على أرضية السلوك السياسي والإعلامي الذي يساهم في نشر أجواء مواتية لنشر الخوف المرضي من الإسلام (توجد في هذه الأثناء كتب حافلة بالاستشهادات والأدلّة على ذلك) فيزداد تأثيره على العامّة، حتى أنّ بعض الاستطلاعات الحديثة يقول بوصول ذلك التأثير إلى أكثر من ٥٠ في المائة من السكان بألمانيا..

٣- ترتفع تبعا لذلك شعبية الأحزاب اليمينية المتطرّفة، فيسارع ساسة الأحزاب الأخرى إلى محاولة "استرجاع" أصوات الناخبين عبر ما يمكن وصفه "بالمزايدات" على أطروحات اليمين المتطرّف السياسية، وما يواكبها إعلاميا، في التعامل مع غير ذوي الأصول القومية الأوروبية، لا سيّما من المسلمين..

٤- وتتكرّر الدورة، بصورة تصاعدية لولبية، جولةً انتخابية بعد جولة.

ثانيا: أمّا أنّها ضجة سياسية "غبيّة" فلأنّها في ألمانيا بالذات - وهي موضع الحديث هنا كنموذج وسطي أوروبيا - تكشف عن أنّ "السياسيين" بدؤوا يصدّقون أنفسهم في "أحكامهم التعميمية"، فلا يتحققون ممّا يقولون، رغم الشواهد المتزايدة الظاهرة للعيان على أرض الواقع، على المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بل والسياسية جزئيا.. والتي تؤكّد أنّ اندماج المسلمين واضح في أنّهم أصبحوا جزءا عضويا من النسيج الاجتماعي فعلا، وأنّ

وجودهم "إيجابي" على مختلف المستويات.
بل يصعب العثور على سبب موضوعي واحد في بلد كألمانيا "يقدّس" لغة الأرقام، أن تتسابق التصريحات السياسية فيه على طرح ما يتناقض مع تلك الأرقام بصورة مباشرة، وهي صادرة عن وزارات ودوائر رسمية ولا يجهل المسؤولون السياسيون بها قطعا.
لهذا لا يسهل استبعاد التكهنات أو التفسيرات القائلة، إنّ العداء للإسلام، أو الجهل به، أو التخوّف من مفعول "قيمه" وتأثيرها على حساب ما يُعتبر "منظومة قيم غربية"، هو ما يكمن وراء سلوك سياسي وإعلامي ما بين "الصريح" في التهجّم، و"المتشنّج" في الدفاع؟ ويمكن رصد بعض التراجع عن ذلك في الأوساط الإعلامية والفكرية، بينما لا يمكن رصد ما يوازيه على المستوى السياسي.. إلا باستثناءات محدودة.

حملات تحريضية

يتكرّر في الوقت الحاضر بعض ما شهدته تسعينات القرن الميلادي العشرين، فآنذاك انتشرت المزاعم القائلة - رسميا وإعلاميا - إن "الأجانب" (لم يكن تعبير ذوي خلفية أجنبية دارجا بعد) يعيشون على حساب دافعي الضرائب الألماني، وهم سبب ارتفاع البطالة وارتفاع نفقات الدعم الاجتماعي من جانب الدولة، ولم تكن الجهات الرسمية بعيدة عن ذلك، أو لم تتصدّ له في أفضل الأحوال. في تلك الفترة انتشرت موجة غير مسبوقة من الاعتداءات على "الأجانب" ووصلت إلى مستويات القتل وإحراق البيوت، فتعاظم الخطر وبات التصدّي له محتما.. فانكشف عن طريق المصادر الرسمية وعبر الأرقام (وهو ما كان معروفا لديها من قبل!) أنّ ما يسدّده "الأجانب" من أقساط الضمانات الاجتماعية، يزيد على ما يحصلون عليه من "مساعدات اجتماعية" بفائض تجاوز ٨ مليارات (مارك آنذاك) سنويا، ولولا ذلك لانهارت شبكة الرعاية الاجتماعية في ألمانيا، فكانوا من مصادر "تمويل" دعم الطبقة الفقيرة في ألمانيا عموما، أي من مصادر تخفيف الأعباء المالية على الخزينة وعلى دافعي الضرائب.
سقطت مصداقية الحملات التحريضية آنذاك.. عبر الأرقام الإحصائية.

في الوقت الحاضر تناولت الحملات التحريضية، بما فيها "الرسمية" والإعلامية جانب "الكفاءات والاندماج".. ويتناقض ما تقول به مع ما تقول به الأرقام الإحصائية، ويفقدها مصداقيتها، ومن ذلك:
١- "زعم" وزير الداخلية الألماني توماس دي ميزييه مؤخّرا أنّ ١٠-١٥ في المائة (فقط) من المسلمين يرفضون الاندماج، وكان يردّ بذلك على زعم "سارازين" التعميمي.. فيبيّن عدم صحة القول إنّ "جميع المسلمين" رافضون للاندماج!
ولكن.. ما هي الأدلّة على وجود نسبةٍ من هذا القبيل، وليست هي نسبة بسيطة؟ طُرح هذا السؤال على وزير الداخلية في استجواب نيابي من جانب أحزاب المعارضة، فلم يستطع تقديم أيّ دليل يعتمد على استقصاء أو دراسة أو أي أسلوب منهجي آخر.
٢- طالب "زيهوفر" - كما سبقت الإشارة - بإغلاق الأبواب أمام الوافدين المسلمين، لا سيما الأتراك والعرب،

فهؤلاء لا يؤمّنون الكفاءات العالية، ولا يندمجون في المجتمع الألماني، وينبغي إذن استثناؤهم من مشاريع جلب كفاءات "أجنبية" لتغطية الثغرة الخطيرة المتزايدة في الاقتصاد الألماني!

بالمقابل.. تقول التسجيلات الإحصائية الرسمية إنّ ٥٤ في المائة من العاملين من ذوي الخلفية الأجنبية في ألمانيا، من خارج نطاق دول الاتحاد الأوروبي - ومعظم هؤلاء مسلمون من عرب وأتراك وإيرانيين وأفغان - هم في عداد ذوي الكفاءات العالية، و٢٣ في المائة من ذوي الكفاءات الممتازة (النادرة).. ولولا هؤلاء لأصبحت ثغرة الكفاءات أكبر وأخطر على واقع الاقتصاد الألماني.

٣- استشهد "سارازين" على صحة تهجّمه على المسلمين عبر اتهامهم بالغباء بأنّ ما يناهز ثلث أبنائهم لا يختتم الدراسة الثانوية، وتجاهل ككثير سواه خلفيّة ذلك "التاريخية" المرتبطة بظروف جلب العمال الأتراك والمغاربة في سبعينات القرن الميلادي العشرين، ممّا جعل الارتفاع التدريجي لنسبة الدارسين من الجيل الثاني "معجزة" بالمقارنة مع معطيات أوضاع "أهاليهم" ثقافيا وماليا واجتماعيا، كما تجاهل خلفيّة ذلك "المعاصرة" أيضا (تقول دراسات رصينة إنّ نصف طالبي العمل يُرفضون بسبب أسمائهم الكاشفة لانتمائهم الإسلامي).

بالمقابل.. رغم صعوبة المنطلقات التاريخية وصعوبة العقبات المعاصرة أصبح الوجود البشري الإسلامي لا سيما التركي، واضحا للعيان في مختلف الميادين، بما فيها التي تتطلّب كفاءات عالية، علمية وتقنية وكذلك فكرية وثقافية. ولم يعد يمكن إنكار الشواهد على ازدياد نسب "المتألّقين والمتألقات" مهنيا من المسلمين والمسلمات.

الكفاءات.. والاندماج

إنّ العقبات المعاصرة المذكورة هي من أسباب لجوء الشبيبة المسلمة إلى الأعمال المستقلّة والحرّة والأكاديمية، فعلى سبيل المثال لا يوجد مستشفى ألماني واحد دون أطباء مسلمين وطبيبات مسلمات، بكفاءات عالية تصل بهم إلى مرتبة "رئاسة أقسام" أو رئاسة الأطباء في المستشفى، أو تولّي ميدان تخصصي متميّز..

وبلغ عدد الشركات التي يملكها ويديرها مسلمون أتراك أكثر من ٣٠٠ ألف، يزيد نصف العاملين فيها على "ذوي الأصل الألماني"، فهي تؤمّن ما لا يقلّ عن نصف مليون مكان عمل، بعضها من قبيل المتاجر والمطاعم أما عدد الشركات عموما بإدارة تركية ففي حدود ٦٠ ألفا، تضاهي نسبةُ الشركات الكبرى من بينها نسبةَ الشركات الكبرى "الألمانية الأصيلة!" إلى مجموع الشركات الألمانية الخاصة.

من الأمثلة على أصحاب الشركات الكبرى والكبيرة:

كمال شاهين التركي صاحب شركة نسيج كبرى على المستوى الدولي.. وإيزين راجر التركية صاحبة شركة استشارية مرموقة في هامبورج، كما عملت في الإعلام على مستوى رفيع.. والأخوان التركيان شيفيت صاحبا شركةٍ وصلت خلال سنوات إلى مصافّ كبرى الشركات العالمية في صناعة ألعاب الحاسوب الشبكية..

ومن الأمثلة من المسلمين غير الأتراك أيضا:

المهندس المصري إبراهيم سماك صاحب شركة إنجوتيك التي تولّت نشر منشآت خلايا الطاقة الشمسية على سقف مبنى المجلس النيابي ومقر المستشارية والمحطة الرئيسية للقطارات في برلين، ويموّل مشاريع تأهيل وتعليم في

عدة بلدان إفريقية عن طريق مؤسسته "رابطة الأمل الإفريقي".. وأمير قاصاي الإيراني الذي يعتبر في المرتبة الثالثة بين "المبدعين" عالميا وتعتمد على استشارته شركات كبرى مثل فولكس فاجن وماك دونالد.. وعدنان وحّود السوري الذي تعمل آلات النسيج الألمانية الحديثة المتطوّرة، المعتمدة على اختراعاته المسجّلة عبر ٣٠سنة مضت في جميع أنحاء العالم ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

القائمة طويلة.. ولم تعد تقف عند حدود العمل السياسي والجامعي أيضا، فعلاوة على وجود أعداد متزايدة في المرتبة الثانية والثالثة على مستوى إدارة البلديات وإدارة المدن وفي الأحزاب ومؤسسات الإعلام وفي مشاريع البحث العلمية الجامعية، يوجد من يصل إلى مرتبة متقدّمة، وقد اشتهر من هؤلاء:

جيم أوزديمير.. رئيس حزب الخضر حاليا، وقد ارتفع في عهده تأييد الحزب حتى باتت عودته إلى المشاركة في السلطة الاتحادية في برلين شبه مؤكّدة.. وآيجول أوزجان.. أول مسلمة تصل إلى منصب وزاري - الشؤون الاجتماعية - في ولاية ساكسونيا السفلى.

الهجرة المضادّة

الضغوط.. والتمييز.. والأجواء العامة.. - وليس العجز الذاتي - في مقدّمة الأسباب التي يعدّدها الآن أصحاب كفاءات من "الأتراك / الألمان" الذين أصبحوا يفضلون العمل في تركيا على العمل في ألمانيا، ويهجرون "بلدهم" الذي ولدوا فيه.. إلى البلد الذي يُتهّمون(!) بالولاء لدينه وثقافته.. بحكم "أصولهم التركية"، كما لو كان ذلك تهمة مشينة! بل حتى وإنْ كان كثير منهم أقرب في حياته العامّة للواقع الاجتماعي الألماني منه للواقع التركي.

صحيح أنّ الذين يخطّطون لهذه الهجرة المضادة خلال العام التالي أو الذي يليه لا يزالون دون ٣ في المائة من الشبيبة المسلمة التركية، ولكن الاستطلاع الذي يقول بذلك وأجرته "رابطة رجال الأعمال الألمانية-التركية" عام ٢٠٠٩م، يكشف عن "اتجاه الريح" عندما يقول أيضا إنّ ٣٦ في المائة من الأكاديميين ذوي الخلفية الأجنبية التركية، أعربوا عن اعتقادهم بأن مستقبلهم سيكون في تركيا وليس في ألمانيا.

ألمانيا في حاجة إلى الكفاءات وسبق قبل أعوام قيامها بحملة لجلب ٥٠ ألف هندي متخصص في تقنيات الحاسوب والشبكة، وأخفقت في جلب ما يتجاوز ٢٠ في المائة من هذا الرقم.. رغم ما طرحته من إغراءات. على النقيض من ذلك، لم يعد "الرحيل عن ألمانيا" مجرّد "استثناءات" من القاعدة كما سبق التنويه في مطلع المقال.. فألمانيا التي سجّلت دخول ١،٥ مليون "مهاجر" عام ١٩٩٢م مقابل رحيل ٧٨٠ ألفا عنها، فقدت هذه المعادلة تدريجيا، عاما بعد عام، وسجّلت عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م ارتفاع عدد الراحلين بما يتجاوز عدد الوافدين، فكان الفارق ٥٦ ألفا عام ٢٠٠٨م، و١٥ ألفا عام ٢٠٠٩م.

بقدر ما تشهد الأرقام الرسمية الألمانية على خطورة ثغرة الكفاءات والتخصص، يظهر بالمقابل ما يعنيه بمنظور تلك الثغرة ذلك التركيز المتواصل على رفض التعددية الثقافية وعلى تحويل الاندماج إلى محاولة تطويع المسلمين لإسلام مصطنع آخر.. ناهيك عن تسميم الأجواء الاجتماعية المشتركة، وهذا في مقدمة ما يكشفه رحيل ذوي الخلفية التركية إلى تركيا، وما يسبّبه من عواقب لألمانيا.. وليس لهم.

ويمكن مع مقارنة الأرقام الوصول إلى أن انقلاب ظاهرة الهجرة إلى ألمانيا بعد معجزتها الاقتصادية إلى الهجرة من ألمانيا الآن، يسري على العلاقة مع تركيا بالذات أكثر من سواها. ولئن ارتفع عدد الوافدين من بلدان إسلامية فمن أفغانستان والعراق (حيث لا يخفى أثر الحملة العسكرية الغربية الضارية على البلدين) فقد بلغ الفارق بين الوافدين والراحلين لصالح تركيا حوالي ١٠ آلاف عام ٢٠٠٩ (الوافدون ٣٠ ألفا والراحلون ٤٠ ألفا) بينما لا يصل الأمر إلى مثل هذا الفارق حتى مع دول تُعتبر مقصد المهاجرين من ألمانيا كالولايات المتحدة الأمريكية، فالفارق هنا ٦ آلاف لصالح الأخيرة (الوافدون ٣٠ والراحلون ٣٦ ألفا).

كيف تستقطب تركيا ذوي الكفاءات

من بين الراحلين إلى تركيا عدد لا بأس به ممّن أقدمت عدة محطات ألمانية للإذاعة والتلفزة على اللقاء بهم في اسطنبول على هامش زيارة الرئيس الألماني لتركيا (١٨-٢٢/ ١٠/ ٢٠١٠م) وتبيّن من خلال أحاديثهم ومن خلال المتابعة داخل ألمانيا أيضا، أنّ الراغبين في الرحيل عنها إلى تركيا ليسوا ممّن "يعانون" من نقص في اللغة أو التأهيل العلمي أو الكفاءات والتخصصات، بل على النقيض من ذلك، هم بالذات من يمثلون من تحتاج ألمانيا (لا سيّما مع ارتفاع معدّلات فئات المسنين) إلى كفاءاتهم لسدّ الثغرة التي يزداد حجمها وتزداد خطورتها باطّراد، من الراحلين إلى تركيا (وليسوا "عائدين"، فغالبيتهم من مواليد ألمانيا ولم يعرفوا تركيا إلا في بعض الإجازات):

شيجدم آكايا.. التي أسّست عام ٢٠٠٥م رابطةً حملت اسماً ألمانيا يعني في ألمانيا "مائدة الحوارات الشعبية في المقاهي" التي تجمع دوريا أفرادا يتلاقون فيتحدّثون حول ما يهمّهم من أمور عامة.. وتقول آكابا (التي أسست في اسطنبول أيضا - بعد ٢٤ سنة عاشتها بألمانيا - شركة استشارية لإقامة العلاقات بين شركات تركية وألمانية) إن عدد أعضاء رابطتها بلغ زهاء ١٠٠٠ عضو ويزيدون يوميا بمعدل يتأرجح بين عضوين و٩ أعضاء.

من أعضاء الرابطة "بوكلي" الذي يستشهد بدراسات ألمانية تؤكّد كيف يُدفع التلاميذ ذوو الأصل التركي بألمانيا دفعاً كيلا يتابعوا الدراسة للحصول على الشهادة الثانوية، وليتحوّلوا إلى مدارس "مهنية"، ويضيف أنّ الأساليب المتبعة في الجدل حول الاندماج بألمانيا يزيد باستمرار أعدادَ ذوي الأصل التركي الراغبين في الحصول على مكان عمل في تركيا.

ومن أعضاء الرابطة "كاراتاس" التي تقول إنّها حصلت على شهادة جامعية، وتعرف عن تاريخ ألمانيا وثقافتها أضعاف ما يعرفه سواها من الألمان، ورغم ذلك فقد عايشت كيف أنّ متسكّعين في الطرقات لا يستطيعون صياغة عبارة سليمة بالألمانية، يعتبرون أنفسهم أفضل منها.. لأنهم من أصل ألماني.

ولئن كانت الهجرة إلى ألمانيا قبل ٤٠ عاما هجرة "عمال" عن طريق مشاريع حملات سياسية واقتصادية كبرى استهدفت "الأمّيين.. وغير المؤهّلين دراسيا أو مهنيا" (ممّا يفسّر حاجة الأتراك إلى ما بين جيل وجيلين ليقلّصوا مستوى التخلّف اللغوي والتعليمي في صفوفهم) فإنّ الهجرة عن ألمانيا إلى تركيا هي كما سبقت الإشارة (ورغم الحاجة الماسة لذوي الكفاءات.. وبسبب غباء الحملات ذات الروح العنصرية أو الصادرة عن الخوف المرضي من الإسلام) **هجرة الأدمغة في الاتجاه المعاكس الذي طالما شكا العقلاء في البلدان العربية منه على امتداد عدّة**

عقود.

إنّما من المؤكّد أنّ ظاهرة "هجرة الأدمغة المضادة" التي نشأت ونمت خلال السنوات العشرة الماضية مرتبطة ارتباطا وثيقا بما شهدته تركيا خلال هذه السنوات عن طريق حزب العدالة والتنمية، وأصبح يوصف بالمعجزة الاقتصادية التركية التي وجدت إشادة واضحة من جانب الرئيس الألماني فولف في زيارته الأخيرة.

من هنا ينبغي التنويه: **من أراد في البلدان العربية والإسلامية فعلا أن يستعيد من خسرتهم هذه البلدان من "الأدمغة" لصالح شركات الغرب ومؤسساته.. فالطريق إلى ذلك هو طريق اتّباع سياسة حكيمة، تعيد الاستقرار إلى البلاد والاطمئنان إلى الشعوب، والكرامة والحريات والحقوق إلى المواطن الفرد.**

الاتحاد الأوروبي وتركيا ما بعد الانقلاب الفاشل

نظرة استشرافية

(نشر في شبكة الجزيرة يوم ١/ ٨/ ٢٠١٦م)

يشكك الأوروبيون أحيانا في مصداقية الرئيس التركي إردوجان بصدد العضوية في الاتحاد الأوروبي، ويذكّرون بأنه كان معارضا لذلك إلى أن نجح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات عام ٢٠٠٢م، وآنذاك مارس "ديبلوماسية هجومية" لإنهاء المماطلة الطويلة في التعاطي مع طلب الانضمام من جانب تركيا الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي منذ ١٩٤٩م، إذ رفض الأوروبيون مرارا الاستجابة لطلبات الانضمام، كما كان مثلا عام ١٩٥٩م إلى "السوق الأوروبية المشتركة" وعام ١٩٨٧م إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي، وكان القبول بهذه العضوية "الجمركية" عام ١٩٩٦م أول خطوة إيجابية أوروبية، قبل أن يساهم إلحاح حكومة حزب العدالة والتنمية في استصدار قرار أوروبي عام ٢٠٠٢م أن تبدأ مفاوضات الانضمام عام ٢٠٠٤م، وقد بدأت أواخر عام ٢٠٠٥م فعلا، وما تزال جارية بصورة متقطعة وبطيئة حتى اليوم، إذ تشمل ٣٣ بندا، لم يغلق منها سوى بند واحد حول البحث العلمي، وافتتح التفاوض حول ١٨ بندا، ولا يزال ١٥ بندا طيّ الملفات بانتظار أعوام قادمة، وقد لا تفتح البتة حسب المعطيات الحالية.

قبل الانقلاب الفاشل

مهما كانت التوقعات للتعامل أوروبيا مع تركيا بعد الانقلاب الفاشل وتداعياته، فإن ما طرأ على قضية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سبق ذلك بكثير، في تركيا نفسها وفي أوروبا، وقد تعكّر الإجراءات الداخلية الحالية العلاقات الخارجية مع الغرب عموما، فتتخذ موازنة المصالح أرضية سلبية جديدة، إنما الأهم من ذلك السؤال عن الآثار الداخلية، والقدرة على استبقاء التماسك بين جميع الشرائح السياسية، المؤيدة ابتداء أو لإدراكها أن القبول بالوضع الجديد هو أهون الضررين فهذا التماسك من شروط استمرار نجاح المسيرة الاقتصادية، وهي بدورها ذات تأثير كبير على العلاقة بالغرب بما فيها العضوية في الاتحاد الأوروبي.

في مطالع القرن الميلادي الجديد كانت نسب تأييد الانضمام في تركيا تتجاوز ٧٠ في المائة في استطلاعات الرأي وهبطت إلى أقل من ٥٠ في المائة (نهاية عام ٢٠١١م وفق مؤسسة AP-GfK)، مقابل صعود تركيا اقتصاديا من المرتبة ١١٦ إلى المرتبة ١٦ عالميا، أما الآن فجاء في مقال بقلم ماركو ماير في موقع "كونترا" الألماني يوم ٢٨ /٦ / ٢٠١٦م - أي قبل الانقلاب الفاشل - أن نسبة الرفض بلغت ٧٠ في المائة مقابل ٢٣ في المائة تؤيد استمرار المفاوضات، ويتركز التأييد على منطقة الأكراد حيث تبلغ نسبته ٨٣ في المائة.

في أوروبا أيضا تقول استطلاعات الرأي إن غالبية السكان في بعض الدول كالسويد وإسبانيا والبرتغال تؤيد الانضمام بينما تصل نسبة الرفض إلى ٨١ في المائة في النمسا و٦٩ في المائة في ألمانيا والغالبية البسيطة في بلدان أخرى مثل فرنسا وبلجيكا وإيطاليا، ولا تبتعد المواقف السياسية عن هذه المواقف الشعبية.

أوروبا السياسية تتعامل مصلحيا على مضض مع تركيا الحديثة، بوجهها الذي ربط مسارها الديمقراطي بإنجازات حزب العدالة والتنمية وتوجهاته، ومن المنتظر أن يستمر ذلك نتيجة توقع مزيد من التمكين لزعامة سلطته الحالية سياسيا وشعبيا أكثر من أي وقت مضى ولزمن طويل بعد الانقلاب الفاشل.

ورقة مفاوضات العضوية

لعل حملة الانتقادات الأوروبية تجاه إعلان حالة الطوارئ الآن تحت عنوان الحفاظ على دولة القانون، صادرة عن الخشية من إضعاف مواقع شرائح سياسية معارضة تركية لا يخفى أنها الأقرب بمنطلقاتها وأطروحاتها إلى الدول الغربية، علاوة على ارتباط الجانب التقنيني بالعضوية في الاتحاد الأوروبي، إنما ظهر هذا الارتباط بصورة أوضح في الموقف من احتمال تفعيل عقوبة الإعدام.

كان إلغاء العقوبة ضمن التعديلات التقنينية في تركيا في مطلع عهد حزب العدالة والتنمية جزءا من المساعي التي بلغت درجة الضغوط في اتجاه تحديد موعد مفاوضات الانضمام، ورغم تجدد الحديث الآن حول إعادة تفعيل العقوبة، من المستبعد التسرع رسميا في اتخاذ القرار، ويشير إلى ذلك حرص السلطة على ربطه بمشاركة الأحزاب الأخرى، وهو يحتاج إلى غالبية الثلثين في المجلس النيابي على كل حال.

بالمقابل يلاحظ أن التصعيد الأوروبي تجاه تركيا مركز على وسائل الإعلام وعلى تصريحات متشددة على مستوى سياسي أدنى من مستوى المسؤولين عن صناعة القرار، بينما يسود التردد عن اتخاذ إجراءات مضادة مؤثرة، فدور تركيا أطلسيا وإقليميا بالغ الحساسية، ولهذا يدفع وضع مسألة عقوبة الإعدام في الصدارة إلى التساؤل، ما إذا كان المقصود تركيز أنظار الرأي العام على ذلك، مقابل تجنب إحداث قطيعة مع بلد بالغ الأهمية في مجموع السياسات الغربية، رغم الانزعاج من المسيرة التركية مع الثورات العربية.

لعل هذا ما يفسر ذكر تفعيل العقوبة - رغم ضعف احتماله - نذيرا بوقف مفاوضات الانضمام، على لسان المستشارة الألمانية ميركل ووزير خارجيتها، وعلى لسان المسؤولة عن السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي موجيريني، التي لم تلتفت وهي تصرّح بذلك في مؤتمرها الصحفي إلى وزير الخارجية الأمريكي كيري بجانبها، وكأن عقوبة الإعدام لا تسري وتنفذ في ولايات أمريكية.

على أية حال يمكن رصد **درجة لا بأس بها من التخبط السياسي الأوروبي حاليا في التعامل مع تركيا، مع ملاحظة استخدام اسم إردوجان "مرادفا" للدولة كلّها**، وهذا ما ينعكس على ذكر مفاوضات الانضمام والتهديد بقطعها، وكانت دوما تخطو خطوة إلى الأمام واثنتين إلى الخلف، بحجج عديدة، مثل أزمة قبرص، ومشكلة الأكراد، فلم تأخذ مسألة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي حتى اليوم مسارا جادا وحاسما.

قبل مسيرة النجاح اقتصاديا في عهد حزب العدالة والتنمية ربما كان التخلف الاقتصادي - إضافة إلى الحكم العسكري وراء ستار ديمقراطي - حجة منطقية من وراء عدم الانفتاح الأوروبي على انضمام تركيا، ولكن هذا النجاح أسقط تلك الحجة.

أما على الصعيد التقنيني الأهم بالمنظور الأوروبي فقد استجابت الحكومات التركية بزعامة إردوجان ورفاقه للقسط الأكبر من الطلبات الأوروبية - بصيغة شروط - حتى فيما يتناقض مع توجهات حزب العدالة والتنمية، إنما كثيرا ما وجد ذلك تفسير المحللين الأوروبيين باستغلال ورقة الانضمام للتخلص من القيود العسكرية وغيرها في تركيا.

والواقع أن مسار المفاوضات حول العضوية أصبح متركزا في الدرجة الأولى على استخدامها "ورقة" لإعطاء العلاقات صيغة تحافظ على المصالح المشتركة قدر الإمكان، إنما دون توقع أن يصبح انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي واقعا فعليا في قادم الأيام.

المخاوف من تركيا إسلامية

سيان ما هي خلفيات "الانقلاب الفاشل" وما يقال أو ينكشف بصدد أدوار أجنبية، لا شك أن الوضع الجديد يثير مخاوف أوروبية وغربية عموما، لا علاقة لها بصورة مباشرة مع موازين المصالح المشتركة، الاقتصادية والأمنية والسياسية، بقدر ما ترتبط بسبب جوهري وراء تحوّل مسألة الانضمام إلى مجرد "ورقة المفاوضات حول الانضمام".

رسميا تسري وثيقة "شروط كوبنهاجن ١٩٩٣م" لضبط التوسع الأوروبي شرقا على المفاوضات مع تركيا أيضا، أما سياسيا فلم ينقطع التركيز على العقبة الأكبر في وجه الانضمام، وهو ما يجري التعبير عنه غالبا بالاختلاف الثقافي ويحمل أحيانا عنوانه الأصح وهو الاختلاف العقدي.

في ١٤/ ٣/ ١٩٩٧م نشرت أسبوعيّة دي تسايت الألمانية مقولة الرئيس الألماني الأسبق هيرتسوج للرئيس التركي الأسبق ديميريل "نحن ملتزمون بما تقرر في اتفاقية الاندماج مع تركيا من عام ١٩٦٣م بما في ذلك قابلية الانضمام، وهذا جزء ثابت من السياسة الألمانية، فأوروبا ليست ناديا مسيحيا"، لتقارن الصحيفة بين هذا التعهد قبل شهور وبين مقولة المستشار الألماني الأسبق هلموت كول بعد بضعة أسابيع فقط في مؤتمر الأحزاب المسيحية والمحافظة الأوروبي في بروكسل: "تركيا ليست جزءا من أوروبا الآن ولن تكون في المستقبل" مشيرا إلى الحواجز الكبيرة في وجه ذلك ثقافيا ودينيا.

وتوجد تصريحات مشابهة على ألسنة مسؤولين أوروبيين من فرنسا وبولندا والنمسا وغيرها، كما أنها لم تنقطع في ألمانيا، فبعد سنوات من مقولة كول، أعلن شويبلي وفق صحيفة فرانكفورتر آلجيماينه يوم ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٤م، وكان آنذاك رئيس كتلة المسيحيين الديمقراطيين في المجلس النيابي الألماني، أن "الاتحاد الأوروبي لا يستطيع أن يكون لاعبا سياسيا قادرا على التصرف إلا إذا حافظ على تميزه الأوروبي وهذا التميز سيتضرر في حال انضمام تركيا إليه".

وتتكرر هذه المواقف باطّراد، ومنها على لسان المستشارة الألمانية ميركل على خلفية الموقف من تركيا أثناء زيارة البابا الكاثوليكي السابق بينديكت السادس عشر، في تموز/ يوليو ٢٠٠٨م، وهي تعده بأن الاتحاد الأوروبي سيعزز مشروعه الدستوري بروح ثقافية بقيم مسيحية ويهودية".

صحيح أن التصريحات السياسية الرسمية في نطاق مفاوضات الانضمام لا تذكر العنصر العقدي الثقافي مباشرة، ولكن أصبح يشغل العديد من الكلمات والمحاضرات والعديد من الكتب بأقلام مسؤولين سياسيين يتناولون مستقبل العلاقات مع تركيا.

وتوضح الأمثلة آنفا أن هذا التوجه الأوروبي العام اكتسب الاستمرارية من قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ومن العسير أن يتبدل باتجاه انفتاح أوروبي أكبر بعد رصد التوجهات ذات الصبغة الإسلامية في سياساته، وانتقادها غربيا، وهو ما بلغ قبل الانقلاب الفاشل الأخير درجة بعيدة المدى.

أحد أسباب المخاوف العامل السكاني، فتركيا - إذا أصبحت عضوا - تحتل حاليا المرتبة الثانية بعد ألمانيا من حيث عدد السكان، وهو من مرتكزات تقنين اتخاذ القرارات، ويمكن أن تتحول إلى المرتبة الأولى وفق تنبؤات النمو السكاني، ومع انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يكتسب هذا العنصر وزنا إضافيا، إلى جانب الوزن الإضافي لزيادة ترسيخ العامل العقدي والتوجه الإسلامي الذي بدأت التنبؤات بصدده كأحد التداعيات الحاسمة لفشل الانقلاب، ناهيك عن اتهام السلطة التركية باستغلال ذلك لتعزيز توجهاتها السياسية ذات الصبغة الإسلامية.

الحصيلة: كلا الطرفين أقرب إلى القبول بوقف المفاوضات حول الانضمام، إنما يريد إذا قُطعت إظهار مسؤولية الطرف الآخر عن ذلك، أما تداعيات الانقلاب الفاشل فلا يبدو أنها تغيّر كثيرا من هذه المعادلة المعضلة.

الفصل الثالث: النهضة التركية والتبعات الإقليمية والثورة في سورية

تركيا بين الولاء الأطلسي الأمريكي والمكاسب الإقليمية ٧٠
فرصة تاريخية لازدياد استقلالية تركيا
(نشر في موقع إسلام أون لاين يوم ١٧/ ٩/ ٢٠٠٨م)

تركيا والأكراد وتفجير مستقبل المنطقة ٧٣
تغييب البعد الإسلامي لصالح مخططات التجزئة العدوانية
(نشر في مداد القلم يوم ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٧م)

وقفة قصيرة ما بين تركيا والثورة في سورية ٧٧
لا توجد ألغاز وعواطف بل مصالح واقعية في الموقف التركي
(نشر في موقع إسلام أون لاين يوم ٢٤/ ٨/ ٢٠١١م)

حدود دور تركيا في مسار الثورة الشعبية في سورية ٨٠
هل التدخل العسكري التركي مطلب واقعي؟
(نشر في مداد القلم يوم ٦/ ١٠/ ٢٠١٢م)

المشهد الإقليمي ٨٢
تطور السياسة التركية تجاه الثورة في سورية
(نشر في مداد القلم يوم ١٦/ ٦/ ٢٠١٤م)

تركيا بين الولاء الأطلسي الأمريكي والمكاسب الإقليمية

فرصة تاريخية لازدياد استقلالية تركيا

(نشر في موقع إسلام أون لاين يوم ١٧/ ٩/ ٢٠٠٨م)

تطور الدور التركي الإقليمي - خلل مفاجئ في الموازنات التركية - البحث عن "شعرة معاوية"

ما يزال العنصر الحاسم في السياسة الخارجية التركية قائما على الدور الإقليمي الذي يمكن أن تلعبه وسط موازنات سياسية معقدة. وكان عامل الاستقرار في ذلك الدور خلال الحرب الباردة مرتبطا بعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي على الجناح الجنوبي للمعسكر الشرقي. ومع نهاية الحرب الباردة تراءى للساسة الأتراك في عهد ديميريل آنذاك، وفي إطار الارتباط المتوارث بالعالم الغربي، أنّ ضياع هذا الدور الإقليمي يمثل خطرا كبيرا، فحاول ديميريل الوقاية منه بطرحه فرضيةَ الدوائر الإقليمية الخمس للسياسة الخارجية التركية.

تطور الدور التركي الإقليمي

استطاعت تركيا خلال عقدين من السنوات، لا سيما في عهد إردوجان، أن توجد لنفسها دورا إقليميا بديلا عمّا كان عليه في حقبة الحرب الباردة، وكان من العناصر الحاسمة في هذا الدور مواكبة التحرّك الغربي في اتجاه الوفاق مع الاتحاد الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وشمل خارج هذا الإطار توثيق العلاقات المباشرة مع دول الجوار مثل جيورجيا (عوامل اقتصادية.. أنابيب النفط) وإيران (عوامل أمنية.. قضية الأكراد)، وبقيت العلاقات متوترة في الدرجة الأولى مع أرمينيا بسبب موروث ما يوصف غربيا بمذبحة الأرمن وبسبب قضية قره باخ ذات الغالبية المسلمة وسط أراضي أرمينيا، كما أمكن تدريجيا وبصورة مواكبةٍ لمساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تهدئة النزاع الشديد مع اليونان بسبب قضية قبرص.

وارتكز جانب أساسي من هذه التطورات على الشكل الجديد للعلاقات الروسية-الغربية، إذ أصبحت علاقات تعاون من جهة، وتوتر ناجم عن المخاوف الأمنية الروسية من جهة أخرى، ولكن لم يظهر للعيان - في تركيا على الأقل - أن التوتر سيغلب على عنصر التعاون، كما ظهر خلال الشهور الماضية بصورة عنيفة على ثلاثة محاور، أولها محور كوسوفا واستقلالها، وثانيها محور الدرع الصاروخي الأمريكي ومنشآته في شرق أوروبا، وثالثها الثالث حرب أوسيتيا الجنوبية وتداعياتها والتي تعتبر نموذجا على نوعية العلاقات المنتظر أن تقوم بين موسكو والغرب في الفترة المقبلة مقابل مساعيه المستمرة للانسياح شرقا تحت عنوان التوسع الأوروبي وعنوان التوسع الأطلسي.

خلل مفاجئ في الموازنات التركية

لقد فاجأت الأزمة الروسية-الجيورجية وتداعياتها تركيا أكثر من سواها، لأسباب عديدة أبرزها:

١- الصراع المحلي على أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا يمثل في جانب رئيسي منه ساحة صراع روسية-أطلسية أوسع

نطاقا، وتركيا دولة عضو في حلف شمال الأطلسي، وارتباطها العسكري أطلسيا بالولايات المتحدة الأمريكية أشد من ارتباط كثير من الدول الأوروبية الغربية نفسها، فهو ارتباط يمسّ مستوى التسلّح ونوعياته بشكل مباشر، وأي موقف تركي يمضي بعيدا في مراعاة السياسة الروسية يمكن أن يعرّض تركيا لضغوط أمريكية شديدة عبر المؤسسة العسكرية، في فترة لا يخفى فيها ما وصل إليه تطوّر المواجهات الداخلية في تركيا وما تنطوي عليه من محاولات حثيثة من جانب حزب العدالة والتنمية لتحييد الجيش، مع تقليص صلاحيات قياداته العسكرية سياسيا.

٢- الصراع الروسي-الجيورجي يمثل في جانب رئيسي آخر منه صراعا على منابع الطاقة وطرق الإمدادات، وكما وجدت أوروبا نفسها مضطرة إلى الحذر الشديد في التعامل مع موسكو بسبب استيراد النفط والغاز، تجد تركيا نفسها أيضا معتمدة اعتمادا كبيرا على الغاز الروسي ومضطرة إلى حذر مماثل في مواجهة السياسات الإقليمية الروسية ذات الأبعاد الدولية، علاوة على تجنب تحويل أنابيب النفط الممتدة عبر جيورجيا وتركيا كبديل عن الأراضي الخاضعة للسيطرة الروسية، إلى ورقة صراع في المواجهة الروسية-الغربية.

٣- الصراع الروسي-الجيورجي يمثل في جانب ثالث منه مرتكزا رئيسيا للمساعي الروسية من أجل استعادة النفوذ في المنطقة الجغرافية القريبة وسط آسيا، وعبر إيران على أرضية التعاون النووي، باتجاه ما لا يزال يوصف بالمياه الدافئة في الجنوب، والتي بقي الوصول إليها هو العنصر الثابت في مختلف التصورات السياسية البعيدة المدى لموسكو على تقلب العهود الماضية فيها.

٤- تركيا التي استطاعت أن تنتزع لنفسها درجة من الاستقلالية الحذرة عن السياسات الغربية، لا سيما الأمريكية، كما ظهر في التعامل مع حرب احتلال العراق، لا تريد أن تخسر ما تحقق على هذا الصعيد من خلال موقفٍ تميل فيه كل الميل لصالح الجبهة الغربية، لا سيما الأمريكية، في مواجهة موسكو وسياساتها الحالية.

٥- إضافة إلى ما سبق استطاعت تركيا أن تنمّي بحذر شديد دائرة العلاقات مع دول إسلامية أخرى، بما تجاوز حتى الأرضية التي حاول أربكان من قبل تثبيت دعائمها فيما سمّي مجموعة الدول الإسلامية الثمانية، وهذا ما وصل بالتعاون التركي مبدئيا إلى منطقة الخليج، ولا تزال السياسة التركية راغبة في تنمية هذه العلاقات رغم ما تواجهه من عقبات بسب ارتباط كثير من الدول الإسلامية المعنية بالسياسات الأمريكية ارتباطا أقرب إلى التبعية منه إلى "التحالف" عبر الأطلسي كما هو الحال مع تركيا.

البحث عن "شعرة معاوية"

لا يوجد في المواقف الرسمية التركية ما يشير إلى العثور على "الوصفة" الأنجع للتعامل مع الوضع الدولي الجديد بين موسكو والغرب، دون أن يكون ذلك على حساب الدور الإقليمي التركي المتنامي بشكل ملحوظ عبر السنوات الماضية، والذي يظهر الحرص عليه وعلى الاستمرار فيه من خلال ثلاثة محاور رئيسية في الوقت الحاضر:

١- أولها محور تهدئة قضية قبرص والتوجه بها نحو حل مقبول عند الأطراف المعنية في الجزيرة وأوروبيا، وهو ما انعكس فيما وصلت إليه الجولة الحالية من سلسلة المفاوضات في نيويورك على مستقبل الجزيرة..

٢- وثانيها محور التأثير على الخط الممتد من إيران عبر العراق إلى سورية وفلسطين وحتى السودان والصومال..
٣- وثالثها منطقة القوقاز ووسط آسيا وكان من أبرز الخطوات الجديدة على صعيدها الزيارة "التاريخية" التي قام بها الرئيس التركي جول لأرمينيا.
المواقف الرسمية التركية الحالية أقرب إلى المراوغة السياسية بانتظار حدوث تطور إيجابي يوقف تصعيد المواجهة الروسية-الغربية. وأبرز عناصرها تأكيد "وحدة الأراضي الجيورجية" من جهة كما تريد الدول الغربية، والامتناع عن إدانة التحرك العسكري الروسي من جهة أخرى مما يمكن أن ينسجم حتى مع الموقف الأوروبي الذي أحال عملية تحديد مسؤولية الصدام العسكري إلى لجنة تحقيق تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.
ومن عناصر المراوغة أيضا التغاضي عن مرور الوحدات العسكرية التابعة للدولة الأمريكية الحليفة عبر مضائق بحر مرمرة إلى البحر الأسود من جهة، مع التنويه بحذر من جهة أخرى إلى الاتفاقية المتعلقة بحرية الملاحة عبر المضائق والتي تقرّر حدودا قصوى للحمولة العسكرية التابعة لدولة لا تقع على البحر الأسود (المقصود في هذه الحالة الولايات المتحدة الأمريكية) كما تقرر فترة ٢١ يوما لبقائها في مياهه، وهو ما يمكن أن يضع تركيا في مأزق سياسي وأمني بين موسكو وواشنطون عند انقضاء هذه المدة.

لا يمكن التنبؤ في الوقت الحاضر بما يمكن أن يستقر عليه الموقف الرسمي التركي بعد المراوغة السياسية المشار إليها، ولكن يبدو من المرجّح أن تركيا لن تمضي بعيدا في المخاطرة بعلاقاتها الجديدة والمتنامية اقتصاديا مع روسيا. على أن الوضع الداخلي في تركيا، لا يسمح بالمخاطرة أكثر مما ينبغي بعلاقاتها مع الغرب وفق ما ورثته الحكومة الحالية عن سابقاتها ومضت في رعايته بتعديلات طفيفة. وتصعب المقارنة بين الموقف المطلوب من تركيا في الوقت الحاضر وبين الموقف الذي اتخذته بشأن حرب احتلال العراق وتمردت به على الإرادة الأمريكية في حينه. فعلاوة على انسجام الموقف التركي آنذاك مع مواقف دول أخرى رئيسية في حلف شمال الأطلسي مثل ألمانيا وفرنسا، يمكن القول إن الموقف الراهن يتميز بموضعه على مفصل جغرافي وسياسي بالغ الأهمية في العلاقة الروسية-الغربية، ويحمل من الأبعاد المستقبلية ما يمكن أن يترك آثارا أوسع نطاقا بكثير على العلاقات التركية بالدول الغربية، وعلى الدور الإقليمي لتركيا في المنطقة، والذي بقي حتى الآن في إطار ما لا يتناقض مع القواسم المشتركة مع الدول الغربية، وإن اختلف في بعض التفاصيل عنها.
رغم ذلك يمكن القول **إن مسار التطورات في السياسات التركية على امتداد العقد الماضي من السنوات على الأقل، يسمح بتوقع موقف يزيد من حجم استقلالية القرار التركي بالمقارنة مع ما كان عليه منذ نشأة حلف شمال الأطلسي حتى اليوم، فانحسار جولات عسكرة الهيمنة الأمريكية، وتنامي المصالح التركية الإقليمية، يرجّح مثل هذا الموقف، فالهيمنة الأمريكية على القرار التركي فقدت كثيرا من "مخالبها" داخليا باهتراء مسيرة العلمانية الأتاتوركية، وخارجيا كما بات ظاهرا للعيان ما بين أفغانستان والعراق والقرن الإفريقي، إضافة إلى أكثر من ثغرة في البنية الهيكلية للسيطرة المالية الأمريكية عالميا.**

تركيا والأكراد وتفجير مستقبل المنطقة

تغييب البعد الإسلامي لصالح مخططات التجزئة العدوانية

(نشر في مداد القلم يوم ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٧م)

وصلت الأزمة التركية-الكردية إلى مستوى الانفجار أو تكاد، وكان لا بدّ أن تتطوّر في هذا الاتجاه نتيجة سياسة الاحتلال الأمريكي للعراق المجاور. فمنذ بداية حرب الاحتلال كان واضحا أنّ الدولة الغازية تعتمد اعتمادا أساسيا على عدد من الأحزاب الكردية الموالية لها، وأنّ استخدامها للقواعد العسكرية في تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي، لم يدفع بالمقابل إلى اتخاذ ما يكفي من الإجراءات للحيلولة دون استفادة حزب العمال الكردستاني من الوضع الجديد الذي أوجده الاحتلال، ليتخذ من المنطقة الحدودية العراقية مع إيران وتركيا موقعا جديدا لمعسكراته وتدريباته العسكرية ومنطلقا لهجماته داخل الأراضي التركية، وهو ما لم يكن ممكنا لولا وجود تفاهم ضمني أو تفاهم سري مع الحزبين الكرديين الرئيسيين المسيطرين في المنطقة الشمالية من العراق / كردستان العراق، سيطرة كاملة، والمتعاونين مع الولايات المتحدة الأمريكية تعاونا كاملا. وليس مجهولا أنّ الطرفين، قوة الاحتلال الهمجي والقوة العسكرية الكردية للحزبين، تحرّكا بعنف دموي في مرحلة سابقة من أجل القضاء على فريق من الأكراد في المنطقة، كان وجوده متعارضا مع مصالحهما، واتُهم آنذاك بالانتماء إلى تنظيم القاعدة أو الارتباط به، فكان القضاء عليه في حينه أقرب إلى مذبحة عسكرية، أما حزب العمال الكردستاني في المنطقة نفسها فلم يجد تحركا مماثلا، بل تُرك له حبل التمركز والانتشار على الغارب كما يقال، ولا يمكن هنا استبعاد أن ذلك كان من البداية مقصودا بعد القرار التركي المعروف بعدم السماح لقوات أمريكية برية بعبور الحدود التركية العراقية في حرب الاحتلال.

مقدّمات الانفجار المحتمل - سياسة صناعة الصراع - الغياب الإقليمي المذهل

مقدّمات الانفجار المحتمل

لن توصل قضية الأكراد إلى حصيلة مرضية قائمة على الأمن والسلام في المنطقة بما يراعي مصلحة الأكراد باعتبارها جزءا من مصلحة جميع سكانها وبلدانها، إلا إذا كان المنطلق في طرحها والتعامل معها منطلقا إسلاميا عادلا مشتركا وإنسانيا قويما نزيها، وليس منطلق صراع بين القوميات والطوائف الموجودة، ولا صراع أطماع على ثروة نفطية، ولا صراع على مواقع السيطرة في هذه البقعة أو تلك، كذلك ليس على أساس مزيد من التجزئة السياسية التي بدأ مسلسلها منذ مطلع القرن الميلادي العشرين على حساب جميع الأطراف، ولا يراد له أن ينقطع. ولكن بغضّ النظر عن البعد الإسلامي المغيّب للقضية، يمكن التأكيد أنّ سياسة الاحتلال الأمريكي للعراق، الذي يدرك من البداية ما تعنيه قضية الأكراد في تركيا المجاورة، من عهد كمال أتاتورك حتى الآن، ويدرك أنّ احتمالات الانفجار قادمة آجلا أو عاجلا.. سياسة الاحتلال الأمريكية لم تصنع شيئا لتجنّب هذا الانفجار، بل على

النقيض من ذلك أوجدت مزيدا من الأسباب والظروف:

- بدءا بطرح مخططات التقسيم من العام الأول للاحتلال وبالتالي التمكين المباشر من نشوء دولة كردية مصغرة تحت عنوان "دولة عراقية اتحادية"..

- مرورا بتصعيد مشكلة كركوك لتتحول إلى بؤرة نزاع داخل العراق ومع تركيا..

- انتهاء بتمرير تقوية حزب العمال الكردستاني لنفسه عسكريا دون "إزعاج".

هذا ما أوصل مخاطر الانفجار إلى مرحلة متقدّمة خطيرة، تستحق طرح التساؤل ما إذا كانت متعمّدة، في هذا التوقيت بالذات، فإلى جانب ما يرتبط بالعراق نرصد أن حزب العدالة والتنمية في تركيا نفسها بلغ موقعا لم يكن يراد له أن يبلغه بالمنظور الغربي، إنما لم يكن يوجد بديل عنه في الوقت نفسه.

إن المحور الأساسي في السياسات الأمريكية والغربية عموما هو في هذه المرحلة محور متابعة مسلسل "تفتيت" المنطقة إلى دويلات أصغر حجما وأضعف قوة وأكبر عددا وأشد اختلافا، ممّا حققته حقبة القرن الميلادي العشرين من قبل، وأوصل المنطقة العربية والإسلامية بمجموعها إلى ما وصلت إليه، دون غطاء أمني ذاتي يحميها منفردة ومجتمعة من عدوان خارجي، ودون أرضية أمنية مشتركة تحول دون النزاعات الداخلية، ناهيك عن التخلّف في مختلف الميادين المعيشية والاقتصادية والتقنية.

سياسة صناعة الصراع

لم تولد مشكلة الأكراد في تركيا أو في العراق وسواهما، إلا نتيجة مباشرة لتقسيم الإرث العثماني في حقبة الغيبوبة الحضارية والسياسية التي سادت المنطقة، تقسيما "غير عشوائي"، بل كان قائما (ما بين كشمير والصحراء الغربية) على ترك بؤر عديدة من الأوضاع الحدودية الغامضة، وخليط المظالم الإنسانية، مع تصعيد حدة مراجل العصبيات القومية، فكانت جميعها بؤرا تسمح بإثارة الأزمات في فترات لاحقة، وهو ما شهده العراق وشهدته تركيا على صعيد قضية الأكراد المسلمين فيهما، وبلغ ذروته باعتناق بعض الأحزاب الكردية توجّهات شيوعية يسارية كما هو الحال مع حزب العمال الكردستاني، الذي لا يزال يحافظ على هذا التوجه إلى جانب التوجه القومي الكردي، بينما مال آخرون كالحزبين اللذين أصبحا يعرفان بحزب الطالباني وحزب البرزاني، ليصبحا مرتبطين بالولايات المتحدة الأمريكية ارتباطا شبه مطلق.

ويصعب على تركيا، سيّان من يحكم فيها، أن تقبل بأن تكون نتائج حرب الاحتلال على حسابها في أزمتها المزمنة مع الأكراد، في أراضيها وخارج حدودها. وحكومة إردوجان حقّقت في الأصل تقاربا داخليا ملحوظا مع أكراد تركيا، ساهم في دعم موقعها الداخلي كما ظهر في الانتخابات الأخيرة، وأعطى مؤشرات على مستقبل سياستها بالنسبة إلى قضية الأكراد، ولكنّها تعلم أنّ السياسة "الأتاتوركية" على صعيد قضية الأكراد رسخت الكثير من المعضلات طوال سبعين سنة من قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وسط انتشار التوجهات الإسلامية مجددا، وتستحيل "فكفكة" تلك المعضلات لإيجاد وضع قويم للعلاقات التركية-الكردية داخليا، وإقليميا، خلال أسابيع أو أشهر أو حتى سنوات معدودة.

لقد زرعت العصبية الطورانية العلمانية في العقود الماضية وتدا ما بين الشعبين الشقيقين التركي والكردي، وزاد من هذا الاستقطاب ما صنعت أعمال التمرّد المسلح من جانب حزب العمال الكردستاني اليساري، فبات كل تحرك في اتجاه مستقبل مستقر مشترك، بغض النظر عن القالب السياسي الممكن له، تحركا محفوفا بالمخاطر، يتطلب إعدادا وموازنات سياسية، وصبرا طويلا وحكمة بالغة، ويتطلب بالتالي فترة زمنية طويلة أيضا.

هذا ما تدركه الأطراف الأخرى، كما أنّها ترصد القدر المبدئي النسبي الذي تحقق من تقارب وتفاهم بما يلبي بعض المطالب الكردية في تركيا، من خلال تطور تدريجي ولكنه مستمر وواضح المعالم، ومن هنا يجب طرح السؤال عمّن اختار هذا التوقيت بالذات لإشعال فتيل الأزمة، وتوجيهها مرة أخرى في اتجاه الانفجار.

هل تحرّك حزب العمال الكردستاني دون أن يحفظ لنفسه خطّ الرجعة في شمال العراق؟

هل تلقى تطمينات ما من جانب الأحزاب الكردية المسيطرة في "كردستان العراق"؟

ولئن صدرت هذه التطمينات فهل صدرت عن تقديرات ذاتية أم بعد تفاهم ضمني أو إشارة خضراء من جانب قوة الاحتلال الأمريكية الحليفة؟

حتى لو صحّ ما يقال عن الولايات المتحدة الأمريكية أنها تريد الآن تجنّب اندلاع صدامات عسكرية تركية-كردية من المفروض أنّها ليست في مصلحتها عسكريا.. لو صحّ ذلك - وما هو بصحيح - فإنها لا تستطيع فرض رغباتها على هذين الحزبين، بعد أن بلغ التمكين لهما من جانبها في شمال العراق مبلغ إنشاء دولة داخل دولة، إلى جانب التأثير المباشر عبر الأجهزة الحكومية العراقية المشتركة.

إنّ أصابع الاتهام موجّهة إلى الاحتلال الأمريكي أولا، فمع كلّ ما يظهر للوهلة الأولى أن واشنطون لا ترى لنفسها مصلحة في أن يشتعل شمال العراق بمشاركة تركية.. الآن.. يبدو أنّ هذا بالذات ما تراه في مصلحتها بعد الانسحاب العسكري المحتم، آجلا أو عاجلا.

إنّ إثارة قضية الأرمن في واشنطون، والهجمات الاستفزازية لحزب العمال الكردستاني، وظهور مواقف أقرب إلى التأييد من جانب الأحزاب الكردية المرتبطة بواشنطون، جميع ذلك يستدعي وضع هذا المشهد في مكانه من مجموع سياسة التفتيت والتجزئة على امتداد المنطقة ما بين لبنان والسودان والعراق والصومال وغيرها. ويظهر للعيان آنذاك، ما يعنيه "تعديل صيغة سياسة الاحتلال الأمريكي" بعد ظهور العجز العسكري.

إن أهداف حرب الاحتلال التي لم تتحقق بالسيطرة المباشرة على العراق، تحوّلت إلى **هدف أساسي هو إشعال الأزمات مع عملية التقسيم، لتشتعل على امتداد فترة قادمة من الزمن، يمكن تسميتها فترة "الفوضى الخلاقة" أو "الفوضى الهدامة"، التي تسمح بتحقيق أهداف السيطرة بوسائل أخرى، غير وسيلة الحرب المباشرة.**

الغياب الإقليمي المذهل

ليس للأكراد.. ولا تركيا.. ولا العراق.. ولا سورية وإيران.. ولا أي دولة عربية وإسلامية أخرى مصلحة قويمة في أن يمضي مخطط تفجير الصدام العسكري التركي-الكردي في هذه المرحلة ولا في أي مرحلة أخرى.

إنّ الأحزاب الكردية المرتبطة بالولاء للاحتلال في شمال العراق لا ينبغي أن تنسى، وإن تناست فلا ينبغي للأكراد على المستوى الشعبي وعلى مستوى الأحزاب الأخرى أن ينسوا، الموقف الأمريكي أيام ما لا ينقطعون عن التذكير به تحت عنوان "مذبحة حلبجة" المأساوية، عندما كان في مصلحة واشنطون أن تدعم فريقا من قوى المنطقة ضد فريق آخر، وكان الضحايا من الأكراد آنذاك، ويسري شبيه ذلك على الموقف الأمريكي من الأكراد في إيران في عهد الشاه، وفي تركيا قبل عهد حزب التنمية والعدالة.

وإن تركيا "أتاتورك" التي بقيت عشرات الأعوام مرتبطة بالسياسات الأمريكية دوليا وإقليميا لا ينبغي أن تنسى في عهد حزب العدالة والتنمية، أنّ واشنطون كانت آنذاك - وهي اليوم أيضا - تتصرّف بموازين مطامع هيمنتها، أولا وأخيرا، وأنها على استعداد للقبول بأوضاع تتناقض مع السياسات التركية سيان من يمارسها، إذا كانت تتفق مع متطلبات تلك الهيمنة العدوانية على المنطقة.

وإن العراق الذي لا ينقطع فيه حديث الشكوى من عهد صدام حسين، لم يشهد لا في ذلك العهد، ولا في العهود السابقة، بما فيها العهد الاستعماري البريطاني، ما شهده في سنوات الاحتلال الهمجي الأمريكي، ممّا باتت معه عناوين أبو غريب والفلوجة والحديثة مجرّد إشارات لحجم الجريمة الكبرى بحق وجود البلد نفسه فضلا عن البنية التحتية لتقدمه ورقيه، وبحق جميع طوائف الشعب الممزق، مع استعداد الاحتلال للميل حيث تميل به مطامعه، وليس حسب مصلحة هذه الطائفة أو تلك وهذه الفئة أو تلك في العراق نفسه، ناهيك عن مصلحة العراق دولةً إقليمية موحدة قوية مستقرة.

وسورية التي بادرت إلى تأييد حملة عسكرية تركية ضدّ معاقل حزب العمال الكردستاني، وإيران التي تبدو وكأنّها خارج اللعبة بانتظار ما تسفر عنه، والبلدان العربية والإسلامية الأخرى التي بات غيابها عن المسرح الإقليمي لأزمات المنطقة وليس عن المسرح الدولي غيابا مذهلا قاتلا، جميعها معنية بأن تعمل على الحيلولة دون مزيد من الأزمات الدموية والصراعات المحلية والانقسامات الجغرافية وغير الجغرافية.

من هنا يعود التأكيد إلى ما بدأ به الحديث، إن تغييب البعد الإسلامي والإقليمي المشترك في قضية الأكراد، كتغييبه في سواها، هو في مقدّمة أسباب خروج المنطقة من أزمة إلى أزمة، ومن صراع إلى صراع، ومن حملة عدوان خارجي إلى حملة، دون أن ينجح قطر من الأقطار في تحقيق أهداف أخرى على صعيد استقرار سياسي، واستقلالية اقتصادية، وتقدم تقني وعلمي، وإن "أفلت" بعض الأقطار من مصيدة التجزئة هذه، وحقق بعض التقدم -غير الاستهلاكي- بدأت موجة جديدة من الجهود العدوانية لتقويض منجزاته، وإشعال صراع سبقت تهيئة الأسباب له، وبقي على غرار "الخلايا النائمة" بانتظار دفعة وقود تشعله، وما كان لهذا المسلسل أن يحقق أغراضه العدوانية العلنية، مرحلة بعد أخرى، لو رجعت دول المنطقة - كما رجعت الشعوب - إلى إدراك ما يعنيه إحياء البعد الإسلامي المشترك بينها، وأقدمت فعلا على صياغة سياساتها القطرية والإقليمية والدولية على أساسه، وسعت لذلك سعيا حثيثا جادا، وليس بأسلوب رفع الشعارات والإبقاء على ارتباطات التبعية الأجنبية والتفرقة المحلية.

وقفة قصيرة ما بين تركيا والثورة في سورية

لا توجد ألغاز وعواطف بل مصالح واقعية في الموقف التركي

(نشر في موقع إسلام أون لاين يوم ٢٤/ ٨/ ٢٠١١م)

تهديدات استبدادية - التجارة الثنائية - جسر إلى المنطقة العربية - الموقف الإيراني - ورقة الأكراد - المعارضة التقليدية

لا تقوم السياسة التركية تجاه سورية على العواطف وإن ظهرت آثارها في التصريحات الرسمية في الآونة الأخيرة، سواء كانت لأسباب إنسانية أو كانت مرتبطة بالخلفية الإسلامية لتوجهات الحكومة التركية. ومع تأكيد ازدياد نسبة الاستقلالية في صناعة القرار التركي خلال السنوات الماضية، لا يمكن اعتباره منفصلا عن التفاعل سلبا وإيجابا مع السياسات الغربية، عبر حلف شمال الأطلسي، وعبر العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، إلاّ أن هذا التفاعل تطوّر بصورة ملحوظة على خلفية المساعي المتواصلة لانفتاح تركيا على دوائر جغرافية أخرى، في اتجاه العالم العربي والإسلامي.

تهديدات استبدادية

في ردود الفعل الرسمية من جانب النظام القائم في سورية تجاه تصعيد لهجة المسؤولين في تركيا في رفضهم للممارسات القمعية داخل سورية، تتكرّر الصورة المسيطرة على أسلوب التعامل مع مختلف المواقف الدولية الأخرى، بدءا بتكرار ذكر الروايات التي لا تجد أذنا صاغية حول مصطلحات "المؤامرة.. والجماعات المسلّحة.. وخطوات الإصلاح الجارية" انتهاء باعتبار كل موقف خارجي تدخلا في شؤون داخلية، حتى وإن اقتصر على القول: "لا تقتلوا البشر.. وسارعوا بالإصلاح!" أي قبل أن تصل المواقف الخارجية إلى مستوى المطالبة بالتنحّي عن سلطة مغتصبة بات مغتصبوها يرتكبون جرائم ضدّ الإنسانية دون انقطاع ولا رادع.

ولكن يزيد على ذلك في التعامل مع المواقف التركية التهديد الرسميّ المبطّن والمتكرّر بقابلية إلحاق الأضرار بتركيا، إلى درجة التنويه بوجود قوّة عسكرية قادرة على التصدّي لأيّ تدخل عسكري خارجي.

بعض هذه التهديدات على الأقلّ لا قيمة له، وهي ممّا يعتبر ديدن الأنظمة الاستبدادية عندما تزداد عزلتها دوليا، وتصل ردود الفعل عليها إلى مرحلة فاصلة ما بين التنديد وإجراء عملي ما، سواء في شكل حصار ومقاطعة أو تهديد بالمحاكمات الدولية -على علاّتها- أو حتى في شكل تهديد بتدخل عسكري - لا يخلو دوما من مآرب ذاتية - وكانت التهديدات الاستبدادية المضادّة دون نتيجة في غالب الأحوال، فلم تمنع من وقوع الكوارث في نهاية المطاف.

بغضّ النظر عن الأسئلة العديدة ذات العلاقة بالتدخل العسكري الأجنبي المرفوض في سورية يبقى من الضروري بالنسبة إلى الموقف الرسمي للحكم القائم في سورية تجاه تركيا إلقاء نظرة موضوعية على ما يمكن أن يوضع في موازين الربح والخسارة لدى تركيا، عند رسم سياساتها بلغة المصالح.

التجارة الثنائية

١- نمت العلاقات التجارية السورية-التركية في السنوات القليلة الماضية، فانعكس ذلك في ارتفاع قيمة حجم التبادل التجاري من زهاء ٧٠٠ مليون إلى زهاء ٣ مليارات دولار، وأصبحت سورية في هذا الإطار من أسواق تصريف المنتجات التركية المتميزة بالجوار الجغرافي، وحكومة تركيا حريصة على مصالح القطاع الاقتصادي التركي، فهل يمكن أن تتردّد عن ممارسة مقاطعة، أو المشاركة في حصار تجاري محتمل، من منطلق الحرص على الحركة التجارية؟

الثابت أنّ الشهور الستة الماضية على اندلاع الثورة في سورية قد شهدت على كلّ حال انخفاض الحركة التجارية إلى أدنى مستوياتها، وتقول المصادر التركية إنّ عدد من يتردّد من سورية على تركيا كان يعادل زهاء ٦٠ ألفا في الشهر الواحد، وانخفض حاليا إلى عشرة في المائة فقط، كما أنّ الاستثمارات التركية في سورية تراجعت بشكل ملحوظ، وجرى مؤخرا تجميد مشاريع تتجاوز قيمتها ٢٠٠ مليون دولار.

وتؤكّد المصادر التجارية في تركيا أنّه - رغم ما يعنيه ذلك من خسارة آنية - فالمطلوب: "ألاّ تطول فترة الثورة" وتأتي إطالتها نتيجة اتباع الممارسات القمعية دون جدوى، كما تؤكّد أنّ استقرار وضع ديمقراطي بديل في سورية يعني تحقيق المصالح التجارية أضعافا مضاعفة على المدى البعيد.

وبتعبير آخر: **يبدو أنّ هذا الجانب من جوانب التهديد المبطّن في سورية، لا يدفع تركيا إلى التردّد بقدر ما قد يدفعها إلى استعجال اتخاذ إجراءات مضادّة للممارسات القمعية في سورية ودعم نشأة نظام مستقر بديل.**

جسر إلى المنطقة العربية

٢- عبر تحسين العلاقات السورية-التركية رسميا أصبح لسورية دور "الجسر" الذي تعبره حركة السلع التجارية المتبادلة مع بلدان عربية أخرى، كالأردن والسعودية، ويمكن أن يكون الردّ الرسمي السوري على إجراءات تركية ما، كإنشاء منطقة عازلة على الحدود، هو سدّ بوابة العبور الجغرافية إلى تلك البلدان، ولكنّ هذه الخطوة سلاح ذو حدّين، فوقف مرور السلع يعني انقطاع واردات الرسوم في وقت يزداد فيه نقص الموارد المالية في سورية (لاسيما من قطاع السياحة) بينما لا يمثل حجم التجارة التركية مع البلدان العربية المعنية إلا جزءا من العلاقات التجارية الخارجية في تركيا. وعلاوة على ذلك تمثل تركيا بدورها جسرا لعبور وارادات وصادرات إلى سورية ومنها، ومن شأن تعطيل هذا الدور أن يؤثر سلبا على القطاع التجاري في سورية.

بلغة المصالح المتبادلة، أو في هذه الحالة لغة الإضرار بالمصالح المتبادلة، لا يبدو الطرف التركي هو الخاسر الأكبر، والأهمّ من ذلك، أنّ الحكم القائم في سورية لا يستطيع في ظلّ الظروف الحالية وازدياد عزلته عالميا، التعويض عن "جسر العبور التركي" بينما بدأت تُبذل في تركيا جهود علنية لدراسة البدائل، ومنها استخدام طرق النقل البحري بين تركيا والبلدان العربية المعنية.

وبتعبير آخر: **لعبة "عضّ الأصابع" في الميدان التجاري لا يمكن أن تسفر عن إلحاق الاذى بصورة مؤلمة بتركيا، التي تملك "النفس الأطول" في هذا المجال، قدر ما هو الحال مع النظام الحاكم في سورية.**

الموقف الإيراني

٣- من الواضح أن الحديث عن ردود فعل إيرانية ما على أيّ إجراء تركي مضادّ لسورية، يتركّز على جانب واحد هو احتمال التدخل العسكري أو المشاركة في تدخل عسكري دولي، فالجانب السياسي بالنسبة إلى إيران والتحالف التاريخي الوثيق القائم بين النظامين الحاكمين في سورية وإيران، يقابله تنامي أهمية تركيا بشكل كبير بالنسبة إلى إيران، سواء على صعيد أزمة ملفّها النووي مع القوى الدولية، أو على صعيد اعتبار تركيا أحد المنافذ الرئيسية لإيران، سياسيا وتجاريا، في نطاق ازدياد العزلة الدولية حولها أيضا. ويدرك الطرفان أهمية تجنّب وصول التعامل مع النظام القائم في سورية إلى درجة نشوب حرب إقليمية، وبالمقابل أقدمت تركيا مرارا في هذه الأثناء على اعتراض شحنات عسكرية إيرانية موجّهة لدعم النظام القائم في سورية، وكانت تعلن عن ذلك بصورة مباشرة على غير المعتاد في مثل هذه الحالات، دون أن يظهر ردّ فعل رسمي من جانب إيران.

سيبقى الحرص على استبقاء العلاقات التركية-الإيرانية على حالها رغم اختلاف التعامل مع الثورة الشعبية في سورية رغم بقاء المواقف المتباينة من حيث الأصل.

الأرجح أن تحرص تركيا على أن يكون تحديد مواقفها وإجراءاتها التالية جزءا من كلّ تحت مظلة رسمية، عربية ودولية، وإن شمل ذلك روسيا والصين.

بتعبير آخر: **ورقة النظام في سورية على صعيد التحالف مع إيران ومنظمة حزب الله ورقة محدودة الأثر على صعيد الموقف التركي الحالي وفي المستقبل المنظور.**

حدود دور تركيا في مسار الثورة الشعبية في سورية

هل التدخل العسكري التركي مطلب واقعي؟

(نشر في مداد القلم يوم ٦/ ١٠/ ٢٠١٢م)

كلّما ظهرت معالم تصعيد جديد في اتجاه تحرك عسكري تركي محتمل ردّاً على ما تصنعه العصابات الأسدية المتسلّطة في سورية، توالت التصريحات الرسمية من جانب كبار المسؤولين الغربيين، بدءا بالأمين العام لحلف شمال الأطلسي مرورا بالرؤساء ورؤساء الحكومات الأوروبية انتهاء بالرئيس الأمريكي وأعوانه، وجميعها يؤكّد "النوايا السلمية" الغربية، عبر استبعاد أيّ تدخل عسكري أو حتى وجود مخططات لمثل هذا التدخل، وهو ما وصل قبل أسابيع إلى اعتبار "السلاح الكيمياوي" هو الخطّ الأحمر، فتحوّل هذا الخطّ الأحمر سريعا إلى ضوء أخضر أنّ باستطاعة العصابات المتسلّطة استخدام المزيد من الإجرام بالأسلحة الثقيلة الأخرى، ما دامت لا تلجأ إلى السلاح الكيمياوي!

في هذا الموقف الغربي الثابت سياسيا وعسكريا عدد من الجوانب الأساسية في وقت واحد، منها:

١- لا علاقة لعدد الضحايا وحجم التدمير ولا حجم الإجرام وآلام المعاناة في سورية بتحديد الموقف الغربي، مهما بلغ شأن صياغة التصريحات الرسمية حول دعم الشعب والتنديد بالنظام!

٢- المطلوب غربيا هو أن يصل مسار الثورة في سورية من نفسه - في وقت واحد - إلى انهيار العصابات المتسلّطة وتدمير طاقات الوطن وإنهاك الشعب الثائر، ليمكن تمرير ما يجري تدبيره دون مستوى تحرير إرادة شعب سورية في المرحلة الانتقالية وما بعدها.

٣- رسالة غربية صريحة موجّهة إلى تركيا بالذات، أنّ أقصى ما يمكن أن يدعمه الغربيون هو تحرّك تركيا دون مستوى عمل عسكري فعال، سواء لإنشاء منطقة آمنة أو فرض حظر جوي جزئي، أو سوى ذلك.

الخارطة السياسية والعسكرية الدولية تجعل أيّ تحرّك عسكري تركي مع احتمال تدخل ما من جانب إيران وروسيا المجاورتين، أمرا مرهونا بغطاء سياسي وأمني أطلسي غربي، وهذا ما تمسك بزمامه الدول الغربية الرئيسية، التي تطلق تلك التصريحات بسبب ودون سبب، لتبديد احتمال أن تتلقّى تركيا مثل ذلك الغطاء فيما لو تحرّكت عسكريا بصورة فعّالة.

لا شكّ أن لتركيا نهجها السياسي الذاتي، وأنّ لها مصالح ذاتية، هي التي تحدّد صناعة القرار فيها، ولكن لا ينبغي الجزم - سلبا أو إيجابا - بنوايا المسؤولين في تركيا عندما يعلنون عن موقف أو ينذرون بتدخل أو يتخذون إجراء ما، فتثور الاحتجاجات المحقّة من جانب الثوار في سورية، أنّ إردوجان يتكلم أكثر ممّا يفعل.

ومن الطبيعي أن يكون لعوامل سياسية داخلية في تركيا دور في صناعة القرار الرسمي للحكومة، وليس مجهولا وجود من يعارض سياستها من أحزاب لا تملك منع تلك السياسة في نهاية المطاف، كما أن التذكير باستمرار بمشكلة أقليّات، لا سيما الأكراد قوميا والعلويين مذهبيا، لا يفيد بقدر ما يفيد اتخاذ مواقف متوازنة من جانب من

يتصدّون للعمل السياسي باسم المعارضة السورية، بأنّ العلاقات المستقبلية مع تركيا لن تؤثّر سلبا على مثل هذه القضايا الداخلية في تركيا.

أمّا التشدّد في مطالبة تركيا بدور عسكري أكبر، فيمكن استيعاب صدوره من جانب الثوار نتيجة حجم المعاناة في سورية نفسها، ولكن لا ينبغي أن يغيّب أهميّة الدور الكبير الذي تقوم به تركيا على صعيد دعم الثورة الشعبية في سورية دون مستوى التحرّك العسكري المباشر.

انتصار الثورة في سورية قادم لا محالة، ولا ريب أنّ الموقع التاريخي لهذا الانتصار وتأثيره في المستقبل المنظور والبعيد، أكبر وأقوى من جميع ما تتنبّأ به التحليلات السريعة، بقدر ما يتحقق ذاتيا، وفق ما يجري حاليا - وقول ذلك أشدّ إيلاما من قول أيّ شيء آخر - أي من خلال التضحيات والبطولات الذاتية، بمستوى غير مسبوق، وإن كان الثمن كبيرا، فهذا بالذات ما يجعل النتائج أيضا نتائج تاريخية غير مسبوقة في التاريخ الحديث للمنطقة بأسرها.

المشهد الإقليمي

تطور السياسة التركية تجاه الثورة في سورية

(نشر في مداد القلم يوم ١٦/ ٦/ ٢٠١٤م)

لا ينفصل ما جرى ويجري في مصر وليبيا عما جرى ويجري في سورية والعراق، بل لا نفصل تماما بين المشهدين اليمني والجزائري أو الفلسطيني والتونسي.. إذا أمعنا النظر. وعندما تنتشر التساؤلات عما يجري حولنا من منظور مسار الثورة الشعبية في سورية، فهذه تساؤلات لا تعبر عن مدى "التعقيد" القائم فعلا في فسيفساء المشهد الكبير الراهن، بقدر ما تعبر عن "قصورنا الثوري" حتى الآن، على صعيد الربط بين الحدث على أرض الوطن، وبين الأبعاد الإقليمية والدولية، فلا يوجد حدث منعزل عن سواه، إنما تتفاوت درجات التأثير المتبادل فحسب.

تتلاقى التكهنات الحالية على أن انقطاع المدد الخارجي بالسلاح والذخيرة عن الثوار في الشمال يعود إلى عدم تلبية احتياجات الثوار عبر تركيا تخصيصا، رغم وجود المعبر المناسب تحت السيطرة، ورغم الإمداد السابق.

هل تحولت تركيا من داعم للثورة إلى عدو لها؟

هذا تساؤل سطحي مضمونا وتعبيرا.

بعيدا عن العامل الإنساني وحقيقة التعامل المشرف من جانب تركيا الدولة مع الوجود السوري "البشري.. والسياسي.. والثوري" في الأرض التركية، يمكن القول بشأن العناصر الفاعلة مباشرة على صعيد دعم مسار الثورة:

إن كل قطعة سلاح يجري تقديمها أو يغض الطرف التركي الطرف عن تمريرها..

وكل معبر حدودي تجري مراقبته بدقة أو بتساهل..

وكل موقف سياسي بشأن مسار الثورة..

جميع ذلك وأمثاله لا يمكن وصفه بالتصرف الصديق أو التصرف المعادي، هكذا بمعزل عن حقيقة أنه تصرف يخضع "أيضا" للعوامل الموضوعية المؤثرة على صناعة القرار في تركيا، بدءا بالتركيبة السكانية لا سيما على الحدود الجنوبية بكاملها، مرورا بالصراع السياسي الداخلي، انتهاء بعلاقات تركيا السياسية والأمنية والاقتصادية مع دول إقليمية وقوى دولية، بدءا بإيران وروسيا انتهاء بالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

يسري هذا مثلا على حرص الطرفين التركي والإيراني على التواصل الدائم بينهما، بما يتضمن مواقف متوافقة، وأخرى مختلفة، ويتضمن ما يشبه "المقايضات" السياسية والاقتصادية والأمنية.. ولهذا لا يصح طرح السؤال عن تبدل مفاجئ في السياسة التركية على خلفية لقاء من قبيل اللقاء مؤخرا بين إردوجان وروحاني، فهذا تساؤل يصوّر اللقاء وكأنه حدث غير اعتيادي، ويغفل عن وجود علاقات واتصالات قبل الثورة، واستمرت بعدها.

ولا ينبغي إغفال قابلية التساؤل من زاوية أخرى، بصدد الإفراج مؤخرا أيضا عن معتقلين داخل سورية؟

ربما وجد نوع من المقايضة أو التفاهم بين الجانبين التركي والإيراني، ولا ينبغي استغرابه، فالدولة التركية طرف إقليمي مؤيد للثورة عموما، ولكنها ليست "كتيبة" أو "مجلسا" عسكريا في جسم الثورة الشعبية في سورية.

تركيا.. وداعش

يسري ما سبق بشكل مشابه على نوعية العلاقة بين تركيا "الرسمية" وبين فصائل العمل المسلح على صعيد الثورة الشعبية في سورية. وإذا كان الموقف التركي من داعش معروفا منذ البداية، فقد استغرب كثيرون الخطوة التركية بصدد تصنيف جبهة النصرة مؤخرا تحت عنوان الإرهاب، وذلك بعد فترة وجيزة من إقدام الاتحاد الأوروبي على ذلك.

لا ريب هنا في تأثير العلاقات الأوروبية-التركية من زاوية عبور القادمين من دول أوروبا إلى سورية وانضمامهم ليس إلى "داعش" فحسب بل إلى "النصرة" أيضا.

يمكن هنا "التكهن" وليس الجزم، بوجود مطالب تركية تجاه الفصائل الثورية الأخرى وربما تجاه النصرة، لم تجد من يلبيها - بغض النظر عن صواب ذلك أو خطئه - مما انعكس على حجم الدعم على صعيد السلاح أو تمريره.

كذلك لا يمكن للسياسة التركية الامتناع عن التصرف من منظور الدولة، بما فيه تبدل في المواقف السياسية، إذا نشأ على مقربة من حدودها الجنوبية مع سورية والعراق "كيان قوي" تهيمن عليه رؤية متشددة تتناقض مع الرؤية الإسلامية التي سادت في تركيا عبر حزب العدالة والتنمية، وحققت إنجازات لم تكن قابلة للتحقيق من قبل، ويمكن أن تتعرض للخطر نتيجة تطورات إقليمية سلبية بمنظور الدولة في تركيا.

التعامل الثوري مع تركيا

جميع ما سبق يدخل في إطار التكهنات وهذا طبيعي في تفسير الأحداث، ما لم تتوافر أدلة "قطعية الدلالة" تسمح بالحسم والجزم بصدد جانب من الجوانب. المهم من منظور مسار الثورة الشعبية في سورية:

لا ينبغي للسياسة الثورية أن تنتظر من تركيا سياسة رسمية وخطوات عملية، وكأن تركيا "جزء من الثورة الشعبية في سورية" أو طرف ثوري من أطرافها.

لا جدوى من التساؤلات التشكيكية حينا، والغاضبة حينا آخر، والتي تميل إلى تفسير كل موقف جديد بوجود "سبب واحد" وراءه، إما تأييد الثورة أو التخلي عنها.. فهذا الأسلوب يصدر غالبا عن أننا لا نقدر بما فيه الكفاية أن السياسة التركية سياسة دولة، وليست سياسة "ثورة"، وأن لها مقاييس ومعايير ومصالح ومقاربات، مصادرها متعددة، داخلية وإقليمية ودولية، سياسية واقتصادية، بأبعاد زمنية متطاولة، بينما تتخذ الثورة من منطلقها: رفض ما مضى، ومن هدفها: إيجاد وضع جديد، معيارا واحدا له الأولوية على ما سواه: تأمين أسباب النصر.

إن من ضرورات تأمين أسباب النصر أن تضع الثورة في حساباتها أنها تتعامل مع سياسات دول بمعايير أخرى، سواء صح وصفها بالصديقة أو المعادية.

يسري على تركيا ما يسري على بعض الدول الأخرى:

ثوابت "الدولة" التركية كدولة، مثل وحدة الأراضي والسيادة عليها.. لا تتبدل.

ثوابت "السياسة" التركية الداخلية والخارجية، لا تتبدل إلا إذا انقلبت موازين القوى الحزبية داخليا واستلم السلطة آخرون، ملتزمون بمنطلقات وأهداف مختلفة عما تلتزم به السلطة الحالية.

جميع ما سوى ذلك "وسائل وأدوات" تتبدل تبعا للمصالح الذاتية المتبدلة أولا والمتغيرات الإقليمية والدولية ثانيا، وهذا ما يشمل التعامل مع الفصائل المسلحة جميعا.

بالمقابل نحتاج إلى سياسة ثورية برؤية واقعية، إقليمية ودولية، وبكفاءة عالية تمكّن من توظيف هذه الرؤية في تحديد أساليب التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وتطويرها المتجدد، لصالح دعم أسباب النصر، والحد من مخاطر التراجع في مسار الثورة.

الفصل الرابع: استهداف تركيا

تركيا على الساحة السورية ٨٦

بين استهدافها ومصالحها الذاتية

(نشر في جريدة صدى الشام يوم ٥/ ٧/ ٢٠١٦م)

كيف نستوعب واقع تركيا ٨٩

نظرة موضوعية دون رتوش على خلفية الانقلاب الفاشل

(نشر في جريدة صدى الشام يوم ٢٥/ ٧/ ٢٠١٦م)

استهداف تركيا (١) الأسباب والخلفيات ٩٣

تركيا في قلب الربيع العربي

(نشر في موقع الدرر الشامية يوم ٢/ ١٠/ ٢٠١٤م)

استهداف تركيا (٢) إمكانات التحرك ٩٦

حدود القدرة على التحرك الفاعل

(نشر في موقع الدرر الشامية يوم ٨/ ١٠/ ٢٠١٤م)

استهداف تركيا (٣) المخاطر والمآلات ٩٩

لا ينفصل المسار التركي عن مسار الربيع العربي

(نشر في مداد القلم يوم ٢٩/ ٣/ ٢٠١٧م)

تركيا على الساحة السورية

بين استهدافها ومصالحها الذاتية

(نشر في جريدة صدى الشام يوم ٥/ ٧/ ٢٠١٦م)

يخطئ خطأ ذريعا كل من يتوقع من تركيا قرارا حول سياسات أو ممارسات لا ينطلق من مصالحها وكذلك يخطئ كل من يلوم تركيا على سياسات وممارسات لأنها تراعي فيها مصالحها. إن الدولة التي لا تراعي مصالحها الذاتية وعلاقاتها الإقليمية والدولية فيما تقرره من سياسات وممارسات تنزلق سريعا إلى وضع دولة ضعيفة لا تستطيع أن تقدم دعما لطرف آخر ولا أن تؤثر على قرارات إقليمية ودولية. ومن ينتظر الدعم من أي دولة، بما في ذلك تركيا، يجب أن يضع في حسابه مصالحها وعلاقاتها الخارجية، وأن يكون قادرا على التعامل مع تلك المصالح والعلاقات وفق قاعدة المصالح "المشروعة" المتبادلة.

من دون ذلك لا يستغرب أن تثور زوبعة بين اللائمين والمدافعين عن تركيا، مرة بعد مرة، كما حدث في مواكبة التحرك الدبلوماسي الأخير على صعيد العلاقات التركية-الروسية والتركية-الإسرائيلية، وتركز السطور التالية على أثر العلاقات مع روسيا.

المنطلق هو ما يراه المتابع لأوضاع بلادنا العربية والإسلامية من أن تركيا في الوقت الحاضر تملك القدرة على اتخاذ قرارها ذاتيا أكثر من سواها بمقياس تأثير القوى الدولية عليها، ولا يأتي هذا نتيجة "التحدي السياسي" دون وضع النتائج في الحسبان، بل يعتبر نتيجة مباشرة لقدرة المسؤولين في حقبة حزب العدالة والتنمية على الخروج ببلادهم "تدريجيا" من وضع التبعية المطلقة أو شبه المطلقة للغرب الأمريكي، وهذا ما لا يعني "انتهاء مفعول الارتباطات المتبادلة".. وقد تجلت قدرتهم على سلوك هذا الطريق فيما يحققونه ويبدلونه من توازنات سياسية ومصلحية إقليميا ودوليا، مع وجود خط أحمر واحد: **مصلحة تركيا نفسها شعبا ووطنا.**

ما وراء التحرك الدبلوماسي السياسي الأخير؟

لنقارن بين حالتين:

١- قبل بضعة عشر سنة رفضت تركيا الانصياع للرغبة الأمريكية وأغلقت أراضيها في وجه تحرك القوات الأمريكية لغزو العراق من الشمال، وكان في الساحة الدولية مواقف مشابهة من جانب دول لها تأثيرها مثل ألمانيا وفرنسا، أي أن تركيا لم تنفرد بسياستها تلك آنذاك، بل استفادت من الوضع الدولي في إيجاد توازن يحمي مصالحها.

٢- بالمقابل.. واجهت تركيا حاليا أكثر من سواها العدوان الروسي على سورية الثائرة وتحملت نتائج هذه المواجهة، وإذا بها تجد نفسها "منفردة" في الميدان دوليا مقابل التنسيق الأمريكي-الروسي المتنامي والانشغال الأوروبي

داخليا، وكذلك "منفردة" في الميدان إقليميا مقابل مواقف سياسية خليجية في الدرجة الأولى بصدد نوعية التعامل مع روسيا - أو الرد على عدوانها - وقد طرحت تلك المواقف تعليلا شاذا بمعيار المقارنة بين نتائج العنف في ذلك العدوان الإجرامي وغاياته في سورية تحديدا، وبين ما يعنيه ضعف الرد الخليجي عليه بحجة أنه على حساب المشروع الإيراني الإقليمي.

بتعبير آخر:

١- دوليا.. انحسرت - حتى التصريحات الأوروبية الكلامية - بشأن دعم الفصائل الثائرة، وتحول -حتى الموقف الكلامي الأمريكي- إلى درجة التصريح الرسمي برفض مطالب الدبلوماسيين الأمريكيين أنفسهم أن تتدخل واشنطون عسكريا مقابل التدخل الروسي، وهذا ما وصل حديثا إلى التصريح بالاستعداد للتنسيق العسكري "العملياتي" الثنائي، وكان التنسيق دون ذلك قائما باستمرار.

٢- إقليميا.. عند بدء المواجهة التركية للعدوان الروسي لم ينقطع الحديث عن احتمال مشاركة عسكرية برية من جانب السعودية وتركيا تخصيصا، ثم تراجع ذلك إلى قابلية التدخل ولكن ضد داعش فقط، ثم تراجع إلى الإعلان أنه لا يمكن أن يكون دون غطاء دولي - بمعنى: أمريكي - مع علم المسؤولين أنه غطاء غائب وسيبقى غائبا في المستقبل المنظور.

لقد مضت تركيا في الرد على العدوان الروسي إلى درجة المخاطرة بصدام عسكري مباشر.. فلم تجد مجرد موقف مساند رسمي، أطلسي أو أمريكي أو عربي، جنبا إلى جنب مع ارتفاع درجة العلنية في دعم فريق من الأكراد على الحدود، ومع ارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية التي تستهدف تركيا في الداخل، وهي عمليات تفوح بوخم أفاعيل المخابرات الدولية.

كان لا بد إذن من إعادة النظر في "الوسائل" السياسية وغير السياسية المتبعة، وإعادة التوازن ولو جزئيا على مستوى العلاقات الإقليمية والدولية، وهذا ما فعلته تركيا بتحركها الدبلوماسي الأخير، تحقيقا للمصالح الذاتية الأساسية، ومن ينظر في تفاصيل ذلك التحرك الدبلوماسي لا يجد فيه تخليا عن مراعاة تحسن العلاقات مع بعض الدول العربية ذات العلاقة بقضية سورية ناهيك عن دعم غزة، ولا تخليا عن الخط الجوهري لسياسة دعم الثورة الشعبية في سورية.

إن المنطق السياسي الرسمي العملي الذي يحقق توازنات يرتبط نجاحها بتراكم نتائجها الإيجابية، دون التخلي عن معايير المبادئ، لا يصح الحكم عليه بالمنطق الكامن في تحرك ثوري شعبي يتحدى عبر تراكم التضحيات وإنجازاتها ما تفرضه السياسات الدولية والإقليمية المنحرفة.

الانعكاسات المحتملة على الثورة

لا يصح الجزم بتنبؤات متسرعة بشأن ما سيفضي إليه التوازن الجديد في السياسات التركية خارجيا، أو بشأن حجمه وسرعة تأثيره. التوقعات مرتبطة بعوامل أخرى سلبا وإيجابا:

١- من ذلك أن المسؤولين الأتراك تحركوا على الأرجح دون مشاورات مسبقة، معتادة دبلوماسيا في مثل هذه الحالة، مع واشنطون أو حلف شمال الأطلسي، وبالمقابل تحركت واشنطون سريعا بالإفصاح عن وجود اتصالات مع موسكو حول تنسيق "عملياتي" عسكري في سورية، بعد رفض ذلك بصورة قطعية من قبل.
٢- من ذلك أيضا احتمال استمرار التواصل التركي-السعودي ومضاعفته، تخصيصا بشأن التعامل مع موسكو، ثم ما مدى القدرة الثنائية على زيادة الضغوط المحتملة عبر لغة المصالح لإحداث تغيير في السياسات والممارسات الروسية.
٣- ومن ذلك استمرارية الصمود المذهل للثوار في سورية نفسها واستمرارية تأثيره في اتجاه إحباط أهداف العدوان الروسي، رغم ازدياد التنسيق العسكري مع الأمريكيين.
٤- ما مدى قدرة الأوروبيين على تجاوز مشكلاتهم الداخلية والعودة إلى المسرح السياسي الدولي بعد أن ازداد الانزعاج من تحييد الأوروبيين عما تقرره واشنطون وموسكو بشأن قضايا ساخنة في الجوار الأوروبي.

وتوجد عوامل أخرى، ولكن يكفي ما سبق لتعداد بعض الملامح أو التساؤلات بشأن التأثير المستقبلي المحتمل للتوازن الجديد في السياسات الخارجية التركية على مسار الثورة الشعبية في سورية:
١- لا يوجد جديد في التحرك التركي الجديد، يتعارض مع استمرار تقديم الدعم التركي، إما بالقدر الذي يتم حتى الآن، أو ربما ازدياده تدريجيا.
٢- احتمال وجود مقايضات غير معلن عنها، تعطي موسكو بعض المكاسب في ميدان المواقف الغربية منها بسبب أزمة أوكرانيا مثلا، وتعطي تركيا مجالا أكبر للحركة في مواجهة أخطار "الأكراد" وعلى وجه التحديد الفريق الإرهابي والفريق المتعاون مع بقايا النظام السوري، وليس عموم الأكراد.
٣- احتمال شمول المقايضات الآن أو مستقبلا ما يتعلق بالمسار السياسي في جنيف، وعلى وجه التحديد التخلي الروسي عن بقايا النظام المهترئ، مع ازدياد القواسم المشتركة بهذا الصدد بين موسكو وأنقرة والرياض بالمقارنة مع القواسم المشتركة بين موسكو وطهران.

إن الفاعلية الثورية للإسهام في صناعة القرار، تفرض التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية باعتباره واجبا أساسيا على عاتق القيادات الفصائلية والسياسية في الثورة، وهي مسؤولة عن تطويره المتجدد باستمرار، لرؤية مواطن الاستفادة الممكنة، بلغة المصالح أيضا، أي لتحقيق مصالح الثورة والشعب الثائر، فإن لم تفعل في الوقت المناسب وبالحجم المناسب وبالمستوى المناسب، ستستمر عجلة تلك المتغيرات في التحرك على كل حال بميزان المصالح الذاتية للقوى المعنية كتركيا والسعودية وسواهما، وآنذاك يكون نصيب الثورة من النتائج محدودا فيما لا يتناقض مع تلك المصالح الذاتية فحسب.

كيف نستوعب واقع تركيا

نظرة موضوعية دون رتوش على خلفية الانقلاب الفاشل

(نشر في جريدة صدى الشام يوم ٢٥/ ٧/ ٢٠١٦م)

تمهيد

قبل الحديث في صلب الموضوع أستسمح القارئ الكريم بمقدمة حول "الاستبداد العادل" و"حكم المتغلب"، من بين التعابير التي نتداولها.

أولا:

١- تعبير **"المستبد العادل"** تعبير فاسد ابتداء ومتناقض مع نفسه، فالاستبداد بأدنى مستوياته، أي التشبث في قضايا مشتركة برأي ذاتي لا يراعي سواه، يعني **تغييب العدالة** وما تفرضه في العلاقات بين البشر..

٢- هذا تعبير يصنعه من يدور في **فلك التبعية** للمستبدين، وأشدهم إفسادا من يعطي ذلك المضمون الباطل **"هالة قدسية"** مخادعة، عبر تأويلات ملتوية لنصوص قرآنية ونبوية وأقوال علماء سابقين، ليوهم من يرفض "الاستبداد" بفطرته كما لو أنه ينكر نصا شرعيا، وليس هذا صحيحا بل ينكر تأويلا فاسدا.

٣- هذا أخطر شأنا من المستبد نفسه، من حيث حجم الإساءة إلى الإسلام والعلماء وقضية العدالة بين الناس.

ثانيا:

١- إن ما يسمّى "المستبد العادل" وما يسمى "حكم المتغلب"، **تعبيران مترادفان** مضمونا ويستخدمان لغايات متشابهة.

٢- **"حكم المتغلب" مرفوض بحد ذاته،** وليس لمجرد كونه من إنتاج اجتهادات فقهية في عصر سابق، وقد قيل ما قيل فيه تعليلا بأسلوب التأويلات أو رفضا اعتمادا على ثوابت الأصول التشريعية..

٣- نعايش الآن كيف تتخذ جهات معاصرة تعبير **"حكم المتغلب"** منطلقا لتصورات وممارسات تنتهك حتى المحددات الواردة فقهيا بشأنه، وتنتزع ما يروق لها من مقولات السابقين من سياقها الاجتهادي وسياقها الزمني وسياقها المكاني، وتفصلها عمّا يعلو شأنا عليها من **ثوابت منظومة القيم والأصول التشريعية في الإسلام**..

٤- إن الترويج لتعابير من قبيل المستبد العادل والحاكم المتغلب **يزوّر الإسلام ويشوّه حقيقة عدالته،** ويبرر تبريرا فاسدا ممارسات فاسدة حافلة بالمظالم والجرائم.

ثالثا: الحصيلة:

١- **كل مستبد مجرم**.. وكل تزوير للمفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة مشاركة في إجرامه.

٢- **جريمة الاستبداد درجات**.. ويستحق مرتكبه من الجزاء ما يتناسب مع درجة إجرامه.

ويضاف إلى ذلك:

- **حالة الطوارئ** ضرورة في حالات استثنائية من كوارث أمنية وطبيعية، ولكنها قريبة جدا من حالة الاستبداد، ولا يبررها إلا انضباطها إعلانا وصلاحيات وفترة زمنية ومحاسبة شفافة، وفق أحكام دستور غير استبدادي.

طبيعة الوضع في تركيا

تمرّ تركيا منذ سنوات بمرحلة انتقالية ما بين الاستبداد والعدالة:

١- أثناء عملية نقل البلاد والعباد من حالة الاستبداد إلى **حالة العدالة تدريجيا**، لا تغيب مظاهر الاستبداد وتجلياتها جميعا دفعة واحدة.

٢- العنصر الحاسم لتقويم وضع انتقالي هو **"استمرارية الاتجاه نحو العدالة"** وتحقيق النتائج المرئية يوما بعد يوم.

٣- لا يفيد القول اعتباطيا: إن المسيرة نحو العدالة متواصلة في الاتجاه الصحيح، بل يجب الرجوع إلى **معايير أساسية مرتبطة بالسلطة وممارستها**، في مقدمتها تحريم الإكراه في الدين، وتحريم استعباد الناس "وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"، وما شابه ذلك مما نعرفه من الدين بالضرورة، ونعرفه عبر الدراسات الفقهية، إلى جانب الأمر بالعدل في سائر الأحوال وتجاه سائر الناس.

٤- هذه **"منطلقات"** يقع واجب الالتزام بها على العلماء وعلى العوام، وتسري على التعامل الآن:

(١) مع ما شهدته تركيا من محاولة انقلابية إجرامية آثمة..

(٢) كذلك مع ما نشهده من تحرك السلطة الشرعية في "تركيا ما بعد الانقلاب الفاشل".

ولا يغيب عن الأذهان في تقويم الوضع، أن تركيا عاشت لعشرات السنين تحت قهر "حكم المتغلب" علمانيا وعسكريا مع ممارسات استبدادية إجرامية وتبعية خارجية بعيدة المدى، وأخفقت محاولات سابقة للتخلص منه لأسباب لا مجال لسردها هنا. وعندما نقول إنها في "مرحلة انتقالية"، فيعني ذلك عدم إغفال وجود بقايا استبداد سابق وعدم إغفال عدم اكتمال الوصول إلى معطيات حكم العدالة الرشيد.. ولكن بعد جهود سابقة بدأت مسيرة التغيير يوم وصول العدالة والتنمية إلى السلطة، عبر أصوات الانتخاب، ورغم قيود عديدة بقيت مفروضة من جانب الحكم الاستبدادي العلماني العسكري السابق.

إن وضع التغيير الانتقالي في تركيا قائم على منهج يعتمد على مفعول مرتكزات أساسية كثيرة، لعل الستة التالية منها أهم من سواها:

١- إنجازات **النهوض**.. مع أولوية الاعتماد على الذات في الميادين الاقتصادية والمعيشية والقيمية وغيرها

٢- التدرج في التطبيق.. مع الجمع بين **"الواجب.. والممكن"**، لتحقيق الأفضل داخليا وفي العلاقات الخارجية

٣- الجرأة في **صناعة القرار** وتطبيقه.. مع تجنب الارتجال والاستعجال والإكراه

٤- **الاستفادة من أخطاء** محاولات التغيير التحرري السابقة وتجنب تكرارها

٥- اعتماد **التشبث بإرادة الغالبية** الشعبية دون تمييز فئوي أو انتمائي

٦- **تحديث أساليب الإدارة والإنتاج** والاستفادة في ذلك من التجارب البشرية العالمية

هذه مرتكزات منعت حزب العدالة والتنمية من السقوط في إغراء كرسي السلطة للتسلط، ويجب استمرار ذلك، إذ اعتمد واقعيا على "تيار" لا يتجانس في جميع مكوناته، من حيث التصورات والسلوك، ولكن يتكامل عبر التلاقي

على **منظومات متعددة للقواسم المشتركة**، وهو ما ظهر أثره الكبير خلال الأيام الأولى من التصدي لمحاولة الانقلاب الأخيرة البائسة.

بالمقابل تمضي المسيرة في "حقول" ألغام متعددة تزرعها جهات من داخل الحدود وخارجها، توارثت مصادر قوتها من عهد "حكم المتغلب" العلماني السابق، فلا ينبغي التهويل من شأن الاضطرار إلى استثناءات في التعامل مع الأخطار.

بين هذا وذاك تبقى الحصيلة:

إن الأعوام الماضية منذ ٢٠٠٢م على الأقل، هي أعوام التغيير التدريجي في تركيا للقضاء على حكم المتغلب العلماني وارتباطاته الأخطبوطية داخليا وخارجيا، وإيجاد دعائم تحفظ استمرارية حكم رشيد.. لم يكتمل تكوينه بعد.

مخاطر في المستقبل المنظور

كلما سقط مرتكز من المرتكزات الداخلية لهيمنة أجنبية خارجية، تضاءل حجم الخطر الخارجي نفسه، ولا يعني ذلك توقف محاولاته للتعويض على ما يخسر عبر صناعة مرتكزات بديلة.

ليس إخفاق هذه المحاولات أمرا تلقائيا وحتميا، بل هو مشروط بتمتين بنية البناء الداخلي على كل صعيد، بدءا بالقوة العسكرية القويمة، انتهاء بمستوى الوعي الفردي شعبيا، ناهيك عن أجهزة الدولة ومنشآت متابعة النهوض الاقتصادي والمعيشي والعلمي والقيمي.

من هنا التأكيد:

إن الخطر المحتمل الأكبر مستقبلا على تركيا مرتبط بحجم ما يُرتكب من أخطاء في هيكلية البنية الداخلية، ليس من قبيل ما يسمى "ثغرات"، فهذا يمكن إصلاحه عبر متانة البنية الهيكلية الجامعة، إنما المقصود ما هو من قبيل "الأخطاء والانحرافات" في مسار هذه البنية.

هذا ما يملي علينا التزام الحق والمنطق في استيعاب الواقع التركي والتعامل معه، بعيدا عن الحماسة المجردة تأييدا، أو التحامل العدائي تنديدا، أو اتخاذ مواقف متناقضة بسبب قياس الواقع التركي على تصورات ومقولات حالمة واهمة وإن لبست عباءة التعالي على سواها. ومن المطلوب تبعا لما سبق:

١- أي خطأ في مسار العدالة في تركيا الآن يتطلب التصحيح، ولا يخدم هذا المسار تبرير الخطأ أو تمريره أو السكوت عنه، ولا يفيد التهوين من شأن الخطأ عبر مقارنته بتعداد جرائم أعداء العدالة في تركيا الآن وسابقا أو في أنحاء العالم الآن وسابقا..

إن مسيرة التغيير تبلغ غايتها عند **إيجاد ما لا يتضمن "مخلّفات"** ما صنعه استبداد يراد تقويضه.

٢- يمارس أعداء تركيا "شخصنة" القضية عبر "شيطنة إردوجان"، ربما لتبرير ضربات آثمة محتملة، ولا ينبغي أن ينزلق أنصار تركيا إلى "شخصنة" القضية عبر "تمجيد إردوجان"..

إن مشروع نهضة تركيا وعدالتها **مشروع شعب ودولة وتيار**، وليس مشروع شخص يخطئ ويصيب، مهما بلغت إنجازاته وبلغ تقديره وحتى محبته.

٣- المسار العام هو الأصل، وما عدا ذلك تفاصيل.. ولكن بالغة الأهمية، مثل حملات التوقيف والاعتقال والتطهير وحالة الطوارئ وتطبيقها وتعديلات دستورية محتملة وغير ذلك.

يسري على جميع ذلك وأمثاله:

أ- **تحديد الموقف تأييدا أو معارضة** يتطلب التقدير الموضوعي لما تحققه أي خطوة من إنجاز لصالح تركيا وشعبها، ونهضتها وتحررها، وعدالة حكم رشيد مطلوب، واستقلالية متوازنة عن الهيمنة الأجنبية، والالتزام بقضايا العدالة داخليا وفي قضايا الإسلام والمسلمين وقضايا الإنسان في عالمنا وعصرنا.

ب- **الاطمئنان إلى سلامة الموقف** أمر نسبي يرتبط بمدى **سلامة المعلومات** المعتمدة، وربطها برؤية واقعية لتركيا وموقعها إسلاميا ودوليا، ضمن رؤية "إسلامية" أشمل، لا تُبتسر مكوناتها ابتسارا أو تأويلا من اجتهادات فرعية على حساب الكليات الكبرى لثوابت الإسلام الشاملة للمسلمين ولجنس الإنسان.

ت- **التعبير عن الموقف** بقصد التأييد أو النقد الهادف للإصلاح، لا يحقق الغرض مهما حسنت النوايا ما لم يقترن بالوعي أولا، وآداب اللسان والقلم ثانيا، والإخلاص في اختيار الزمان والمجال والأسلوب ثالثا.

باختصار:

على الفرد أن يتحرر.. ويتابع.. ويتيقن.. ثم يقول ما لديه بأسلوب يعبر عن إخلاصه ورقي فكره وهدفه.

ويلاحظ أن ما سبق لم يتعرض لموقف تركيا من القضية الكبرى في سورية، أو من الثورات الشعبية العربية، لأنه موقف مبدئي، لا يقوم على المقايضة، وتركيا بلدنا الذي نحرص عليه سيان ما هي الجنسية التي نحملها.

والله ولي التوفيق

استهداف تركيا (١) الأسباب والخلفيات

تركيا في قلب الربيع العربي

(نشر في موقع الدرر الشامية يوم ٢/ ١٠/ ٢٠١٤م)

لا يخفى تميز الوضع التركي والدور التركي والموقع التركي من مجرى الأحداث الراهنة، لا سيما تحت عنوان حملة "تحالف دولي" ضد الإرهاب وحقيقة علاقتها بمستقبل الثورات الشعبية العربية. ولكن استجلاء مشهد هذه المحطة من مسار الأحداث والموقع التركي يتطلب تمهيدا، عبر أفكار موجزة حول جوهر التحرك "الغربي" تجاه المتغيرات الثورية، ثم حول "قوى الصراع الإقليمي."

أولا: ثورات مفاجئة

فاجأت الثورات الشعبية العربية صناع القرار دوليا وإقليميا:

(١) بانطلاقتها الشعبية لا سيما على مستوى جيل الشباب بعد جهود طويلة لصناعة "كتلة موات بشرية" تنشغل بالفقر أو البطر، مع التركيز على جيل المستقبل.

(٢) باستمراريتها على طريق التغيير، رغم الضربات المضادة الهمجية غير المسبوقة في تاريخ البشرية لا سيما في سورية وفلسطين (ثورتها بدأت بانتفاضة عام ٢٠٠٠م).

(٣) بالانهيار السريع لبعض رؤوس أخطبوط المرتكزات الإقليمية التي اعتمدت عليها قوى الهيمنة الدولية طويلا، مقابل ظهور تركيا في موقع غير محسوب دوليا.

ثانيا: ردود غربية

أدركت القوى الغربية حجم التغيير المنتظر إذا مضت الثورات نحو تحرير إرادة الشعوب، وأدرك الساسة الأمريكيون قبل سواهم خواء مفعول الوسائل التقليدية لترسيخ الهيمنة مجددا، فكما نذكر الموقف الرسمي الفرنسي بتأييد المستبد التونسي حتى اللحظة الأخيرة، نذكر أيضا الموقف الرسمي الأمريكي السريع للإعلان عن تبدل جذري، بالتصريح بعدم الاعتراض على مشاركة إسلامية في السلطة، وخصّ بالذكر "الإخوان المسلمين" في مصر. ولم يكن هذا "تغييرا استراتيجيا" بل خطوة أولى من مخطط طويل الأمد لإجهاض الثورات بدلا من "مواجهة خاسرة" وجها لوجه.. وهذا ما انضمت إليه القوى الأوروبية لاحقا، ويفسر مثلا خيبة أمل كثيرين مما حسبوه "وعودا صادقة بدعم الثوار."

ثالثا: فروق قطرية

استغرق تنفيذ المخطط في مصر زهاء ثلاث سنين أوصلت إلى انقلاب عسكري بدعم إقليمي، مقابل استمرار ظهور الحكومات الغربية أمام ناخبيها بمظهر "تأييد الديمقراطية"، ثم "الاضطرار" إلى التعامل مع "واقع جديد".. أي إنكار مشاركتها في صنعه.

ولا يزال السعي لوضع مشابه في ليبيا مستمرا بينما أدركت "حركة النهضة" في تونس أبعاد اللعبة الدولية والمحلية وفضلت الحل الوسطي ولو كان على حساب أصوات الناخبين، أي على حساب تحرر الإرادة الشعبية.
يختلف الوضع في اليمن وسورية، فالأنظمة العاملة لقمع الثورة هنا وهناك أقرب ما تكون إلى أجنحة لمشروع الهيمنة الإقليمية الإيرانية.

رابعا: القوى الإقليمية دون تركيا

من البداية يمكن استثناء "دور" إسرائيلي في مواجهة الثورات، ولا يعني ذلك أن العمل الدولي يجري على حساب مشروع الهيمنة الصهيوني، ولكن لا جدوى من أساليب تقليدية كالحروب الماضية لصناعة "خرائط" جديدة، لأن أي تحرك إسرائيلي أثناء موجة الدفع الثوري الأولى من شأنه أن يؤجج نار الثورة شعبيا وينشرها.
ولكن توجد قوى إقليمية لم تصل إليها الثورات، وكانت تخوض صراع المحاور، وهو صراع "نفوذ" بغض النظر عن التسميات "البراقة المخادعة"، لا سيما تسمية "المقاومة والممانعة" المزورة.
المحور الأول محور خليجي-مصري في الدرجة الأولى، وانهار "رأس" نظام الحليف المصري، وبقيت الجهود الخليجية - باستثناء قطر - تعتمد على "استرجاع ما كان" وليس على التعامل مع معطيات ثورية جديدة، وهو ما أوصل إلى "الانقلاب المضاد للثورة."
وليس هذا قابلا للتطبيق في اليمن وسورية لأسباب عديدة، منها نوعية محور التحالف بين النظامين الإيراني والسوري منذ ١٩٧٩م (الثورة الإيرانية) و"القمع الشعبي المطلق"، ومع مراعاة الوضع الاستثنائي في العراق، لم يكتسب هذا المحور انضمام "أنظمة" إليه، بل اعتمد على تنظيمات ينشرها حيث استطاع، وهو ما ظهرت حصيلته في اليمن ولبنان وسورية والعراق.

خامسا: القوة التركية الإقليمية

خارج نطاق "صراع المحاور" ظهرت القوة الإقليمية التركية وفرضت نفسها خلال أعوام بإنجازات داخلية شعبية، وخارجيا عبر "نهج صفر مشاكل" مع الجوار و"التطور السياسي التدريجي."
لم تعط تركيا ذريعة مباشرة لتحرك مضاد، فلم تتخذ قرارات "مزلزلة" مثل الانسحاب من حلف شمال الأطلسي، ولكن رفضت المشاركة في الحرب الأمريكية ضد العراق، كما حرصت على هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إنما استعلت بإنجازاتها على موقع "التسول" فانخفضت نسبة التأييد الشعبي للانضمام من أكثر من٧٠ إلى أقل من٤٠ في المائة.
ومنذ ظهر تبدل في السياسة التركية ضد حليف الغرب الإسرائيلي، لم تعد تكفي سياسة الانتظار الاضطراري مع "مضايقات" محدودة، فارتفعت وتيرة الاستفزاز كما في قضية ما يسمى "مذبحة الأرمن"، ومع الانحياز التركي لصالح الثورات الشعبية العربية.. "طفح الكيل"، ولم يعد يحول دون الغرب ومواجهة مفتوحة سوى توافر "ظروف ملائمة" منها ما يمكن أن ينشأ بطبيعته، ومنها ما يُصنع صنعا.

لا يمكن فصل ذلك عن النقلة الغربية الكبرى من سياسة الحصار تجاه "إيران" إلى االمساومة، وأصبح وجود "قوة إقليمية" إيرانية "منافسة لتركيا" بشروط، من أسس رسم خارطة "سياسية إقليمية جديدة"، وبالمقابل حافظت تركيا على درجة كافية من توازن "مصلحي" يشمل العلاقات مع إيران، رغم "المواجهة في أرض الثورة في سورية."

سادسا: خارج قوسين في التحرك الأميركي

ينبغي أولا استبعاد بعض الصيغ التعميمية في وصف السياسات الأمريكية، ومنها:

(١) تحالف مع إيران لضرب السنة لحساب الشيعة

إن إثارة الفتن المذهبية مسلك أمريكي موروث عن الاستعمار الأوروبي، وتم تطبيقه في باكستان وأفغانستان وسواها ووصل إلى المنطقة العربية، ولكنه "وسيلة" يسري عليها نهج "الفوضى الهدامة" لتثبيت الهيمنة الأجنبية.

(٢) التحالف الحالي تحالف غربي-إيراني-صهيوني

التحالف الغربي الصهيوني "اندماجي" والتلاقي مع إيران على الحيلولة دون تحرر إرادة شعبية في المنطقة العربية، لا يعني نشأة "تحالف اندماجي" معها، بل يعني مساومات ومقايضات.

(٣) النفط الخام سر كل علاقة مصلحية أمريكية

نسيج المصالح الغربية يشمل قطاعات أمنية وسياسية ومالية واقتصادية بل وفكرية حضارية أيضا، وليس نفط الخليج سوى عنصر من عناصرها، والمهم غربيا عدم إنفاق عائداته في ميدان صناعة "تقدم" تقني ومادي حقيقي.

سابعا: استهداف تركيا

"داعش" ذريعة مصنوعة أو مضخمة لتحرك مباشر بعد العجز عن إخماد مسيرة الثورات الشعبية.

إن موازين تحرك دولي من حجم "التحالف الأمريكي الجديد" لا تعتمد على مواجهة تنظيمات وأفاعيلها، بل مواجهة موازين كبرى للقوى على خارطة الدول الإقليمية.

لا يوجد في عصر الثورات الشعبية سوى تركيا في موقع قوة إقليمية خارج نطاق حسابات الهيمنة الدولية، القائمة على "تبعية مباشرة" أو نسيج مساومات ومقايضات.

بعد إخفاق "ضربات داخلية" للمسيرة التركية الحالية، ومع استحالة استهدافها عسكريا، لم تنقطع الضغوط مع المساومات والمقايضات، ولكن بقدر ما نجح ذلك مع إيران لم ينجح مع تركيا.

لهذا يمكن القبول بما يتردد تلميحا أو تصريحا في الأروقة السياسية التركية، أن استهداف تركيا يلجأ إلى:

(١) محاولة توريطها المباشر عسكريا على حدودها الجنوبية

(٢) محاولة توريطها مستقبلا في مواجهة قوى إقليمية، يمكن أن تشمل "إيران" و"الأكراد" وما يمكن إنتاجه - إن استطاعوا - في شكل نظام جديد يرث النظام الأسدي المهترئ دوليا وإقليميا وداخليا.

ما الذي تنتهجه السياسة التركية مقابل ذلك؟ تحتاج محاولة الإجابة إلى حديث مستفيض آخر (المقال التالي)

استهداف تركيا (٢) إمكانات التحرك

حدود القدرة على التحرك الفاعل

(نشر في موقع الدرر الشامية يوم ٨/ ١٠/ ٢٠١٤م)

توضيح.. ومقدمة

(١) استهداف تركيا يعني "الدولة والشعب والوطن"، أما أن يتحول العنوان عند بعض الناقدين وبعض المؤيدين إلى "استهداف إردوجان" تحديدا، ففيه اختزال يشوّه المتابعة لسياسة تركية مؤسساتية متميزة، تتحرك منذ سنوات في حقول ألغام داخلية وإقليمية ودولية، وتحقق الإنجازات رغم ذلك.

(٢) لا يعني ما سبق التهوين من شأن دور إردوجان وأوغلو وأقرانهما وحزب العدالة والتنمية، فتلاقي هذه القيادة مع إرادة هذا الشعب وتطلعاته ومصالحه، هو ما مكّن تركيا من الانتقال خلال فترة وجيزة نسبيا إلى المستوى الذي أصبحت عليه سياسيا واقتصاديا وأمنيا، وبالتالي إلى موقع متميز متفاعل مع الثورات الشعبية العربية.

(٣) الحديث عن استهداف تركيا لا يغفل أن المستهدف هو شعوب المنطقة أولا، وتحديدا "الإرادة الشعبية المتحررة"، مما يسري تخصيصا على شعب سورية وشعوب الثورات الشعبية العربية الأخرى، بما فيها شعب فلسطين الذي ظهرت إرادته الثورية في مسلسل الانتفاضات الشعبية واستمرار المقاومة، لأن تحرر الإرادة الشعبية يفتح أبواب صناعة قيادات، وصناعة تقدم، وصناعة مستقبل أمن وسلام وتقدم وعدالة وكرامة وحرية وحقوق.

(٤) ما يتناول النقد للسياسة التركية بأسلوب الردح والتهجم، مع تجريم اعتباطي لكل ما له صلة بالدولة العثمانية غالبا، يفقد قيمته عبر نظرة واحدة إلى السياسة "الواقعية الحديثة" التركية الحالية.

(٥) بالمقابل لا يفيد رفع سقف التوقعات بشأن "ما تصنعه تركيا للثورات"، رغم مفعول "التفاؤل" بسبب وضع الشعب والمعاناة ورصد ما يصنع إقليميا ودوليا، ولا جدوى من موقف التوقعات الحماسي العاطفي، سلبا أو إيجابا.

(٦) الثابت أن تركيا لم تنقطع عن دعم الثورة في سورية بكل ما تقدّر أنه "واجب.. وممكن"، وفي هاتين الكلمتين ما يحدّد قدرة تركيا على التصرف، ونستطيع تصنيف بعض التصريحات "الواعدة" في خانة "الواجب" كما تراه القيادة التركية، وتصنيف الخطوات الفعلية "الحذرة" في خانة "الممكن" أداؤه من هذا الواجب.

(٧) تميزت السياسة التركية بالقدرة على موازنة المصالح وتوظيفها لتحقيق أهداف بعيدة "واجبة" عبر تحقيق أهداف "ممكنة" مرحلية، وإذا سلكت الحكومة التركية سياسة دعم للثورة في سورية، متهورة أو ارتجالية أو عاطفية، دون حسابات الربح والخسارة داخليا وإقليميا ودوليا، لا بد أن تخسر القدرة على متابعة الدعم، إذ ينهار الأساس الذي يمكّنها من ذلك، وليس هذا من مصلحة شعب سورية وثورته ومستقبله قطعا.

بعض أسئلة الواجب والممكن

(١) تجاوز تشكيل التحالف الأمريكي الدولي، وتثبيت أهدافه المعلنة، وخطواته الأولى على أرض الواقع، الإرادة الشعبية الثائرة في سورية تخصيصا، كما تجاوز كافة الثوار العاملين على أرض الثورة، وكافة "السياسيين" العاملين تحت سقف "الائتلاف الوطني" وسواه، والسؤال:

هل ينبغي لتركيا أن تنضم إلى التحالف، وتنضوي تحت قيادته الأمريكية، كما هو، دون مطالب ولا شروط، فتتجاوز من تجاوزهم، وتصنع مثل ما يصنع؟

(٢) استهدفت غارات التحالف "داعش" وقوى ثورية كانت في جبهات "القتال ضد داعش" في سورية، وكذلك "قوى وحاضنة شعبية" تطالب بموقع لها في الخارطة العراقية، والسؤال:

هل ينبغي لتركيا أن تصنع ما تصنعه أطراف التحالف الأخرى على هذا النحو، وإن لم تفعل، هل تستطيع أن تشارك "جوا" مع وضع أهداف أخرى مختلفة، ثم لا تعتبر "مشاركتها" هذه مساهمة غير مباشرة على الأقل في ضرب قوى ثورية بتهمة إرهابية أمريكية؟

(٣) يقول جميع المشاركين في التحالف إنهم لن يرسلوا قوات برية إلى أرض سورية، وسيان ما هي الأسباب، سياسية داخلية لديهم، أم سياسية خارجية تتناقض مع ما يقولون رسميا عن عدم إعادة إنتاج النظام الأسدي، أم سياسية إقليمية ودولية ترتبط بما يرونه لمستقبل علاقاتهم مع إيران وروسيا، ويبقى السؤال بالنسبة إلى تركيا:

هل يمكن أن تشارك وحدها "برا"، وتواجه وحدها ردود الأفعال المحلية والإقليمية والدولية، أم أن قيادتها تدرك أن هذا "التحرك الانفرادي" بالذات هو ما يمثل جزءا من وسائل "استهداف تركيا"؟

(٤) الموقف الرسمي المعلن فيما يسمى "استراتيجية التحالف" الأمريكية، أن الدعم العسكري بالسلاح والتدريب، لا يشمل جميع الثوار في سورية بل "المعتدلين" وفق المواصفات الأمريكية الغربية وإن لم يوجدوا فيراد صناعتهم عبر سنوات عديدة، كما لا يشمل في العراق سوى نظام مرتبط بطهران وواشنطون معا، وكذلك "الأكراد" ممثلين في زعامة "البرزاني"، والسؤال هنا مزدوج:

أولا: هل تخدم تركيا "الثورة الشعبية في سورية" و"مستقبل العراق" وبالتالي المستقبل الإقليمي بمجموعه، إذا تحركت عسكريا مع التحالف، بصيغة تدعم الجناح الإيراني في النظام الحاكم في العراق، وتستثني حتى إضعاف بقايا نظام الأسد المرتبط بإيران حتى الحلقوم؟

ثانيا: قطعت تركيا شوطا كبيرا واجهت خلاله صعوبات داخلية كبرى، من أجل إيجاد حل لما يوصف بالمسألة الكردية في تركيا وعمرها ثلاثون سنة دامية، هل عليها أن تخاطر بذلك من خلال تدخل عسكري، من شأن شروطه الحالية المصنوعة عبر التحالف أن تبذر بذور نزاع إقليمي أكبر حول مستقبل الشعب الكردي - الذي لا ينبغي بالمقابل إنكار حقوقه المعطلة منذ عشرات السنين - ولا يخفى أن هذه المعضلة بالذات طرحتها معركة "عين العرب / كوباني" بقوة وإصرار خلال الأسابيع الأولى عقب شروع التحالف بغاراته الجوية؟

(٥) ليس مجهولا أن الدولة الروسية تخوض صراعا دوليا مريرا مع الغرب بزعامته الأمريكية، وأن "سورية" تشكل محطة رئيسية إلى جانب "أوكرانيا" في الوقت الحاضر، وليس مجهولا أن نظام إيران أيضا يخوض "جولة حاسمة" من جولات الانتقال بنفسه عبر المساومات مع "الغرب" من موقع "تصدير الثورة إقليميا" كما يعمل منذ ١٩٧٩م، إلى موقع "شرطي إقليمي" بمجال تحرك أكبر مما كان عليه "شرطي الخليج" في عهد شاه إيران قبل ١٩٧٩م، والسؤال:

سيان ما تقرره الحكومة التركية لتحرك عسكري يتجاوز المقرر أمريكيا للتحالف، سيثير ردود أفعال روسية وإيرانية من قبيل ما يسمى "معركة حياة أو موت"، فهل يصح اتخاذ قرار تركي كهذا دون تغطية „أطلسية“؟ هذا مع ملاحظة أن الدول الغربية جميعا لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، تتجنب المواجهة المفتوحة مع روسيا وإيران، ومثال على ذلك رفض واشنطون إرسال أسلحة لحكومة أوكرانيا ضد "الانفصاليين المدعومين من جانب روسيا" وكذلك فساد نوعية "الصداقة" الغربية مع "ثورة الشعب في سورية" رغم ما يحصل عليه الأسديون من دعم عسكري هائل من جانب روسيا وإيران.

الحصيلة بإيجاز

طرحت تركيا خلال المفاوضات على تشكيل التحالف، سرا، ثم علنا، وكذلك أثناء المعركة في عين العرب / كوباني، ما يمكن تلخيصه بالعناوين التالية:

(١) حظر جوي أطلسي جزئي على الحدود

(٢) منطقة آمنة لتأمين المشردين من السوريين على الحدود

(٣) الإعلان عن "إسقاط نظام الأسد" هدفا رسميا للتحالف

(٤) إعلان الاتحاد الديمقراطي الكردستاني المرتبط بحزب العمال الكردستاني المرتبط بدوره بالنظام الأسدي، أن يعلن التخلي عن دعم بقايا النظام وعن مخططات فصل جزء من الأرض السورية عن تراب الوطن المشترك

(٥) دعم الثوار في سورية - من غير داعش - بسلاح نوعي

(٦) تدريب المعتدلين.. وفق التصنيف التركي وليس الغربي للكلمة

ووجدت جميع هذه المطالب الرفض الأمريكي والكردي، سرا ثم علنا، ولا يوجد حتى الآن بوادر للتجاوب معها، وإن حصل سيكون جزئيا فقط.

ولهذا:

(١) لا يتوقع تدخل تركي واسع النطاق في مجرى الأحداث.

(٢) ستكتفي تركيا بحماية نفسها، ويبدو أنها تفسر الرفض بأنه "استهداف" لها عبر توريطها في مواجهات انفرادية وسط ظروف لا تمكّن من تحقيق الأهداف التركية بسبب الأهداف المغايرة لها إقليميا ودوليا.

(٣) لن يتوقف خلال ذلك ما تقدمه تركيا للثوار والمشردين من سورية على أرضها وعلى أرض الثورة.

(٤) إذا تبدلت الظروف المذكورة، سيتعدل القرار التركي تبعا لحجم التبدل، وسيبقى التدخل مدروسا وليس ارتجاليا ولا متسرعا.

والله أعلم

استهداف تركيا (٣) المخاطر والمآلات

لا ينفصل المسار التركي عن مسار الربيع العربي

(نشر في مداد القلم يوم ٢٩/ ٣/ ٢٠١٧م)

استهداف تركيا لم يبدأ بتعديل دستوري لا يسري مفعوله دون استفتاء شعبي، بل بدأ بظهور الاستقلالية "النسبية" للقرار السياسي الخارجي التركي إقليميا في نطاق الدائرة الغربية الحريصة على الهيمنة عبر أنظمة استبدادية.

وقد بدأ مبكرا ما أصبح في اللحظة الراهنة مكثفا وواضحا، وهو "شخصنة" الموقف الغربي من تركيا، عبر توجيه الاتهامات ضد إردوجان تحديدا، والواقع أن استهداف تركيا يعني "الدولة والشعب والوطن".

قد يرى بعضنا أن ما يوصف بالنظام الديمقراطي النيابي هو الأفضل من الرئاسي، ولكن ليس هذا هو العامل الحاسم في التعامل مع استهداف تركيا بسبب مسيرتها وسياساتها، وهو موضوع الحديث هنا بغض النظر عن قضية الدستور.. وهو شأن خاص بإرادة الشعب التركي.

المشروع الحضاري التركي

إن شخصنة القضية التركية عبر تركيز الغرب على إردوجان مقصودة للفت الأنظار عن استهداف العمل الجاري لاستقلالية تركيا حضاريا وسياسيا، وبالمقابل لا ينكسر الحصار الدولي لسياسة تركيا إقليميا عبر دعم "شخص إردوجان" بل عبر التكامل والتعاون مع "المسيرة التركية" مع مراعاة القواسم المشتركة وعدم جعلها ضحية الاختلاف على التفاصيل.

لا ينفي ذلك أن إردوجان أدّى دوره القيادي بصورة متميزة ولا يزال يؤديه، وهذا مصدر شعبيته وليس العكس، أي ليس صحيحا ما يقال عنه في نطاق العداء لتركيا، بأنه "شعبوي في خطابه" فتأييده مجرّد تأييد "حماسي"، فقد بدأ مع حزب العدالة والتنمية بالعمل على التغيير في القطاعات الاقتصادية والتربيوية والاجتماعية والسياسية وغيرها، واستمر هذا العمل أعواما عديدة بخطوات تدريجية للانتقال بالبلاد خطوة بعد أخرى مما كانت فيه من انحدار وتبعية أجنبية إلى نهوض واستقلالية ذاتية، فازداد بالمقابل التأييد الشعبي لهذا النهج بقيادته، وشمل فئات شعبية لا تنتمي إلى الاتجاه الذي يمثله الحزب وقياداته، وكان أسلوب التدرج لفترة طويلة يشهد "انتقاد" تيارات إسلامية تقليدية خارج تركيا، مثلما يشهد "الإطراء" واعتبارها نموذجا يستحق الاقتداء به.

لا أحد - حتى من خصوم هذا النهج - ينكر بصورة جادة موضوعية الإنجازات الداخلية صناعيا وزراعيا وعسكريا وإداريا، وليس مجهولا أن تركيا أصبحت في مرتبة متقدمة عالميا ولها مكانتها الثابتة في نطاق مجموعة العشرين، ولكن لا يخفى بالمقابل أن المشروع الحضاري التركي لم يجد حتى الآن درجة كافية من التجاوب والتفاعل في "العمق الحضاري والجغرافي" لتركيا بحكم التاريخ وعوامل أخرى، أي داخل نطاق البلدان الإسلامية التي لا تزال في حقبة التخلف عالميا وداخليا.

إن صيغة المشروع الحضاري التركي قائمة على أساس:
١- الإنجاز الذاتي وعدم القطع الفوري لارتباطات موروثة من عهد علماني / عسكري طويل.
٢- التواصل والتعاون المتزايد مع البلدان الإسلامية لتنمية العلاقات البينية، وتحويل المشروع التركي إلى مشروع تكتلي في عالم التكتلات الدولية المعاصر.

تركيا و"مخاطر" الربيع العربي

مرت فترة أولى من حقبة وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة تعاملت تركيا خلالها مع "الوضع القائم" في الجوار الإسلامي، بما في ذلك مسار تعزيز العلاقات مع سورية قبل الثورة ومن خلالها جغرافيا مع المنطقة العربية، إنما فاجأت الثورات الشعبية تركيا ومسارها التدريجي ذاك، مثلما فاجأت قوى دولية وإقليمية أخرى، وبعد محاولات مبدئية لمتابعة تطبيق سياسة التدرج في العلاقات مع المناطق الثائرة بجوار تركيا، لا سيما في سورية ومصر علاوة على الوضع الخاص في العراق، كان لا بد في نظر القادة الأتراك من إعطاء الأولوية لتأييد المطالب المشروعة للشعوب، فمن دون ذلك تضمحل مصداقية الأسس التي يقوم عليها المشروع الحضاري التركي، ولم يكن غائبا عن الأذهان في تركيا وخارجها أن هذا التأييد يواجه مخاطر كبرى بسبب التحرك الدولي والإقليمي المضاد للثورات ولهدفها الجوهري الحاسم: **تحرير الإرادة الشعبية من الاستبداد الداخلي والهيمنة الأجنبية.**

قبل دخول المنطقة في "عصر الثورات الشعبية العربية" لم يكن سهلا على "أعداء تركيا والثورات" أن يصل استهدافها إلى الصيغة الهجومية العلنية، التي بدأت قبل نهاية فترة رئاسة أوباما في الولايات المتحدة الأمريكية، وتصاعدت في فترة دخول الاتحاد الأوروبي طرفا في مواجهة تعديل الدستور التركي، فمن قبل لم يكن تحقيق التقدم والنهوض في تركيا بحد ذاته "هدفا ملائما" للعداء، كما أن استبقاء علاقات تركيا مع الغرب "الأطلسي والاتحاد الأوروبي" ساهم في "الوقاية" من استعلان العداء، ولكن لم تكن بذور العداء غائبة منذ ذلك الحين، أما أن تصبح "قوة تركيا الذاتية" مصدر طاقة لمسار ثورات تحرير إرادة شعوب أخرى في المنطقة، فهو ما جعل المنظور الغربي (ومنه الروسي أيضا) يستشعر ما يمكن أن تكون إليه مآلات التغيير الجاري، حضاريا، وسياسيا، وأمنيا، واقتصاديا.. حتى أصبح استهداف تركيا مندمجا في استهداف الثورات الشعبية العربية وتحرر الإرادة الشعبية وما يشمل أيضا تقويض دعامات معادلة الهيمنة والتبعية القائمة منذ الحرب العالمية الأولى.

احتمالات.. وتكهنات

إن مسار النهوض الاستقلالي التدريجي في تركيا تحوّل في هذه الأثناء من "معركة داخلية" إلى "معركة دولية بذيول داخلية"، من مظاهرها:

١- تعدد أشكال استهداف تركيا وتصعيده (تصعيد حدة مشكلة الأكراد.. محاولة الانقلاب.. استهداف مالي واقتصادي.. حملات عداء إعلامي.. تحرك سياسي علني مضاد لتعديل الدستور.. إجراءات استفزازية سياسيا وديبلوماسيا..)

٢- حصار دولي للمساعي التركية في دعم الثورات الشعبية في المنطقة العربية

٣- الضغوط المضادة لمحاولات بناء محاور إقليمية (لا سيما مع السعودية) لتوازن ما تشهده المنطقة من محاور معادية (إيران وروسيا وما يسمى التحالف الدولي)

أمام هذا المشهد يصبح الجزم بمآلات المعركة الجارية متسرعا عند اقتصار الرؤية على المستقبل المنظور، إنما يمكن التأكيد أن ما يسري على هدف التغيير عبر الثورات الشعبية، يسري على هدف التغيير عبر "المسيرة التركية" التي بدأت قبل تلك الثورات، وهو أن كل تغيير تاريخي وحضاري، يبدأ من نقطة ضعف تجاه القوى المهيمنة عالميا، ولكن انطلاقة العمل للتغيير تجعله محتما، ويبقى عنصر الزمن، أي السؤال هل يتحقق خلال أعوام أم عقود أم أجيال.

وليس عنصر الزمن "عشوائيا" بل يرتبط طوال مراحل التغيير حتى يبلغ ذروته بالجهود المبذولة نحو تحقيقه، بصواب منطلقاتها وأساليبها ووسائلها، وبزيادة حجمها من خلال قوى رديفة، وبتعبير أوضح، سيرتبط "موعد" نجاح المشروع الحضاري التركي في تركيا وفي المنطقة بعدة عوامل، في مقدمتها:

١- مدى سرعة نمو بذور الوعي الشعبي وثمراته في بلدان الربيع العربي، وقد ولد في مخاض على امتداد سنوات شهدت مواجهة العداء الخارجي والداخلي علاوة على الأخطاء الذاتية.

٢- احتمالات يقظة بعض الأنظمة العربية والإسلامية "المستهدفة أيضا" وإدراك صانعي القرار فيها أن استمرار معادلة "التبعية والهيمنة" وبال عليها وليس على الشعوب فقط، وأن التلاقي الشامل مع تركيا على طريق التغيير هو المخرج الممكن من عصر النكبات والتخلف.

٣- ازدياد مؤشرات الضعف الداخلي الذاتي في التكتلات المادية المهيمنة عالميا في الوقت الحاضر، وهذا ما يمكن استقراؤه من واقع الولايات المتحدة الأمريكية حتى من قبل وصول "ترامب" للسلطة، وكذلك من واقع الاتحاد الأوروبي من قبل خروج بريطانيا منه، ومن واقع الاتحاد الروسي منذ سقوطه حضاريا في وحل جرائمه في الشاشان كما سقط الاتحاد السوفييتي من قبل في وحل جرائمه في أفغانستان.

والحمد لله رب العالمين